الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل: .....

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل استراتيجي صناعي مالي ومحاسبي.

الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية

-دراسة حالة مجمع صيدال-

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	رئيسا
أحمد بوراس	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة3	مشرفا
ناصر بوعزيز	أستاذ التعليم العالي	قالمة	عضوا
فاطمة الزهرة قرامز	أستاذ محاضر –أ -	أم البواقي	عضوا
محمد بوطلاعة	أستاذ محاضر –أ -	المركز الجامعي ميلة	عضوا
خالد مسيف	أستاذ محاضر –أ -	أم البواقي	عضوا

إعداد الطالبة:
✍ ليندة دواس

إشراف الأستاذ الدكتور:
✍ أحمد بوراس

السنة الجامعية 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وبأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى كل من ساعدني ولو بالقليل في إتمام هذا العمل من قريب كان أو من بعيد، وأخص بالذكر:

أستاذي الدكتور أحمد بوراس، المشرف على توجيهي لإعداد هذا البحث،

الدكتور زبير عياش على مراجعته لهذا العمل،

كل زميلاتي وزملائي على تشجيعهم ومساندتهم لي،

وخاصة الأستاذة فضيلة شيروف، سعيدي سياف حنان ومعتوق سامية،

لكل هؤلاء أقول مليون مرة شكرا.

إهـداء

إلى أعز الناس إلى قلبي، السيدة الوالدة الكريمة حفظها الله، وأطال في عمرها، راجية دعواتها ورضاها عليّ والتي طالما شجعتني على إنهاء هذا البحث.

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى زوجي، إلى إخواني وأخواتي، عربون ودّ ومحبة، يفيض بأنبل مشاعر الحب والصدق الأخوي التي لا تحدها الحدود.

إلى كل أصدقائي وزملائي، متمنية من الله دوام علاقاتي بهم.

إلى كل من تعلم حرفا وعلمه.

أهدي هذا العمل

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III–VII
فهرس الجداول والأشكال	VIII– XII
فهرس الملاحق	XV
فهرس الاختصارات	XVI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الدراسات النظرية والتطبيقية لحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	3
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول الإفصاح المحاسبي	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	24
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية	24
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية	29
المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: أهم ما تناولته الدراسات السابقة	32
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	35
خلاصة الفصل	36

الفصل الثاني: الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، قانون المهن المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات	
تمهيد الفصل	**38**
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	**39**
المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات	**39**
الفرع الأول: حوكمة الشركات (الإطار الفكري)	**39**
الفرع الثاني: حوكمة الشركات (الإطار النظري)	**40**
الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات	**44**
المطلب الثاني: الحوكمة، الأهداف، الأهمية، المحددات والمبادئ	**45**
الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات	**46**
الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي والرقابي	**47**
الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات	**48**
الفرع الرابع: مبادئ حوكمة الشركات	**49**
مطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات، مقوماتها وضوابطها التنظيمية	**52**
الفرع الأول: آليات حوكمة الشركات	**53**
الفرع الثاني: مقومات حوكمة الشركات	**54**
الفرع الثالث: الضوابط التنظيمية لتفعيل حوكمة الشركات	**55**
المطلب الرابع: تطبيقات حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية	**56**
الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	**57**
الفرع الثاني: التجربة الفرنسية	**58**
الفرع الثالث: التجربة المصرية	**59**
الفرع الرابع: تجارب دول عربية أخرى	**59**
المبحث الثاني: الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي	**62**
المطلب الأول: تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي وأساليبه	**62**
الفرع الأول: المبررات الرئيسية للإفصاح المحاسبي	**62**
الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي	**63**
الفرع الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي	**63**

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته	65
الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي	65
الفرع الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	66
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي	68
الفرع الأول: أهداف الإفصاح المحاسبي	68
الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي	69
المطلب الرابع: متطلبات الإفصاح المحاسبي أساس بناء نظام حوكمة المنشأة الاقتصادية	69
الفرع الأول: منهج بيدفورد (Bedford) التوسعي في الإفصاح المحاسبي	69
الفرع الثاني: البعد الإفصاحي لحوكمة الشركات	71
المبحث الثالث: دور ميثاق الحكم الراشد وقانون 07 – 11 الخاص بالمهن المحاسبية على تفعيل السوق المالية الجزائرية	74
المطلب الأول: دراسة نظرية لميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية	74
الفرع الأول: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية	74
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للحكم الراشد والأطراف الفاعلة فيه	75
الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لميثاق الحكم الراشد ومشاكل تطبيقه	78
المطلب 02: علاقة تطبيق القانون 07 – 11 بمهنة المحاسبة في الجزائر وأثره على حوكمة الشركات	78
الفرع الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل القانون 07 – 11	79
الفرع الثاني: الإطار التشريعي لمهنة المحاسبة في الجزائر	80
الفرع الثالث: مساهمة أخلاقيات مهنة المحاسبة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات	81
المطلب الثالث: مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وميثاق الحكم الراشد وتحديات تطبيقها في الجزائر	82
الفرع الأول: مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي وميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية	83

خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجمع صيدال-	
تمهيد الفصل	89
المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال	90
المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور مجمع صيدال	90
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	90
المطلب الثالث: البيئة المالية والمحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المالي وقوانين الحوكمة في مجمع صيدال	93
الفرع الأول: البيئة المالية والمحاسبية وانضمام مجمع صيدال لبورصة الجزائر	93
الفرع الثاني: مجمع صيدال ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة وميثاق الحكم الراشد	95
الفرع الثالث: إطار الممارسة المحاسبية في مجمع صيدال	97
المطلب الرابع: سياسة الشراكة في مجمع صيدال	98
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	100
المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة	100
الفرع الأول: تحديد حجم العينة وإجراءات سحبها	101
الفرع الثاني: أداة جمع المعلومات	103
الفرع الثالث: تصميم الاستبانة	103
الفرع الرابع: نموذج الدراسة	104
المطلب الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات	106
الفرع الأول: أسلوب تحليل البيانات	106
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستعملة	106
الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي	106

الفرع الرابع: صدق وثبات الاستبيان	**109**
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات وأراء أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة	**116**
الفرع الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية	**116**
الفرع الثاني: التحليل الوصفي لإجابات واتجاهات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الاستبيان	**124**
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة	**147**
المطلب الأول: شرح الأداة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة	**147**
المطلب الثاني: عرض نتائج اختبار الفرضيات	**148**
الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية	**148**
الفرع الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية	**150**
الفرع الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات	**161**
خلاصة الفصل	**163**
الخاتمة	**165**
قائمة المراجع	**173**
قائمة الملاحق	**183**
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
الملخص باللغة الإنجليزية	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

I. قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	*خصائص نماذج حوكمة الشركات*	59
(2-2)	*مقارنة بين مبادئ الحوكمة OCDE وميثاق الحكم الراشد في الجزائر*	81
(1-3)	عدد المستجوبين في فروع مجمع صيدال	98
(2-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معاملي الالتواء(Skewness) والتفرطح (Kurtosis)	105
(3-3)	مدى الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان	107
(4-3)	يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	110
(5-3)	مجالات درجة الثبات الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	111
(6-3)	تقييم قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان	112
(7-3)	توزيع العينة حسب الجنس	113
(8-3)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	114
(9-3)	توزيع العينة حسب التخصص	115
(10-3)	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	117
(11-3)	توزيع العينة حسب الوظيفة	118
(12-3)	توزيع العينة حسب العمر	119
(13-3)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	120

(3–14)	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	121
(3–15)	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول	123
(3–16)	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني	127
(3–17)	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث	130
(3–18)	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع	134
(3–19)	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس	138
(3–20)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	144
(3–21)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	145
(3–22)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	146
(3–23)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	147
(3–24)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	149
(3–25)	تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	150
(3–26)	تحليل التباين لتأثير العوامل الديمغرافية على حوكمة مجمع صيدال	151

II. قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-2)	الاتجاهات الفكرية لحوكمة الشركات	42
(2-2)	مفهوم الحوكمة من زاوية الأطراف الأساسية	43
(3-2)	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	47
(4-2)	آليات حوكمة الشركات (من الجانب المحاسبي)	52
(5-2)	العناصر الأساسية لحوكمة الشركات	54
(6-2)	الأحكام الرئيسية لقانون ساربان أوكسلي SARBANES – OXLEY	56
(7-2)	تقسيم الدول العربية (حسب CIPE)	58
(8-2)	المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	65
(9-2)	المنهج التوسعي للإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات	70
(10-2)	الأطراف الفاعلين الداخلين وعلاقتهم المتبادلة	74
(11-2)	الحوكمة وعملية استمرار المؤسسة	75
(1-3)	*التنظيم العام لمجمع صيدال*	89
(2-3)	النموذج الفرضي لقياس دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات	101
(3-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	114
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير مؤهل العلمي	115
(5-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	116
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	117
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	118

(3-8)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	119
(3-9)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	120
(3-10)	تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الأول لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال	124
(3-11)	تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الثاني لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال	128
(3-12)	تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الثالث لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال	131
(3-13)	تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الرابع لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال	135
(3-14)	تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الخامس لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال	139

فهرس

الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين	183
02	الاستبيان باللغة العربية الفرنسية والإنجليزية	184
03	نتائج اختبار الفرضيات	195

فهرس

الاختصارات

فهرس الاختصارات

الاختصار	تفسير الاختصار باللغة (الانجليزية أو الفرنسية)	تفسير الاختصار باللغة العربية
OCDE	*Organisation de coopération et de développement économiques*	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي
POAOB	*Public Company Accounting Oversight Board*	الشركة الوطنية لمجلس المحاسبة والرقابة
CIPE	*Comité Interministériel pour la programmation économique*	اللجنة الوزارية للبرمجة الاقتصادية
SOX/ SARBOX	*Loi Sarbanes-Oxley*	قانون ساربن أوكسلي
FASB	*Financial Accounting Standards Board*	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	*INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS*	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	*International financial reporting standards*	*المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*
SCF	*Système comptable financier*	النظام المحاسبي المالي
PCN	*Plan Comptable National*	المخطط المحاسبي الوطني
SPA	*société* par actions	شركة ذات أسهم
COSOB	*Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse*	لجنة التنظيم والإشراف على معاملات البورصة
SGBVM	*Société de Gestion de Bourse et Valeurs Mobilières*	شركة إدارة البورصة والأوراق المالية
QMS	*quality management system*	نظام إدارة الجودة
GMP	*Good Manufacturing Practices*	التصنيع الجيدة الأوروبية

SPSS	*Statistical Package* for the Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
FIBV	*World* Federation of Exchanges	الاتحاد الدولي للبوصات
IOSCO	*international* Organization *of Securities Commissions*	الهيئات المنظمة للأسواق المالية

المقدمـــة

المقدمـة

أدى حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر معظم المؤسسات العملاقة بسبب سوء الإدارة والتسيير وانتشار الفساد المالي والإداري، إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية التي حررتها العولمة لخلق فرص استثمارية جديدة وتوسع فرص الربح وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي بغية لجذب الاستثمارات يتحتم وجود إدارة تعمل وفقا لممارسات وأساليب سليمة تدار بنظام يطلق عليه "**حوكمة الشركات**" **CORPORATEGOVERNANCE**، والتي تعتبر إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهو ما يريده المستثمرون لتوجيه استثماراتهم نحو شركات تتميز بوجود نظام حوكمة سليم.

ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات سواء على المستوى المحلي أو العالمي وهذا في العديد من الاقتصاديات الناشئة أو المتقدمة في ظل نمو المؤسسات الكبيرة والخاصة وكبر حجمها، فجاءت الحوكمة كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي ورقابي لمنع سوء التسيير وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين الأداء والممارسات المحاسبية. بالإضافة إلى الانهيارات المالية التي شهدتها الشركات الأمريكية في 2001 و2002 التي كان سببها انعدام الحوكمة فسهل للقائمين على هذه الشركات الاستيلاء عليها، فالمؤسسات التي تطبق نظام الحوكمة بشكل أفضل تعزز الثقة ومصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية وتساعد في توفير الشفافية والنزاهة في تعاملاتها الاقتصادية فبرزت أهمية حوكمة الشركات كآلية في رفع مستوى الإفصاح المحاسبي. ولتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي كان أمر حتميا فصل الملكية عن الإدارة أي إعادة تعزيز الثقة في الاقتصاد (دولة)، لذلك جاءت معايير المحاسبة الدولية لإعادة الثقة في الكشوفات التقارير والقوائم المالية التي تعمل ضمن قوانين ومعايير متعارف عليها دوليا ومحليا تضمن الحماية للمستثمرين والمتعاملين.

الأمر الذي حذا بالجزائر لتبني النظام المحاسبي الماليSCF، كمحاولة لمواكبة التطورات العالمية خاصة في الجانب المحاسبي وعرض القوائم والتقارير المالية وفقا لما جاء به النظام من أجل إعطاء صورة صادقة وواضحة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، فجودة المعلومة المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية تكشف عن الكثير من الانحرافات التي تتسبب في تدهور الوضعية المالية التي يكشفها مجلس الإدارة ولجان المراجعة الخاصة بحوكمة الشركات لمراقبة الوضع الاستثماري والتمويلي في

الشركة، وعليه فالعلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية ذات التأثير المباشر وغير المباشر هي علاقة متداخلة تبادلية. فالإفصاح عن المعلومة المحاسبية في وقتها يساهم في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات فيحافظ على حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح، ويساهم في زيادة ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية التي يتم إعدادها لكافة الأطراف ذات المصلحة بالشركة.

كما أن كل من الإفصاح المحاسبي وآليات الحوكمة تؤثران على مهنة المحاسبة من الناحية الوظيفية والرقابية للتأكد من عدالة القوائم المالية التي يتم إعدادها طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛ فالإفصاح المحاسبي يساعد أيضا في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى الذي بدوره يساهم في تحقيق أهداف حوكمة الشركات. ونتيجة لتلك العوامل تظهر العلاقة جليا في شفافية التقارير المالية، فكلما كان الإفصاح المحاسبي سليما كافيا ومناسبا كان عرض القوائم المالية متكاملا وواضحا تحقق نظام جيد لحوكمة الشركات.

تعد الحركات الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في إطار خوصصة المؤسسة العمومية بصورة مباشرة ذات علاقة وطيدة بظهور بوادر ميثاق الحكم الراشد في الجزائر الذي كانت مبادئه مستمدة من إطار حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، هذه الأخيرة التي وضعت مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 وعدلتها سنة 2004، فجاءت مدونة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية سنة 2009 لتتوافق مع المواثيق الدولية في مجال حوكمة الشركات وتوفير إطار مؤسسي وقانوني كأساس لدليل حوكمة الشركات يضم جميع الشركات والمؤسسات المالية والإدارات العمومية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما هو دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال–؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية، حيث تم تقسيمها إلى أسئلة تخص الجانب النظري وأخرى تتصل بالجانب التطبيقي:

- **أسئلة الجانب النظري:**

1. ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وفيما تتمثل آليات ومتطلبات تطبيقها؟
2. ما هو واقع حوكمة الشركات في الجزائر؟ وما هي آليات تفعيل السوق المالي الجزائري؟

3.ما هو الإطار الفكري للإفصاح المحاسبي؟ وما هي أهدافه ومقوماته؟
4.إلى أي مدى يمكن أن تساهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في بناء نظام حوكمة المنشأة الاقتصادية؟ وكيف يساهم منهج التوسع المحاسبي في كفاءة أسواق المال؟
5.ما تأثير القانون 07-11 المتعلق بمهنة المحاسبة على حوكمة الشركات في ظل الإصلاح المحاسبي؟

- **أسئلة الجانب التطبيقي:**

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–. ؟

للإجابة على هذا السؤال ارتأينا طرح أسئلة فرعية تسهل الإجابة عليه تتمثل في:

1-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين؟

2-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين؟

3-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح؟

4-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة؟

5-هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة؟

6-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء واتجاهات المستجوبين نحو دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05). ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع إجابات قبلية للأسئلة الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

- **الفرضيات النظرية:**

1. يتطلب دراسة مفهوم حوكمة الشركات ومقوماتها وآلياتها ومحدداتها العلاقة المترابطة والمتداخلة بين مبادئها ومحدداتها الداخلية والخارجية التي تربط بين الأطراف المتعددة كمجلس الإدارة،

المساهمين، أصحاب المصالح ولجان المراجعة، كما تعد جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها أساس محددات حوكمة الشركات؛

2. بعد حركة الإصلاحات التي شهدتها الجزائر خاصة النظام المحاسبي المالي الجديد والتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني، فبذلك بذلت الجزائر جهود مكثفة لبلورت فكرة وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمدرجة في البورصة، إلا أنه توجد عدة نقائص بسبب عدم تطبيق القوانين والأنظمة المؤسساتية لنظام حوكمة الشركات في المنشأة كعدم العمل بمعايير المحاسبة الدولية والمراجعة، ضعف التكوين والتأطير المهني بالنسبة للإطارات الفعالة في المنشأة ووجوب العمل على إعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد لتوفير الإطار الفعال لحوكمة الشركات؛

3. يعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي بموجبها يتم توفير المعلومات المهمة والضرورية التي تحتاجها الأطراف الفاعلة في اتخاذ القرار في المؤسسة؛ فالهدف من العمل بمعايير المحاسبة الدولية تفعيل مبدأ الإفصاح المحاسبي للمحافظة على حقوق المساهمين وتحقيق معاملة متكافئة بينهم وإعداد قوائم مالية وفقا لمصداقية وشفافية تامة؛

4. تساهم قواعد حوكمة الشركات بشكل فعال في إرساء متطلبات الإفصاح المحاسبي، لدى تعتبر المعلومات المفصح عنها المحدد الرئيسي في اتخاذ القرار في المنشأة وإيصال معلومات تتسم بالجودة للمتعاملين في الأسواق المالية؛

5. تساهم مبادئ أخلاقيات المهنة المحاسبية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، فالمحاسب يستمد أخلاقه المهنية من البيئة التي يعمل فيها وما تصدره الدولة من قوانين وتشريعات أي تضعه في واجهة التطبيق، فعمل المحاسب يظهر من خلال إعداد قوائم مالية تتميز بالمصداقية والشفافية تعمل بها جميع الأطراف الفاعلة في النظام القائم لحوكمة الشركات في المنشأة.

- **الفرضيات التطبيقية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–.

1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين؛

2 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين؛

3 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح؛

4 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة؛

5 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة؛

6 توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء واتجاهات المستجوبين نحو دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05). ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

أهمية البحث

ومن هنا فإن أهمية البحث في هذا المجال تبرز من خلال شقين أساسيين، هما:

- **الشق العلمي:** تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات حيث ركزت جميع المؤتمرات والندوات العلمية على توضيح مدونات حوكمة الشركات لأن البيئات تختلف من دولة إلى أخرى، فالهدف هو رفع الكفاءات الاقتصادية والمساعدة على الاستقرار أسواق المال وتجنب خطر الأزمات المالية والإفلاس والقضاء على الفساد المالي والإداري، وبالتالي إعادة الثقة في المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية. فمبدأ الإفصاح والشفافية يعد أداة تطبيق سليمة لنظام حوكمة رشيد يحافظ على المنشأة من الإفلاس والتعثر المالي ويقلل من حجم المخاطر.
- **الشق العملي (التطبيقي):** جاء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لتحليل ودراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات لمجمع صيدال باعتباره شركة رائدة في الصناعة الصيدلانية ومدرجة في بورصة الجزائر، فالنتائج المتوصل إليها تزيد من الاهتمام في تحسين مستويات الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات التي تضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المجمع مما يساهم في رفع كفاءة البورصة وزيادة التداول ومنح فرص الشراكة.

أهداف البحث

يتطلع البحث إلى مجموعة من الأهداف والغايات، منها ما هو وصفي ومنها ما هو استنباطي، وتضمنت هذه الأهداف ما يلي:

- تسليط الضوء على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات في مجمع صيدال؛
- اختبار فرضية إدراج المنهج الأخلاقي لمهنة المحاسبة كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات وإظهار علاقته بالإفصاح المحاسبي الذي يعتبر عنصر جودة نظام حوكمة الشركات؛
- تأكيد علاقة التأثر والتأثير بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات وأثرها على السوق المالي؛

– إسقاط التوجه الفكري والنظري المتعلق بحوكمة الشركات على مجمع صيدال من أجل كشف واقع حوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مما يسمح بتحسين أدائها؛

–تشخيص واقع حوكمة الشركات والالتزام بما جاء في ميثاق الحكم الراشد في المنشأة الاقتصادية الجزائرية –مجمع صيدال–.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص الدوافع التي أدّت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

– الميول الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية.

– التركيز في الندوات، الملتقيات والمؤتمرات الدولية على إعادة صياغات مدونات حوكمة الشركات على الصعيد الدولي. أما المحلي فيندد بإعادة النظر في ميثاق الحكم الراشد حتى يكون مستوحى من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ستنعكس بصورة إيجابية على المؤسسة الاقتصادية عموما والبورصة خاصة؛ فالأبحاث الأكاديمية تساعد على كشف واقع الحوكمة في المنشأة الاقتصادية الجزائرية للوصول إلى حلول في ظل الفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي من انفتاح على أسواق عالمية وعولمة.

– ملائمة موضوع البحث مع التخصص.

– إعادة النظر في المنهج التوسعي الذي جاء به "بيد فورد" في مجال الإفصاح المحاسبي الذي كان يذكر نظريا فقط في معظم الدراسات الحديثة والسعي لفتح المجال لدراسات أخرى مستقبلا.

الحدود المكانية والزمانية

تقتضي منهجية البحث العلمي وضع حدود لمشكلة البحث تتمثل في الحدود الزمانية والمكانية:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الجانب التطبيقي لهذا البحث على مجمع صيدال، وقد وقع الاختيار على هذا الأخير بحكم أنه مدرج في بورصة الجزائر، وشركة رائدة في الصناعة الصيدلانية بالإضافة إلى سعيها وراء تحقيق فرص شراكة أخرى بإتباعها استراتيجية محكمة في هذا المجال؛
- **الحدود الزمانية:** بالنسبة للجزء الأول من الجانب التطبيقي كان عن طريق إجراء مقابلة مع مديرة مديرية الموارد البشرية ومديرية المحاسبة والمالية –فرع قسنطينة–، والاطلاع على نمط العمل المتبع من جهة ومن جهة أخرى تصميم وتوزيع الاستبيان على جميع المديريات ما عدا فروع الإنتاج بحكم أنها غير مستهدفة في الدراسة، وكان ذلك خلال سنة 2019 مع الحصول على تقرير التسيير لسنة 2017، 2018 و2019.

أدبيات البحث

رغم قلة البحوث السابقة تناولت الموضوع من نفس الجانب وجمعت بين دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، إلا أنه توجد مجموعة من البحوث السابقة التي تناولت متغيرات البحث. لكن معظمها كان يسلط الضوء على أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي أي دراسة العلاقة في الاتجاه المعاكس لدراستنا الحالية، ونظرا لأهمية الموضوع بحكم أن مجمع صيدال مدرج في بورصة الجزائر تم تأكيد العمل بما جاء في ميثاق الحكم الراشد من طرف العاملين في المجمع. فنظرا لمحاولة مناقشة وتحليل مجموعة من البحوث السابقة باللغة العربية والأجنبية تم تخصيص الفصل الأول لها، الذي يندرج ضمن عنوان: الدراسات النظرية والتطبيقية لحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، كما تم التطرق في الفصل إلى مساهمة البحث أي أوجه التشابه والاختلاف أي المساهمة والإضافة العلمية لبحثنا.

منهج البحث

ومن أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا، والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في البحث، تعين إتباع منهج تحليلي متعدد: استنباطي، وصفي وتحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من البحوث بشكل عام والأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. وقد استخدم المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الرسائل العلمية ومقالات ودوريات باللغة العربية والأجنبية، وبالأخص المتعلقة بمتغيرات البحث وكل ما يخص المعلومة المحاسبية، حوكمة الشركات، ميثاق الحكم الراشد، الإفصاح المحاسبي وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر. ويظهر المنهج الوصفي والتحليلي من خلال البحث النظري حيث قامت الباحثة بعرض ووصف المراحل المتمثلة في الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث فتم التطرق للعلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، تطور مهنة المحاسبة في الجزائر وإبراز دور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمدرجة في البورصة في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر.
كما اعتماد منهج دراسة حالة من أجل إسقاط الجانب النظري من البحث على الواقع العملي وهذا من خلال تدعيم الجزء النظري من البحث بجزء تطبيقي، يتمثل في دراسة واقع حوكمة الشركات في مجمع صيدال وإبراز دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة في مجمع صيدال وباعتباره أيضا شركة مدرجة في البورصة، فتم استخدام أسلوب الاستبيان بغية الحصول على المعلومات الضرورية فحولت من بيانات وصفية إلى بيانات رقمية من أجل تحليلها إحصائيا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS V26 واختبارات إحصائية واستخلاص نتائج نهائية للبحث.
ولتحقيق الأهداف المسطرة والمنتظرة من هذه البحث، تم استخدام مصادر المعلومات التالية:

- **المسح المكتبي:** من خلال استعمال المكتبة الرقمية خلال فترة التربص والاستفادة من الاشتراك لمدة سنة كاملة، الاطلاع على الكتب، المقالات، القوانين، والأطروحات بالإضافة إلى التطرق في الفصل الأول إلى مجموعة من البحوث السابقة باللغة العربية والأجنبية التي ساعدتنا في التحليل الدقيق للموضوع وإبراز مساهمة البحث؛
- المقابلة الشخصية مع أفراد عينة البحث؛
- استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية بدء من توزيع الاستبيانات وتفريغها واستخلاص نتائج الجانب الإحصائي قصد اختبار فرضيات البحث والوصول إلى مجموعة من النتائج.

هيكل البحث

انطلاقا من هذه المنهجية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

يتعرض الفصل الأول إلى الدراسات السابقة حول حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول والثاني البحوث السابقة باللغة العربية والأجنبية وفي بيئات مختلفة دوليا ومحليا. أما المبحث الثالث، فقد خصص إلى تحديد ما يميز بحثنا عن البحوث السابقة.

فيما يخص الفصل الثاني، فقد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، حيث تم التعرض إلى الإطار الفكري والنظري لمفهوم حوكمة الشركات، المحددات، الآليات، المقومات، الضوابط التنظيمية ونماذج تطبيقات الحوكمة في بيئة الأعمال الدولية، أما المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي بالتعريف به واستخلاص مقوماته، أهدافه وأهميته بالإضافة إلى إدراج العلاقة بين متطلبات الإفصاح المحاسبي كأساس لبناء نظام حوكمة المنشأة الاقتصادية، بينما خصص المبحث الأخير لإبراز دور ميثاق الحكم الراشد وقانون 07-11 الخاص بالمهن المحاسبية في تفعيل السوق المالية الجزائرية.

أما الفصل الثالث والأخير، والذي يشكل الجزء التطبيقي للبحث، فقد جاء تحت عنوان "الدراسة الميدانية لدور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال–"، فقد قسم بدوره إلىثلاث مباحث تناول المبحث الأول التعريف بمجمع صيدال من حيث النشأة، الهيكل التنظيمي، التنظيم المحاسبي والحوكمة في المجمع، أما في المبحثين الثاني والثالث من الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وعرض ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V26 و أدوات إحصائية أخرى لاختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الدراسات النظرية والتطبيقية لحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي

تمهيد الفصل:

يتربع موضوع حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي على أهمية كبيرة في البحث والتحليل الأكاديمي، حيث توجد جملة من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع، كما تم اختبار العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، وهو ما يشكل قاعدة هامة لبناء أسس الإشكالية المقدمة والتي تتمتع بخصوصية تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من ظهور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى يومنا هذا، لذا كان من الضروري استعراض هذه الدراسات من خلال التطرق لمؤلفات ومراجع سابقة التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة وللإلمام بموضوع الدراسة من جميع النواحي وإدراج جميع النقاط الأساسية فيه، تطرقنا إلى إبراز مجموعة من الدراسات سواء كانت نظرية أم تطبيقية أو عربية أم أجنبية. فإظهار الجانب النظري من الدراسات السابقة وإضافة تحليل نتائج الدراسات التطبيقية المتوصل إليها والأدوات المستخدمة فيها ساعدتنا في البحث، بالإضافة إلى عملية المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية لتبيان أهم مميزات الدراسة.

لذا اعتمدت الباحثة على العديد من البحوث الأكاديمية سواء كانت مجلات محكمة أو رسائل جامعية التي تناولت متغيرات الدراسة الإفصاح المحاسبي والحوكمة في المنشآت الاقتصادية مع مراعاة التسلسل الزمني والبيئة سواء كانت محلية، عربية أو أجنبية.

انطلاقا من هذا الطرح، فإنه سيتم مناقشة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث 1: الدراسات السابقة باللغة العربية؛

المبحث 2: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية؛

المبحث 3: التعليق على الدراسات السابقة (مساهمة البحث).

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتعرض في هذا المبحث إلى الدراسات السابقة للموضوع التي عالجت نفس الإشكالية والتي تمكننا من الاطلاع عليها من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين. المطلب الأول سنتطرق فيه إلى الدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات، أما الدراسات متعلقة بالإفصاح المحاسبي سيتناوله المطلب الثاني.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات، منها ما تم إجراءها في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية، نذكر منها:

1- **دراسة (صالحي وبن بريكة، 2016)** (صالحي و بن بريكة، 2016)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:" **واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر –دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر–**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة الشركات في الجزائر على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، لغرض معرفة درجة توافق تطبيق حوكمة الشركات في هذه الشركات مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادئ ميثاق الحكم الراشد، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحثان بإعداد استبيان وتحليله عن طريق البرنامج الأخصائي **SPSS**، وقد وزعت 05 نسخ منه على المدققين الداخلين وأعضاء مجلس الإدارة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة تطبق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومبادئ ميثاق الحكم الراشد.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– إن مفهوم حوكمة الشركات من خلال ميثاق الحكم الراشد قد تركز على أربعة مبادئ متمثلة في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية والمحاسبة؛

– تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وميثاق الحكم الراشد يزيد من شفافية المعلومات المنشورة من قبل المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية مما يؤدي بدوره إلى رافع أداء هذه المؤسسات؛

- إن الالتزام بأدوات حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الكفاءة والأداء السوق المالي؛
- تطبق المؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- وجود ميثاق الحكم الراشد في المؤسسات محل الدراسة والعمل بقواعده وتطبيق مبادئه؛
- لا توجد مشاكل في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

كما أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة لزام جميع الشركات الغير مدرجة في البورصة منها العامة والخاصة، الكبيرة، المتوسطة والصغيرة على تطبيق مبادئ الحوكمة **OECD**وميثاق الحكم الراشد؛
- ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق ميثاق الحكم الراشد بشكل أكبر مما هو مطبق؛
- ضرورة المتابعة المستمرة لجميع المشاكل التي يمكن أن تواجهها المؤسسات في تطبيق حوكمة الشركات؛
- ضرورة استثناء تخصصات في الجامعة تهتم بحكومة الشركات والعمل على تنظيرها.

2- دراسة (هيدوب ريمة ليلى، 2016) (هيدوب، 2016)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان: " **إسهامات الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر –** ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالي الجزائر حيث وضعته كهدف رئيسي حيث أن هذا الأخير تفرعت منه أهداف ثانوية كالتالي:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم؛
- التعرف على النماذج الدولية لحكومة الشركات، والمقارنة فيما بينهما بتحديد خصائص كل نموذج؛
- إظهار شروط ومتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية؛
- تشجيع واقع الحوكمة بالشركات المدرجة في السوق المالي الجزائري وسبل تطورها؛
- التعرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي وأثرها على كفاءة سوق الأوراق المالية وتنشيطها.

لتحقيق أهداف الدراسة واختيار الفرضيات قامت الباحثة بدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في البورصة بتوزيع الاستبيان على الشركات عينة الدراسة التي كانت تنقسم إلى ثلاث محاور ثم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، ومن أهمها:

- التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وتفعيل آلياتها يشكل المدخل الفعال لتحقق متطلبات الإفصاح المحاسبي فكل منها يتأثر بالآخر؛
- مبادئ الحوكمة تنص على ضرورة أن يكون الإفصاح عن المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب وعن كافة الأمور المتعلقة بالشركة وذلك فيما يخص المركز المالي والأداء المالي للشركة والمعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة يتطلب أن يكون لمجلس الإدارة أعضاء ومؤهلين ومستقلين لمراقبة نوعية المعلومات المفصح عنها بكفاءة؛
- تفعيل دور لجنة المراجعة يؤدي إلى الرفع من جودة عمل المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية وتخفيض مخاطر الأعمال بتحسين درجة الدقة والشفافية عن طريق مراجعة التقارير المالية والإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسة.

وقدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها:

- العمل على تطوير الإطار التشريعي المتعلق بحكومة الشركات المسخرة في البورصة بتطبيق هذه المبادئ، من أجل تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة لهم؛
- إصدار قوانين تعزز تفعيل آليات الحوكمة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة وعدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا القليل؛
- تنمية الوعي ونشر ثقافة حوكمة الشركات لدى المستثمرين وأصحاب المصالح عن طريق تنظيم وعقد مؤتمرات وندوات لتأصيل مفاهيم الحوكمة؛
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أطراف المصالح لمساعدة المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية.

- تحسين الشركات المدرجة بالبورصة بأهمية التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وأي معلومات إضافة تكون ضرورية لزيادة ثقة المستثمرين والتقليل من المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة؛
- العمل على زيادة درجة استقلالية مجلس الإدارة، وذلك لما له من أثر إيجابي على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عن طريق تشجيع وضع أعضاء غير تنفيذيين – مستقلين – في مجالس الإدارة مع الرفع من آليات التصويت داخل المجالس.

3- (دراسة الأخضررينوبة، 2017) (رينوبة، 2017)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان: "**مدى مساهمة تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الاتصال المالي – دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**–".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة تعميق فهم حوكمة الشركات وإبراز أثرها على جودة الاتصال المالي؛
- التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها للحصول على معلومات ذات جودة ومصداقية عالية بغرض إعادة الثقة فيها؛
- محاولة فهم الاتصال المالي وإبراز دوره في المؤسسة وبناء مقياس لقياس جودة الاتصال المالي في المؤسسة؛
- دراسة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة الاتصال المالي.

ومن أهم النتائج النظرية المتوصل إليها نذكر منها:

- حوكمة الشركات تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركات في الاستغلال لمواردها ودراستها للمخاطر وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها؛
- للحوكمة آثار إيجابية للمؤسسات من بينها تجنبها حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي؛

- تبرز أهمية حوكمة الشركات للقطاعين العام والخاص على حد سواء وذلك من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية والعمل بطريقة ديمقراطية شفافة حتى يتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة؛
- ترتبط قواعد حوكمة لشركات بمجموعة من الركائز ذات الصبغة الأخلاقية كالثقة والشفافية.

أما نتائج الدراسة التطبيقية فكانت كالتالي:

- التزام المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر بتطبيق قواعد حوكمة الشركات حسب نتائج تحليل الاستبيان؛
- يمكن قياس جودة الاتصال المالي وذلك من خلال جودة تقرير التسيير وجودة العلاقة مع المساهمين والمهنيين؛
- إن دراسة تأثير قواعد حوكمة الشركات مجتمعة على زيادة جودة الاتصال المالي يوحي بأن قاعدة توفر مقومات المعاملات المتساوية لجميع المساهمين غير معنوية؛
- لا توجد فروق معنوية بين زيادة جودة الاتصال المالي في القطاعات الاقتصادية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، بمعنى أن جميع المؤسسات باختلاف نشاطاتها تسعى للتطبيق الجيد لحوكمة الشركات وأيضا إلى تحسين الاتصال المالي وذلك من خلال زيادة جودة تقرير السير بما يخدم جميع الأطراف ذات العلاقة وتوطيد العلاقات مع المساهمين والمهنيين على وجه الخصوص.

قدم الباحث جملة من التوصيات، نذكر منها:

- ضرورة إلزام جميع الشركات الغير مدرجة في البورصة منها العامة والخاصة، الكبيرة، المتوسطة والصغيرة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وميثاق الحكم الراشد؛
- المتابعة المستمرة لجميع المشاكل التي تحول دون تطبيق ميثاق الحكم الراشد وتهيئة المناخ الملائم لذلك؛
- تفعيل بورصة الأوراق المالية في الجزائر وذلك بتنويع الأدوات الاستثمارية وتسعير شركات عمومية أخرى من أجل خصخصتها وإعطائها فرصة أكبر تمويل المؤسسات؛

- زيادة الاهتمام بغرس ثقافة الحوكمة لدى المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك من أجل زيادة فرص التمويل والحد من الفساد.

4-دراسة **(معتز ميرغلي سيد أحمد محمد،2011)** (معتز ميرغني، 2011)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه،** بعنوان: "**الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات-دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية 2005-2008-.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة السودانية ودوره في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات، كذلك تحديد أثر تطبيق الآليات المحاسبية والإدارية للإفصاح على موثوقية التقارير المالية المنشورة. ظهرت أهمية الدراسة من الحاجة لمعرفة مستوى الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية وكفايته لاحتياجات المستخدمين على اختلاف فئاتهم. فاعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الاستنباطي الاستقرائي والمنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي في التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، ودراسة العلاقة بين الآليات المحاسبية والإدارية للإفصاح المحاسبي ودورها في تفعيل حوكمة الشركات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة السودانية تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم، وأن الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة السودانية تحتوي على العناصر الضرورية لتفعيل تطبيق حوكمة الشركات، وأن الآليات المحاسبية والإدارية كافية ومناسبة بشكل يدعم تطبيق حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة بإصدار دليل يتضمن قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتشجيع الشركات المساهمة العامة السودانية بمتطلبات قواعد تنظيم الإفصاح الصادرة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.

4- **دراسة (دليل عبد المطلب عثمان محمود ،2015)** (دليل عبد المطلب، 2015)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه،** من سلسلة أطروحات دكتورة المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان: "**نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية-دراسة ميدانية-**".

ترتكز الدراسة على معرفة مستوى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لقواعد وآليات الحوكمة المؤسسية، وانعكاسات ذلك التطبيق على كفاءة السوق، ومن أجل الوصول

لهذا الهدف تم توزيع استبيان يضم سبعة متغيرات مستقلة لآليات الحكومة وتم دراسة أثر هذه المتغيرات على كفاءة السوق مقاسة بمتوسط أسعار الإغلاق السنوية لأسهم شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لقواعد وآليات الحوكمة (قاعدة الإفصاح، آلية فعالية المساهمين، آلية المراجعة الداخلية، آلية لجنة المراجعة، وآلية مجلس الإدارة) على كفاءة السوق. أما بالنسبة لآلية دور أصحاب المصالح، وآلية المراجعة الخارجية، فلم يكن هناك تأثير جوهري لهاتين الآليتين على كفاءة السوق.

5-دراسة (نوي فطيمة الزهرة،2016) (نوي، 2016-2017)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه،** بعنوان: "**أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين الآداء البنوك الجزائرية**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية والحوكمة المصرفية (مبادئ، أهمية، المزايا المتحصل منها)، وتوضيح الاتجاهات الحديثة في تطبيق نظام حوكمة المؤسسية وخصوصا فيما يتعلق بالمعايير الدولية. ومن ثم الوصول إلى المعايير والآليات التي يجب تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية لإقامة نظام حوكمة المؤسسية للرفع من فعاليتها، وللمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أساليب ناجحة للخروج من الأزمات والتقليل من الأضرار الناتجة عنها. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات قامت الباحثة بأخذ عينة تضم 7 بنوك منها 4 عمومي و3 أجنبي في الفترة الممتدة من 2004 – 2014 باستخدام النسب المالية وأسلوب التحليل القياسي لدراسة أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على أداء البنوك الجزائرية في عينة الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الحوكمة المؤسسية نظام يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال ورقابتها، حيث أن الحوكمة تحدد بهيكل توزيعات الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في المؤسسة. مثل مجلس الإدارة، والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، وتصنع القواعد والأحكام لاتخاذ قرارات لشؤون المؤسسة؛

- مبادئ الحوكمة المؤسسية تتركز بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، والتفويض والوكالة في الإدارة، يجب أن تتوافر مجموعة من الأسس أو الآليات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية، التي يتم تقسيمها إلى آليات داخلية وأخرى خارجية؛
- إثبات صحة الفرضية الأولى أن هيكل الملكية في حالة البنوك الجزائرية تسيطر عليه الدولة أي ملكية عامة، والحالة الغالبة والتي أثبتتها معظم الدراسات أن الملكية العامة سواء الشركات أو البنوك عادة تضعف من الأداء خاصة الأداء المالي؛
- تطبيق آليات الحوكمة أثر إيجابي على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية، على الرغم من أن هناك بعض المؤشرات لدى البنوك الخاصة، ويمكن إرجاع ذلك أن هذه الآليات لا يتم تطبيقها بالمستوى المطلوب.

كما أوصت الدراسة بـ:

- وضع ميثاق أو دليل الحوكمة للبنوك الجزائرية وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال حوكمة البنوك، والاستفادة من التجربة الطويلة للجنة بازل في مجال الإشراف والرقابة على البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة المصرفية الجزائرية؛
- العمل على المراجعة المستمرة للنصوص والتنظيمات التشريعية القائمة حتى تتكيف مع المستجدات، وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة المعمول بها باعتبارها من أهم دعائم الشفافية والإفصاح بالبنوك؛
- إصلاح مجالس إدارة البنوك والتأكيد على مسؤولية أعضائه اتجاه كل من المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح؛
- ضرورة العمل على إنشاء إدارة المخاطر كعنصر أساسي من إدارة البنك على أن يكون الهدف الرئيسي للبنك ضمان المستوى المقبول للمخاطر؛
- تدعيم الدور الوقائي لصندوق الودائع المصرفية، وذلك بإعطائه الحق في الرقابة والإشراف على السلامة المالية للبنوك.

6-دراسة (عياش زبير، بورحايلي أحلام،2018) (عياش و بوحايلي، 2018)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:" **أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال** ".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في تشجيع الاستثمار في أسواق رؤوس الأموال، من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار. ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضا للخسارة لذلك يحتاجون إلى المعلومات التي تمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بمواردهم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الحوكمة تعد نظاما لتعزيز الرقابة والإدارة وإطار عام لتحديد المسؤوليات والواجبات، وأن الالتزام بتطبيقها بعد أخذ المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. فالتطبيق السليم للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص الشركات من دخول أسواق رؤوس الأموال وذلك من خلال كسب ثقة المستثمر عن طريق العمل بمبدأ الشفافية والإفصاح لترشيد القرار الاستثماري الذي يؤثر بدوره على قدرة وكفاءة سوق رؤوس الأموال في الوصول للسعر العادل للسهم.

7-دراسة (صبايحي نوال،2016) (صبايحي، 2016)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: " **أخلاقيات المهنة المحاسبية كأساس حوكمة الشركات**".

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسبين والمراجعين بالتزامهم بالسلوك الأخلاقي خاصة في ظل الظروف التي تميزت بانتشار الفضائح الأخلاقية، وانتشار ظاهرة الفساد المالي في مجتمع الأعمال، من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين أخلاقيات مهنة المحاسبة وحوكمة المؤسسات للاستفادة من ايجابياتها المتعددة لخلق التوازن والانسجام بين مصالح الفئات بالمؤسسة سواء من داخلها أو خارجها وهذا ما نصت عليه مبادئ الحوكمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن المبادئ والقيم الأخلاقية في عالم الأعمال لا تتعلق بالمواثيق والقوانين الدولية إنما بالالتزام الشخصي لرفع مستويات هذه المبادئ. بالإضافة إلى مكافحة الفساد والنهوض بحوكمة في المؤسسات تستلزم برامج إصلاح شاملة لاكتساب مضمونا استراتيجيا لمعالجة المشكلة

وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية وتعزيزها ليصبح الاتجاه نحو الالتزام بالقيم والمبادئ هو القاعدة وليس الاستثناء.

8-دراسة (بن شهيدة فضيلة، رمضاني محمد،2017) (بن شهيدة و رمضاني، 2017)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: " **العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات –دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية 2014_2016**".

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات وذلك بتحسين جودة هذه العلاقة قمنا بدراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية، ولإبراز الدور الرقابي الذي تنادي به مبادئ حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والانهيارات الاقتصادية التي كان للمساهمين الضرر الأكبر أدى ذلك إلى افتقاد الثقة بالأنظمة المحاسبية والتدقيقية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وتحليل نتائج الاستبيان أن لإضفاء الشفافية والوضوح في جميع الأعمال يجب على الشركة تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بكل وضوح وفق السلطة التي يمنحها القانون استنادا إلى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، مع ضرورة إعادة النظر في مبدأ حقوق المساهمين التي أهملها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية وذلك لتتوافق مع المواثيق الدولية في مجال حوكمة الشركات وتوفير إطار مؤسسي وقانوني كأساس لدليل حوكمة الشركات. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ترابط بين كل من حفظ حقوق المساهمين وحوكمة الشركات.

9-دراسة (صلوا تشي هشام سفيان،2013) (صلواتشي، 2013)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان: " **دور علاقة الوكالة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية _دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية_**".

استعرض الباحث مساهمة حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية في ظل تطبيق ميكانيزمات علاقة الوكالة في البيئة الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- تتفق ميكانيزمات الحوكمة مع الهدف التقليدي للمؤسسة والمتمثل في تحقيق الأداء أو خلق القيمة مع احترام ضوابط الحوكمة الاجتماعية القائمة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

- رغم أن هناك إدارة قانونية واقتصادية في محاولة خلق ميكانيزمات لعلاقة الوكالة من أجل العمل بنموذج حوكمة تساهمي يرتكز على إطار مؤسساتي محكم؛
- تتموقع الثقة في قلب إشكالية حوكمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من جانب التسيير سواء بالنسبة للقطاع الخاص أو العام؛
- عدم كفاءة بورصة الجزائر يثبت بدوره ضعف الرأسمالية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الذي يزيد الضغط على البنوك للتمويل على المدى الطويل لدى نجد أن نظام حوكمة المؤسسة الجزائرية يتجه نحو البنوك وليس السوق؛
- يعبر ميثاق الجزائر للحوكمة المؤسسية خطوة هامة لصالح المؤسسات للحد من الفساد الإداري والاستفادة من البرامج التنموية الإقليمية؛
- للبعد الإداري دور فعال في تحديد العائد على رؤوس الأموال المستثمرة من طرف المساهمين وفي اجتناب مشاكل الوكالة من أجل تحقيق الأداء، هذا ما يثبت أهمية الاعتناء بمخرجات نظرية الوكالة والتوجه نحو تصميم لعلاقة الوكالة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لأن متطلبات السوق تعتمد على أساس كفاءات نظام الحوكمة المتعلقة بهذا البعد.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول الإفصاح المحاسبي

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، من خلال عرض للدراسات والتجارب الميدانية سواء كانت في البيئة الوطنية أو العربية.

1-دراسة (مصباحي محمد الأمين، 2017) (مصباحي، 2017)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: "**حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية** ".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات ودرها في تحسين مستوى الإفصاح وتعزيز ثقة المساهمين في أسواق المال، ومدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من الفساد ووضع حد من الممارسات غير أخلاقية لإظهار علاقة كفاءة السوق المالي بالمعلومة المحاسبية المستعملة وتأثيرها على سعر السهم.

ومن بين ما توصلت الدراسة أن هناك انعكاس إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة القائمة على الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة أن تعد مصدر هاما للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات. وأن تبني نظام شفاف وعادل يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد، والحد من أساليب التضليل سواء عن طريق الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين الذي يضمن تشجيعهم على الاستثمار في الأوراق المالية دون تخوف، أو من خلال مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الذي يعتبر عاملا مهما في تخفيض تكلفة رأسمال الشركة وضمان استمراريتها، ومن ثم رفع كفاءة السوق المالي أي أن الطريق الصحيح لحوكمة الشركات سيكون المدخل الفعال لتعزيز الإفصاح والشفافية، مما ينعكس على كفاءة السوق المالي.

2-دراسة (عوض خلف دلف العيساوي، صدام محمد محمود الحيالي، علي ابراهيم حسين الكسب، 2008) (عوض خلف، الحيالي، و الكسب، 2008)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: " **دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات** ".

هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار النظري لحوكمة الشركات في عالم اقتصاديات الأعمال وبيان أهمية الإفصاح المحاسبي في دعم الحوكمة لضمان حماية المستثمر، فالمنظمات الدولية والمحلية اهتمت بمعايير الإفصاح المحاسبي ولمن يوجه. حيث كان تطبيق إجراءات حوكمة الشركات تتوقف عند الإفصاح التقليدي (الوقائي)Protective Disclosure وأن تتوسع في الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي Informative Disclosure لتحقيق التوازن والعدالة ليخرج الإفصاح من دور حماية الإدارة إلى حماية المستثمر.

يمكن تحديد أهم ما خلصت إليه الدراسة بالتالي:

- ظهور مفهوم حوكمة الشركات كرد فعل لتلافي السلبيات التي رافقت انفصال الملكية عن الإدارة وتفاقم مشكلة تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة؛

- استندت حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية هي السلوك الأخلاقي لخلق التوازن بين مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة وتفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة والمساءلة فضلا عن إدارة المخاطر؛
- وضعت الهيئات الدولية خصائص ومبادئ لحوكمة الشركات لغرض ضمان الاستقلالية والعدالة والشفافية والإفصاح والمساءلة فأدخلت أعضاء مستقلين إلى مجلس الإدارة وأوكلت لهم مسؤوليات ومهام توازي مسؤوليات الأعضاء التنفيذيين واشترطت الإفصاح عن فاعلية أداء الرقابة الداخلية فأصبح الإفصاح والشفافية ضروريات لغرض ممارسة عملية حوكمة الشركات؛
- يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الأساسية التي يتمكن من خلالها أطراف المصالح المختلفة الاطمئنان، ولكن نجد أن الإفصاح بالدول النامية لازال الإفصاح التقليدي الذي يهمل المصالح المالية للمستثمرين وأطراف المصلحة في الشركة؛
- تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية ونظام مراقبة إدارة المخاطر في الشركات وألا يقتصر دور الرقابة الداخلية على التدقيق الروتيني ومتابعة الشكليات القانونية.

3-دراسة (فاتح بلواضح، محمد براق، 2018) (بلواضح و براق، 2018)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: " **حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر_دراسة تجربة أن سي أرويبة في مجال حوكمة الشركات_** ".

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى تطبيق مبادئ الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وآثرها على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، من خلال الاستعانة بالاستبيان موزع على مجموعة من الأطراف ذات الصلة بحوكمة المؤسسة بصفة خاصة والتعرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والمعلومات ذات الجودة العالية من خلال مقارنة الممارسات الموجودة في البيئة الجزائرية بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع التركيز على الجوانب المحاسبية وآلية تطبيقها.

استهدفت هذه الدراسة شركة أن سي أ رويبة لدراسة وتحليل مدى تطبيق حوكمة الشركات لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسات، لأن لهذه الأخيرة نجاحات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن خلال الدراسة والتحليل لهذه الآراء تم الوصول إلى ما يلي:

- تراعي المؤسسة محل الدراسة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بمستوى جيد من حيث توفر دعم من قبل مجلس الإدارة مع تحديد مسؤولياتهم والإدارة التنفيذية الوسطى مع توفر إطار فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة؛
- توفر شركة أن سي أ رويبة على مقومات حماية حقوق المساهمين لديها ومعاملة عادلة لجميع المساهمين، وكذا توفر دور أصحاب المصالح في ممارسة قواعد الحوكمة بدرجة إيجابية. من خلال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء، كما أنها تراعي عملية الإفصاح عن العمليات لجميع أصحاب المصالح؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة كما أظهرتها نتائج الاستبيان أي أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من تطبيق الحوكمة في الشركة.

4 – دراسة (جمال الدين سحنون، 2018) (سحنون، 2018)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:" **الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحكومة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري** ".

تمحور فكرة الدراسة حول مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية في تطوير الأسواق المالية الناشئة، حيث تمت الإشارة إلى السوق المالي المصري، حيث استخدم الباحث بيانات وإحصائيات خلال الفترة 2010 – 2015 التي عرفت العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية التي استهدفت منظومة التداول في هذه السوق، وذلك بإصدار قواعد جديدة للقيد والإفصاح والشفافية، الهدف منها هو تحقيق حماية أكبر للمستثمرين وتطبيق أوسع لقواعد الحكومة بهدف تطوير سوق الأوراق المالية في مصر.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الحوكمة نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء؛

- الإفصاح له دور مهم في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد المتعلق بالاستثمار، أما الشفافية مبدأ خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومتطورة وقابلة للفهم؛
- أطلقت البورصة المصرية أول نظام إلكتروني للإفصاح المالي للشركات المقيدة ويسمح هذا النظام بإدراج تقاريرها الإفصاحية مباشرة على شاشات التداول للمستثمرين؛
- عرف نظام الحوكمة المصري ارتفاعا ملحوظا في معدلات التداول ابتداء من 2014 – 2016 حيث أن مناخ الثقة أصبح سائد لدى الشركات، جمهور المستثمرين المحليين والأجانب في البورصة المصرية.

5 – دراسة (أحمد مهدي الهادي العنزي، 2014) (العنزي، 2014)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:" **تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي _دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية_**".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع الإطار النظري لكل من مفهوم حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والوقوف على العلاقة المتداخلة بينهما في جانبها النظري ولتحقيق أهدافها وضعت أربع فرضيات أساسية في جانبها التطبيقي، نصت الأولى على وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح، والثانية تعلقت بوجود علاقة بين لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، والثالثة بوجود علاقة بين كبار حملة الأسهم ومستوى الإفصاح، أما الرابعة بوجود علاقة بين تركيز الملكية ومستوى الإفصاح في عينة من المصارف العراقية الخاصة بلغت (10)مصارف ولمدة خمس سنوات من 2007 إلى 2011 بمعدل خمسين مشاهدة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعلمية منها:

- لا يوجد نص تشريعي قانوني صريح يؤكد على تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في العراق، إنما يوجد ضمن التشريعات التي تحكم عمل الشركات العراقية؛
- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات بصورة جيدة إلى تقليل المشاكل الحاصلة بسبب الفجوة بين حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بسبب الممارسات السلبية للمديرين التنفيذيين؛
- يعد مجلس الإدارة الركيزة الأساسية لآليات الحوكمة بوصف السلطة العليا التي لديها صلاحيات؛

- هناك تباين في مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح 80% وأدنى نسبة إفصاح 56% وبلغت نسبة متوسط الإفصاح 68%.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة إقامة الندوات والمؤتمرات لترسيخ مفهوم حوكمة الشركات وبيان الفوائد التي تأتي من تطبيق هذا المفهوم؛
- الإسراع في إصدار نصوص تشريعية للتطبيق السليم لحوكمة الشركات؛
- ضرورة وضع آلية لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، ويجب أن يكونوا من الأعضاء غير التنفيذيين مراعاة لمصالح حملة الأسهم وبالأخص صغار مساهمين الشركات ويتوجب أن تكون لديهم الخبرات والمهارات الفنية التي تأهلهم للعمل في إدارة المجالس.

6 – دراسة (خضير بشرى فاضل، 2009) (خضير، 2009)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان: "**الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية _دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**".

هدفت الأطروحة إلى تقويم الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، وصياغة نموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ودور المعلومات المحاسبية في تنفيذها في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، صممت الباحثة نموذجين الأولى لاستقصاء أراء الأكاديميين والخبراء دور المعلومة المحاسبية في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، في حين صممت الثانية لتقويم نظام المعلومات المحاسبية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبالتالي تناولت الدراسة فريضتين أساسيين هما:

1- تؤثر المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في تفعيل حوكمة الشركات لتعزيز كفاءة الأسواق المالية؛
2- تؤثر المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها في التنفيذ الفعال للآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات، فقد استدعى الأمر إلى الاهتمام بآلياتها وقد تبنت الدراسة الآليات الداخلية لحل التعارض بين المديرين وحملة الأسهم من جهة وبين حملة للأسهم الكبار وحملة الأسهم الصغار من جهة أخرى؛
- يتوقف تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها بكفاءة وفاعلية على ما يتاح لها من معلومات ولاسيما المعلومات المحاسبية.

وقد قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها:

- إعادة دراسة وتقييم التشريعات سارية المفعول بقصد إضافة كافة الأحكام التي تعزز من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية وإزالة كافة العوائق التشريعية التي تحول دون ذلك.
- ضرورة تبني النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للشركات المساهمة ولاسيما المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والذي يهدف إلى تحقيق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات مستوى الحوكمة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

7 – دراسة (عفاف نور الدين عثمان، 2016) (عثمان، 2016)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه،** تحت عنوان:" **القياس والإفصاح المحاسبي ودورهما في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية _دراسة ميدانية على شركة السكر السودانية المحدودة_**".

تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في إمكانية تؤثر النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية بطرق القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي، التي تفرعت منها مجموعة من التساؤلات الفرعية الأولى تطرقت في تؤثر طرق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي تجاه العاملين، المجتمع، المستهلكين والبيئة، في حين جاء التساؤل الفرعي الثاني لدراسة تؤثر طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي تجاه العاملين، المجتمع، المستهلكين والبيئة على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة. وهدفت الدراسة إلى اختبار تطبيق طرق القياس والإفصاح المحاسبي لمجالات العاملين المستهلكين والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على طرق القياس والإفصاح المحاسبي لمجالات المجتمع، البيئة ونظام متكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية. توصلت

الدراسة لعدد من النتائج منها: تظهر شركة السكر السودانية اهتماما تجاه المحاسبة والأداء الاجتماعي تجاه المجتمع المحلي، من خلال إسهامات المتنوعة في تنمية كونه مثل شريحة واسعة من أبناء المجتمع وأنها معنية بشكل كبير بتحقيق مصالح عامة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركة السكر السودانية المحدودة بإعادة برامج لإدارة المخاطر البيئية بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة فيها، بغية تخفيض آثارها السالبة المترتبة عن ذلك.

8 _ دراسة (عبد الوهاب موسى الحجلى محمد، 2010) (الحجلي محمد، 2010)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، موسوعة بعنوان: "**أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومة المحاسبية –دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية–**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحقيق الحوكمة في الإفصاح المحاسبي للشركات في أسواق الأوراق المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على مبادئ حوكمة الشركات والتي تؤثر على قدرة السوق في تحديد السعر العادل للسهم وتقويم مدى التزام سوق الخرطوم للأوراق المالية بذلك، وبيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية. حيث وضعت خمس فرضيات هي: الأولى تمثلت في أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يتطلب مجموعة من العلاقات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، الثانية أكدت وجود ارتباط وثيق بين تطبيق مبادئ حكومة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أما الثالثة تمثلت في أن الإفصاح المحاسبي يؤثر على تحقيق متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، في حين أن الرابعة ربطت بين جودة المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المندرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية التي تطبق حوكمة الشركات، أما الفرضية الخامسة في وجود لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات المندرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطبيق حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح؛

- تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بمعلومات محاسبية أكثر جودة من المعلومات المحاسبية للشركات التي لا تطبق حوكمة الشركات؛
- الإفصاح المحاسبي بالشركات المندرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافيا لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات؛
- تتأثر أسعار أسهم الشركات المندرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية المطبقة لحوكمة الشركات بنتائج أدائها المرتفعة؛
- لا تلتزم كل الشركات المندرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتكوين لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات.

كما أوصت الدراسة بوضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق مع ظروف البيئة الاقتصادية السودانية ويحقق الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، وأوصت كذلك بتعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية حتى يتواكب وقواعد حوكمة الشركات، وضرورة الالتزام بتكوين وتفعيل هيئة أسواق المال، وأوصت كذلك بضرورة مشاركة المؤسسات التعليمية في السودان في إدخال واستحداث ما يستجد من توجهات وفلسفات في عالم الأعمال في المناهج الدراسية.

9 – دراسة (ضويفي حمزة، 2015) (ضويفي، 2015)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان: "**فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي _ دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز_**".

حاولت الدراسة وصف وتحليل العلاقة الإحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وكل من الإفصاح والأداء المالي وذلك بدراسة ميدانية شملت مجموعة من الشركات المساهمة، حيث تم من خلال مجموعة من المحاور وصف وإعطاء مجموعة من الإجراءات لتعزيز إرساء نظام حوكمة الشركات في الجزائر، كما تم استنتاج نموذج الحوكمة المتبع في الجزائر، وأهم الآليات المطبقة فيه كما قامت بتحليل الآليات والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام وفق الإطار القانوني والرقابي الذي يشمل كافة القوانين والأنظمة والتعليمات وكذلك المعايير التي تنظم أعمال الشركات في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يمثل الإفصاح والشفافية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها الحوكمة؛
- تأثير نظام الحوكمة على شفافية التقارير المالية داخل الشركات يكون في مرحلة الإعداد يكون بالتأثير على طبيعة ونوعية المعلومات المصفح عنها التي تعتبر من المقومات الأساسية للإفصاح؛
- واقع الإفصاح في الجزائر لم يرقى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة؛
- نموذج حوكمة الشركات في الجزائر هو نموذج مغلق، نظرا لعدم فاعلية السوق المالية وغياب المنافسة، وتركز لملكية سيطرة الملكية العائلية والدولة في هيكل الملكية.

10 – دراسة (مزمل عوض طه أحمد، 2012) (مزمل عوض، 2012)

الدراسة عبارة عن **مذكرة ماجستير**، بعنوان: "**دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي _دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية_**".

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي حيث تمثلت مشكلة البحث في تحديد دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأهميتها في ضمان جودة الإفصاح المحاسبي، ولتحقيق مشكلة الدراسة وأهدافها اعتمدت الدراسة على ثلاث فرضيات، فجاءت الفرضية الأولى في سياق ثلاث وجود لجان المراجعة بالشركات السودانية يضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات، والثانية بإيجاد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية لجان المراجعة والإفصاح المحاسبي، أما الثالثة تمكن لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات من تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بشركات المساهمة السودانية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات المساهمة سيساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات؛
- إلزام شركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية؛

- إتاحة كافة الإمكانات اللازمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية سيساعد في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

كما أوصت الدراسة بقيام شركات المساهمة السودانية بتكوين وإنشاء لجان المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات وذلك بهدف زيادة جودة الإفصاح المحاسبي وضرورة تفعيل دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لضمان جودة وشفافية الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

رغم أن موضوع حوكمة الشركات يتسم بالحداثة نسبيا، إلا أن الاهتمام ليس وليد اللحظة، حيث تطرقت له العديد من البحوث الأجنبية، ومن جوانب عدة، ويمكن سرد البحوث التي أمكن التوصل إليها في سياق هذا المبحث على النحو التالي: مطلب يحوي دراسات سابقة باللغة الإنجليزية أما الآخر يحوي دراسات سابقة باللغة الفرنسية، كما يلي:

من أجل الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، حاولنا إدراج مجموعة من الدراسات باللغة الأجنبية، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، مطلب يحوي دراسات سابقة باللغة الإنجليزية أما الآخر يحوي دراسات سابقة باللغة الفرنسية، كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية

حيث تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وأهم نتائجها، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات كما يلي:

1-دراسة (KhandakerMizanurRahman, Marc Bremer, 2016) (khandaker Mizanur & Bremer, 2016)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: **" Effective Corporate Governance and financial Reporting in Japan"**

أشارت الدراسة إلى فعالية حوكمة المؤسسات في اليابان باعتبارها الجزء الأساسي في إعداد القوائم والتقارير المالية، وكذا مختلف الأحكام القانونية والمؤسسية وأصحاب المصالح من الحكم، وأيضا الكشف والإبلاغ القانوني، وحتى تفترض الدراسة حوكمة فعالة يجب أن تكون التقارير المالية دقيقة وبشكل متفق

عليه في القوانين التنظيمية، وذلك لمحاربة الغش والحكم السيئ على التقارير المالية الاحتيالية يكون بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، وطبيعة التقارير المالية الاحتمالية.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جودة الحوكمة المؤسسية في اليابان لم تتطابق عمليا مع جودة أنظمتها وقوانينها؛
- مدونة الحوكمة الجديدة في اليابان أضافت إلى القوانين والأحكام القديمة جانبا من الجودة والكفاءة في إعداد التقارير المالية وفقا للمعايير الدولية؛
- المدونة الجديدة قانون ممتاز لكن ينقصه بذل مجهود إضافي لتحسين إعداد للتقارير المالية.

2 – دراسة (Mohamed Wan IzyaniAbdilah Wan, 2010) (Izyani Abdilah Wan, 2010)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: "**Corporate Governance Mechanisms and Extent of Disclosure: Evidence from listed companies in Malaysia**".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومدى الإفصاح في الشركات المدرجة في ماليزيا حيث أكدت أن ضعف الحوكمة وعدم الشفافية في التقارير المالية كان من أهم أسباب الأزمة المالية الأسيوية وظهور ما سمي بالمحاسبة الإبداعية. كل هذه العوامل وجهت المستثمرين للمطالبة بتطبيق حوكمة الشركات بشكل أفضل، حيث وضعت الدراسة فرضيتين أساسيتين هما: الأولى البحث عن مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في ماليزيا، أما الثانية مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على إفصاح الشركات خصت الدراسة أربعة قطاعات هي: الخدمات، الصناعة، البناء، والتجارة) وبلغ حجم العينة 160 شركة خلال (2002 – 2006). فتناولت الدراسة خمس فرضيات وتم استخدام البرنامج الإحصائي الانحدار البسيط لتحيد الأثر بين آليات الحوكمة ومستوى الإفصاح.

كما أظهرت نتائج الدراسة العلاقة بين متغيرين الدراسة المتغير التابع (مؤشر الإفصاح) والمتغيرات المستقلة (الأعضاء الغير التنفيذيين المستقلين، لجنة المراجعة، المدير التنفيذي، الأعضاء من العائلة المالكة داخل مجلس الإدارة) بوجود علاقة بينهما وأن مستوى الإفصاح أكثر بكثير عن سنة 2002، وأن الشركات التي تسيطر عليها الملكية العائلية أول حافز إلى الإفصاح عن المعلومات بالمقارنة مع الشركات الغير عائلية.

3- دراسة (Subra Manyam, HimachalamDasaraju, 2014) (Subra & Himachalam, 2014)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:" **Corporate Governance and Disclosure Practices in listed information Technology Companies in India** ".

هدفت الدراسة إلى تحليل مستوى الإفصاح في الشركات التي تمارس الحوكمة، فاختارت عينة الدراسة مجموعة من أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند من حيث الصادرات وفقا لمجلس ترويج التصدير الإلكترونيات وبرامج الكمبيوتر ESC في الفترة الممتدة من 2004 – 2005 إلى 2011 – 2012 وتأثيرها على الأداء وربحية المؤسسة، وجاءت نتائج الدراسة لتأكد الفرضيات التي وضعتها بأن الإفصاح بشدة على معدلات الربحية كالبيئة القانونية والسوقية. وتشير النتائج أيضا إلى ضرورة مراقبة حوكمة الشركات أي التنظيمات التشريعية والأطر القانونية للبيئة السوقية تزيد من فعالية الإفصاح المحاسبي كآلية من آليات حوكمة الشركات.

4 – دراسة (AbdulahadABdulBasith, 2019) (Abdulahad, 2019)

الدراسة عبارة عن **رسالة ماجستير**، تحت عنوان:"**Environmental، Social and Governance disclosure and Profitability: GCC Banks Comparative Study**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق في العلاقة بين الإفصاح الاختياري وربحية البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من (2007 – 2017)، واستنادا إلى نظرية أصحاب المصالح ونظرية الوكالة والدراسات السابقة وضع الباحث ثلاث فرضيات، فالفرضية الأولى تنص على أن البنوك الإسلامية تفصح على معلوماتها أكثر مقارنة مع البنوك التقليدية، بينما تنص الفرضية الثانية على أنه كلما ارتفع الإنفاق على الأقراص الصلبة (VD) ارتفعت ربحية البنك، بينما تنص الفرضية الثالثة على أن البنوك المربحة تشارك بشكل أكبر في رسوم DVD.

شملت عينة الدراسة 57 بنك منها 22 بنك إسلامي و35 بنك تقليدي (Conventional)، ولهذا الغرض، تعتبر العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة من الرسوم التعويضية، أما العائد على الأصول وحقوق المساهمين والربح فهي تستخدم كمقياس الربحية (Tobin's Q)[1].

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الرسالة:

- البنوك الإسلامية لها إفصاح منخفض مقارنة بالبنوك التقليدية؛
- يؤثر الكشف عن المعلومات على جميع مقاييس الربحية عكسيا مما يشير إلى أن مجموعة التقنيات المتكاملة (ESG) مكلفة بالنسبة لبنوك مجلس التعاون الخليجي؛
- الكشف عن بيانات الإسمنت الإلكتروني يتأثر إيجابيا بالتدابير المحاسبية الربحية لأن البنوك المربحة تكشف وتفصح عن المعلومات التي تمكنها من العمل بالمبادئ التوجيهية البيئية.

5 – دراسة (Radwa Magdy Mohamed Anis, 2016) (Radwa Magdy, 2016)

الدراسة عبارة عن **رسالة دكتوراه**، تحت عنوان: **"Disclosure quality، Corporate Governance Mechanisms and Firm Value".**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح وتحديد أثر ممارسات جودة الإفصاح على الشركة، وقد وضعت مجموعة من الفرضيات حول دراسات الإفصاح بثلاث وجهات رئيسية: الأولى تقدم مقياسا جديا لأفضل ممارسات في الإفصاح عن الجودة، من السمات الجديدة لهذا الإجراء أنه يجمع الأبعاد النوعية للمعلومات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية وبيان تقارير المراجعة المالية والتشغيلية. ثانيا يستخدم تقنيات قراءة ومعالجة اللغة من خلال خمس قوائم رئيسية. ثالثا يبحث التقرير عن مدى توفير كمية الإفصاح للوكلاء بالشركة، ويبين التحليل أن كمية الإفصاح ليست مؤشرا جيد لقياس جودة الإفصاح. وتشير النتائج المتحصل عليها بين المتغيرين جودة الإفصاح وآليات حوكمة الشركات في ثلاث نقاط أساسية هي:

[1] (Tobin's Q) : هي نسبة القيمة السوقية للأصل المادي على تكلفة الإحلال (تكلفة الاستبدال) ، هي أداة تستخدم عادة في مجال الاقتصاد والتمويل كمؤشر على أداء الشركات.

آلية الحوكمة الأكثر فعالية هي بنية القيادة (مجلس الإدارة، الاجتماع الدوري للجنة التدقيق، وحجم الشركة). وترتب عن هذه الدراسة آثار مختلفة في مجال البحث والسياسة العامة للشركات، لأنها اقترحت سبلا جديدة في الكشف عن جودة الإفصاح حتى يتمكن واضعو السياسات في الشركة من تعديل أطر الإبلاغ لكل من الجهات التنظيمية والمدراء التنفيذيين.

6 –دراسة (Uyar Ali HaydarGungormus, Gemil Kuzey, 2017) (Gungormus & Kuzey, 2017)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: **" Impact of the accounting Information System on Corporate Governance: Evidence from Turkish Non-listed Companies"**.

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة المتواجدة بين نظام المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات، فقد قسمت الدراسة إلى جزئين: الأول نظري يهدف إلى إبراز الارتباط الوثيق بين نظام المعلومات المحاسبية والحوكمة السليمة وذلك من خلال الوظيفة المحاسبية للمؤسسات كمسك الدفاتر، التقارير المالية، المعايير المحاسبية التركية، نظم وضع الميزانية، أما الجزء الثاني من الدراسة عبارة عن دراسة حالة الشركات الغير مدرجة في البورصة التركية.

فأشارت النتائج التحليلية إلى أن الوظيفة المحاسبية لها تأثير إيجابي على مستوى حوكمة الشركات، حيث لا يتحقق هذا باعتماد المعايير المحلية فقط بل يجب العمل بالمعايير المحاسبية الدولية لتعزيز إدارة الشركات أي إنشاء نظام داخلي فعال (أعضاء مجلس الإدارة، المديرين، رؤساء الأقسام). فتوصلت الدراسة إلى التركيز على الممارسات المحاسبية والإدارية لإعداد التقارير الداخلية من مهام المجلس إلى الإدارة، بالإضافة إلى التركيز على استخدام المحاسبة الإدارية لضمان جودة التقارير الخارجية وذلك لصنع قرارات مناسبة في الوقت المطلوب.

7 – دراسة، (Eduardus TaNdelilin, HermeinditoKaaro PutuAnomMahadwartha, Supriyatra, 2007), (Tan delilin, Hermeindito, & Mahadwartha, 2007)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان:**"Corporate Governance، Risk Management and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter"**.

الغرض من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين حوكمة شركات، إدارة المخاطر، وأداء البنك الأندونيسي، تركز الدراسة على هيكل الملكية إذا كان من المحددات الأساسية لحوكمة الشركات فاستخدمت الدراسة نموذج فجوة المثلث المتحولي TGMفي تحليل البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

توصلت هذه الدراسة أن العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأداء البنك تختلف لنوع ملكية البنك، فهيكل الملكية باعتباره عاملا رئيسيا في تحديد أداء البنك فله دعما جزئي، عكس البنوك الأجنبية في تنفيذ مبادئ وآليات حوكمة البنوك وهذا ما ستبينه الدراسة في دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأيضا دراسة العلاقة بين إدارة المخاطر وأداء البنك. فإن نتائج الدراسة الأولية وتحليل البيانات الثانوية والداعمة لبعضها البعض، بينت العلاقة القوية بين الحوكمة وإدارة المخاطر والأداء البنكي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الدراسات السابقة باللغة الفرنسية، حيث سيتم ترتيبها حسب التاريخ.

1- دراسة (Mustapha Boubaker, 2016) (Boubakeur, 2016)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان :" **L'impact des normes internationales de divulgation financières sur le renforcement des principales de la gouvernance d'entreprise**".

ركزت هذه الدراسة على إبراز العلاقة بين حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية الدولية، لأن هذه الأخيرة تقدم أفضل الممارسات لحوكمة الشركات كحماية حقوق حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح في المؤسسة، وأيضا الاهتمام بتحقيق التقارب بين المعيار الدولي للمحاسبة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي. لأن هذا التقارب هو الذي يدعم مبادئ حوكمة الشركات باعتباره الإفصاح الفعال عن هذه الممارسات الأساسية وتحقيق التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسة.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث إلى إبراز العلاقة بين الإفصاح المالي ودوره وأهميته في تحقيق حوكمة الشركات من خلال:

- المساواة في المعاملة والشفافية في الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب عن طريق توفير المعلومات الأساسية التي تعكس واقع المؤسسة الاقتصادي، هما العاملان المشتركان بين مبادئ الحكم الراشد (الحوكمة) والنظم المحاسبية، مما يتطلب التكامل بينهما من أجل زيادة قيمة المؤسسة، فيجب على هذه الأخيرة الإفصاح عن كل حالات تضارب المصالح لتوفير معلومات دقيقة للمستخدمين المختلفين؛
- وضع إطار مفاهيمي للإفصاح المالي الدولي الذي يمثل ميثاق المحاسبة (الممارسات المحاسبية) سيساهم في تعزيز حماية حقوق أصحاب المصالح وحقوق حملة الأسهم والمساواة بينهم، وهذا ما يسمح للمستثمرين والأطراف المختلفة بمعرفة حقوقهم القانونية ما يشكل جزءا من الحوكمة الجيدة؛
- المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي تمكن من تطبيق القواعد والإجراءات التي توفر لها المعلومات اللازمة للمختلف العمليات وذلك بوجود اتساق بين أهداف المحاسبة وحوكمة الشركات؛
- تساهم المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي IFRS/IAS مساهمة فعالة في نوعية المعلومات التي تم الحصول عليها والواردة في القوائم المالية، حيث تشجع الممارسات الأخلاقية لحوكمة الشركات في المؤسسة، مما سيشجع على شفافية الأسواق المالية وتقسيم المسؤوليات وتحديد الجزاءات في حالة الإخلال بذلك، مما يعزز نوعية واستقلال النتائج المنشورة بكل صدق وموضوعية لأصحاب المصالح.

2 – دراسة(Géraldine Broye, Alexandre Di GIACOMO, 2017) (Broye & Di GIACOMO, 2017)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي** بعنوان: **"Governance des enterprises divulgation information relatives à la rémunération des dirigeants**."

حاولت هذه الدراسة قياس مدى امتثال الشركات القانونية الحوكمة فيما يتعلق بالالتزام بالتعويض للأعضاء التنفيذيين وهذا ما يفسره مستوى الإفصاح. حيث تم أخذ عينة من الشركات المدرجة في Euronext[1] وبالضبط عمل العينة بقانون MEDEF/AFEPو AMF، فخلصت الدراسة إلى عدم العمل بالقوانين السابقة الذكر أي عدم امتثال الشركات العائلية تظهر مستوى إفصاح منخفض بدرجة كبيرة، لأن مستوى الإفصاح مرتبط باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى تسليط الضوء

[1]يورونكست: هي البورصة الرئيسية في منطقة اليورو مع أكثر من 1300 جهة إصدار تمثل القيمة السوقية الإجمالية البالغة 3800 مليار يورو، بما في ذلك 25 سهمًا رئيسيًا تشكل معيار Euro Stoxx 50 وعملاء محليين ودوليين

على ثلاث نقاط أساسية، فالأولى ركزت على الشركات المدرجة في Euronext حول الالتزام بقانون الحوكمة وتوصيات قانون AMFبقياس درجة الإفصاح في هذه الشركات، أما الثانية أكدت الدراسة التأثير الإيجابي للأعضاء الإداريين على مستوى نوعية الإفصاح في مجال تعويض الأعضاء التنفيذيين، وأخيرا وضحت الدراسة بأن مستوى الإفصاح منخفض تماما في الشركات العائلية لأنها لا تعمل بنظام التعويضات لأن المسير عضو من العائلة وأعضاء العائلة مكلفين بوضع القرارات والمشاركة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة.

3 – دراسة (Boussadia Hichem، 2013–2014) (Boussadia, 2013-2014)

الدراسة عبارة عن **أطروحة دكتوراه**، بعنوان:**" La Gouvernance d'entreprise et le Contrôle du dirigeant: Cas de l'entreprise publique Algérienne"**.

أشارت الدراسة إلى الترتيبات المؤسساتية والسلوكية المنظمة للعلاقات بين مسيري الشركة وأصحاب المصالح فيها، فالهدف من حوكمة الشركات هو حماية مصالح المساهمين، وهذا من خلال التقليل من تضارب مصالح الناشئين من تفويض سلطة المساهمين لمسيري الشركات (مجلس الإدارة والإدارة العامة)، نجد أن المؤسسات العامة مازالت تشكل جزء هام من الناتج المحلي العام والعمالة في الجزائر أو في العالم، توصلت الدراسة إلى غياب متغيرات المراجعة باستثناء المراجعة الخارجية (مراجع الحسابات) لأن تقييم عمل المسير في إيجاد أو خلق قيمة لحملة الأسهم لأنه يعتبر معيار ثابت أي لا يعكس صورة ما هو موجود في النتائج الاقتصادية والمالية للمؤسسات محل الدراسة (ثلاث مؤسسات من ولاية تلمسان).

فالدولة لا تزال لم تضع خطة إستراتيجية تساعد المؤسسات في التطور فنجد أن الخصخصة الكاملة والجزئية حددت ب 51,49% للمؤسسات العمومية وإعادة التأميم (مجمع Arcelor Mittal / Sider)، وأيضا استئناف نقل الملكية من الشركات الأجنبية (حالة جيزي أورسكوم). فنجد أن الدولة تظهر عدم قدرتها على تحمل المسؤولية أمام الشركات العمومية الغير كفؤة.

4–دراسة (Ali Mezghani, Ahmed Ellouze,2007) (Mezghani & Ellouze, 2007)

الدراسة عبارة عن **مقال علمي**، بعنوان: **" Gouvernement de l'entreprise et qualité de information financiére"**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض خصائص مجلس الإدارة على جودة المعلومات المالية التي تنشرها عينة من 58 شركة تونسية مدرجة وغير مدرجة، ولهذا قمنا بربط جودة المعلومات المالية بناءً على حجم مجلس الإدارة، ووجود مدراء خارجيين في المجلس وفصل در الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ومتغيرين آخرين، وهما تركيز الملكية وجودة المراجعة. تمكنا من تحديد أن وجود المديرين الخارجيين فقط في مجلس الإدارة هو الذي يبدو أنه يؤثر على جودة المعلومات المالية، ولا يبدو أن الخصائص الأخرى للمجلس لها أي تأثير على جودة المعلومات المالية.

المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

لقد تناولت الأدبيات السابقة الموضوع من خلال قضايا بحثية مختلفة ومتنوعة، حيث ناقشت بعض هذه الدراسات كل متغير من متغيرات الدراسة على حدا، كما وقفت بعض الدراسات على تبيان العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، إضافة إلى ذلك، أشارت دراسات أخرى إلى دراسات قياسية تختلف باختلاف البيئة والمؤسسة محل الدراسة. لذا يتم من خلال هذا المبحث عرض أهم ما جاء في الدراسات السابقة من خلال التحليل والمناقشة، وإبراز أهم ما تشترك فيه هذه الدراسات مع دراستنا الحالية وكذا أوجه الاختلاف ومميزات الدراسة الحالية، حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين الأول ذكر أهم ما تناولته الدراسات السابقة والثاني ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: أهم ما تناولته الدراسات السابقة

سيتم إدراج النقاط التي اتفقت مع نقاط الدراسة الحالية من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات تطرقت إلى ما يلي:

1- تأثير المعلومات المحاسبية على حوكمة الشركات

أشارت معظم الدراسات إلى دور المعلومات المحاسبية في تفعيل مبدأ أو آلية حوكمة الشركات من خلال دراسات ميدانية استبيانية، أو استقصائية. فاستخدام المعايير المحاسبية الدولية في سياسة التحفيز ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الشركات نتيجة الفصل بين المدراء والمستثمرين فنجد أن المعلومة المحاسبية تتأثر كونها أساس إعداد القوائم المالية، لإعادة ثقة المتعاملين في أسواق المالية وبالتالي الاعتماد عليها عند قياس مخاطر الأسواق والتنبؤ عند اتخاذ القرارات.

2-دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات

تناولت معظم الدراسات أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يدعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركة، وأن الإفصاح المحاسبي والشفافية مهم في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الأسواق العالمية بشكل عام أو المحلية بشكل خاص. فالإفصاح السليم للبيانات المالية والمعلومات يسهل عمل المستخدمين لهذه البيانات في اتخاذ القرار، ويعكس صورة المؤسسة الحقيقية في قوائمها المالية ما ينعكس على تنشيط الأسواق المالية ورفع كفاءتها.

3-المعايير المحاسبية الدولية وحوكمة الشركات

يتضح أن معظم الدراسات ركزت على دور المحاسبة المالية في حوكمة الشركات أي الوقوف على خصائص المعلومة المحاسبية اللازمة لسوق الأوراق المالية، فأغلب الدراسات التطبيقية التي تم التطرق إليها حددت العلاقة بين التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية في شقها النظري، لكن في شقها التطبيقي استخدمت الأساليب المتاحة ضمن المعايير المحاسبية مثلا عمل السلطات الماليزية المسؤولة عن سوق المال في التقليل من استخدام الأساليب البديلة المتاحة ضمن المعايير المحاسبية الدولية أي عمل جهد لتغيير قانون الشركات بما يتوافق والمعايير الدولية.

4-دور الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري ورفع كفاءة الأسواق المالية

اهتمت معظم الدراسات السابقة بتطبيق قواعد الحوكمة على الجهاز البنكي فساهمت في قياس مدى التزام البنوك عمومية كانت أم أجنبية (خاصة) بقواعد الحوكمة. فالتطبيق السليم لقواعد الحوكمة يقلل من حجم الفساد ويؤهل مستثمرين جدد للدخول في سوق المال. فالعلاقة طردية بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات والتدفقات الاستثمارية. فالاستثمارات في حقوق الملكية تتطلب وجود حوكمة شركات جيدة، وإذا تدنى مستوى الحوكمة فالسوق يواجه مخاطر مرتفعة فبشكل أساسي دور الحكومة يمكن من حماية حقوق المساهمين، ضمان العمل بمعلومات غير مضللة، الكشف والإفصاح عن معلومات صحيحة من طرف الإدارة في الوقت المناسب.

5-دور المراجعة الداخلية وإدارتها في تطبيق حوكمة الشركات

هدفت أغلب الدراسات إلى أن تطبيق آليات الحوكمة من السمات المميزة لجودة التقارير المالية، فالمراجعة الداخلية للقوائم المالية تعزز من ضمان فعالية حوكمة الشركات في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح. فالالتزام بالمعايير المهنية المراجعة يساعد في التطبيق المحكم لنظام المراجعة الداخلية وفق الأسس والقواعد المتفق عليهم في الميثاق والمعايير الأخلاقية المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسؤوليات المتعلقة بها.

6-العلاقة بين قيمة الشركة ولجان المراجعة وحوكمة الشركات

حددت الدراسات السابقة العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وتحسين المركز المالي للشركة، لأن معظم الشركات التي تضم خبراء ماليين ضمن لجان المراجعة تزيد قيمتها عن الشركات التي لا تضم هذا النوع من الخبراء ضمن لجان المراجعة، لأن لجنة المراجعة تلعب دورا محوريا في الارتقاء بجودة التقارير المالية التي تعتبر بدورها ضمن آليات حوكمة الشركات التي تلعب دور في تحسين جودة التقارير المالية.

7-مدى التزام الشركات المساهمة والشركات العمومية بقواعد حوكمة الشركات

أظهرت معظم الدراسات التطبيقية أن معظم الشركات كانت شركات مساهمة أو عمومية تعاني من التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة الصادرة من طرف OCDE (م.ت.إ. ت)، فمعظم القوانين والتشريعات المنظمة للأسواق المالية في مختلف البلدان تعاني من فجوات، فكفاءة سوق الأوراق المالية يعتمد على مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة مثلا : عدم التزام مجالس الإدارة بقواعد السلوك المهني، عدم اشتراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وكذلك التعرف على المقومات اللازمة لتطبيق قواعد الحوكمة، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المبادئ.

8-اقتراح نموذج محاسبي لتفعيل قواعد حوكمة الشركات وفقا لقواعد ومبادئ المنظمات

اقترحت بعض الدراسات نماذج محاسبية وأخرى نماذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية لكل مؤسسة، وذلك لتحسين أداء هذه المؤسسات في تحقيق التنمية. حيث هدفت إلى إبراز مفهوم وأهمية لقواعد حوكمة الشركات كتعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين وأصحاب المصالح وحاجة الأطراف التي لها علاقة بالمنشأة إلى الشفافية

والإفصاح وجودة المراجعة، فاختيار نماذج الحوكمة في أي دولة تعتمد أساسا على الظروف البيئية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالرغم من أن معظم الدراسات السابقة تطرقت إليها متغيرات دراستنا الحالية، ما يلي:

- أغلب الدراسات حاولت تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي من جوانب مختلفة وفي بيئات متميزة عن بعضها البعض، فمبادئ حوكمة الشركات تعتبر الداعم الأساسي للإفصاح من خلال توفير متطلبات جودة المعلومة المحاسبية وهذا ما يميز دراستنا الحالية؛
- دراسة تأثير الإفصاح المحاسبي على كل مبدأ من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات، يعني فرضيات الدراسة أخذت الاتجاه العكسي لدراسة العلاقة؛
- من أهم ما يميز هذه الدراسة، حيث ركزت على مجمع صيدال باعتباره مؤسسة اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر، نظرا لدور البورصة في التمويل؛
- جاءت هذه الدراسة لتبرز إلى أي مدى تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بميثاق الحكم الراشد ودراسة مدى ملائمة القوانين والأنظمة والتشريعات التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات باعتبارها أنها مستمدة من مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية؛
- انطلاق الدراسة من فرضية اعتبار أن الإفصاح المحاسبي هو أساس حوكمة الشركات، لأن هذه الأخيرة تحتاج مستوى كافي للإفصاح عن المعلومات اللازمة لكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة وتخفيض مشكلة عدم تماثلها بينهم سواء كانوا من الإدارة أو المساهمين أو المستثمرين أو أصحاب المصالح، لذلك اعتبرته OCDE من المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات؛
- إضافة فرضية الجانب الأخلاقي للمهنة الذي يعكس صورة المستخدم لهذه المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي يبين دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لنظام حوكمة الشركات.

خلاصة الفصل:

باستعراض هذا الفصل لأهم الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي، حيث عالج المبحث الأول الدراسات السابقة باللغة العربية حسب تسلسلها الزمني في حين عالج المبحث الثاني ما اختير من دراسات سابقة أجنبية باللغة الانجليزية والفرنسية تمحورت حول متغيرات الدراسة، بينما تناول المبحث الثالث مساهمة البحث أو ما تتميز به هذه الدراسة. فمن خلال تحليل واستقراء الدراسات السابقة التي تعتبر الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى دراستنا. غير أن ما يميز هاته الأخيرة عن تلك الدراسات السابقة يكمن في إلقاء الضوء على إمكانية مساهمة الإفصاح المحاسبي في تمتين وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات بتنصيب هذا النظام في الشركات الاقتصادية الجزائرية ومدى تطبيق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر والدور الذي تلعبه القيم الأخلاقية للمهنة المحاسبية من جهة في دعم مبادئ الحوكمة ومن جهة في التزام محاسبي الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية التي تعرض صورة دقيقة للأحداث بدون تضليل.

فنقاط التشابه بين دراستنا والدراسات السابقة تكمن في الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في الأدوات الإحصائية المتمثلة في استخدام البرمجة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والأساليب الإحصائية الأخرى في تحليل نتائج الجانب التطبيقي، وهذا من خلال إعداد استمارة الاستبيان معتمدا في ذلك على الجانب النظري لدراستنا والاطلاع على الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج وما صياغته من فرضيات ومحاولة إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على عينة الدراسة "مجمع صيدال" واختبار فرضيات الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات التي قد تعود بالفائدة على المهتمين بالموضوع.

الفصل الثاني

الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي

قانون المهن المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات

تمهيد الفصل:

نظرا لما مر به العالم من نكسات في السنوات الماضية، وانهيار العديد من اقتصاديات الدول فكان التوجه العالمي لمكافحة الفساد المالي والإداري وإيجاد وسائل رقابة حديثة الذي كان سببه الرئيسي نقص الخبرات والكفاءة وعدم توافر إدارات ذات كفاءة وفعالية ومهارات متميزة، وعدم الأخذ بمبادئ الحكم الراشد **GOOD GOVERNANCE**للمؤسسات مما جعل معظم هذه المؤسسات تعلن عن إفلاسها أو تقليص حصتها السوقية أو تجميد نشاطها. فاهتم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات.

فلكي تتمكن المؤسسات من ممارسة رقابة سلمية يتعين عليها أن تهتم بتطبيق آليات الحوكمة للحد من الممارسات وترسيخ ثقافة أخلاقيات المهنة ما رافق ذلك تعرض مهنة المراجعة والمحاسبة للمساءلة في ضوء الدور الذي تلعبه مكاتب المراجعة في إحداث فجوة ثقة بين المعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم الدول الأجنبية منها والعربية. فالحاجة لمستخدمي القوائم المالية التي تعتمد بالضرورة على مبدأ الإفصاح والشفافية كأداة وكآلية لغرض إدارة المخاطر لضمان استعمال معلومة محاسبية تتسم بالشفافية والمصداقية لاتخاذ قرار استثماري سليم. كما عملت الجزائر على إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009، حيث أصبحت الحوكمة المؤسسية من الأولويات الوطنية والإستراتيجية وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية.

ومن هنا تبرز دوافع الاهتمام بموضوع الحوكمة والإفصاح المحاسبي كآلية وبناءا على ما سبق يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي؛

المبحث الثالث: دور ميثاق الحكم الراشد وقانون 07 – 11 الخاص بالمهن المحاسبية في تفعيل السوق المالية الجزائرية.

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

شهد العالم انهيارات متتالية هزت العديد من اقتصاديات الدول، التي أدت إلى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات لوضع حد للممارسات غير الأخلاقية التي تمثلت في الفساد المالي والإداري وخاصة في بيئة الأعمال الحديثة كالمستثمرين والمساهمين أي كل الأطراف ذوي المصالح. حيث جاءت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بمجموعة مبادئ لحوكمة الشركات كأداة رقابية ومساءلة التي تؤثر على ثقة المستثمرين لحماية مصالحهم. لهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب تتضمن الإطار النظري لحوكمة الشركات من تعريف، أهداف، محددات، آليات، مبادئ، وأهم الاختلافات من حيث التطبيق في بيئة الأعمال الدولية من خلال مقارنة بين مختلف أنظمة حوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: نشأة مفهوم حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة في المجالين المالي والمحاسبي على وجه الخصوص من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت سياسة إصلاحية وبرنامج إعادة الهيكلة ومحاربة غسيل الأموال والرشوة والفساد أي وسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية للدول.

الفرع الأول: حوكمة الشركات (الإطار الفكري)

أصل مصطلح "الحوكمة" يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعني قدرة قائد السفينة الإغريقية في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يتميز به من مهارات وقيم وأخلاق نزيهة في الحفاظ على سلامة ركاب السفينة وقدرته على حماية البضائع وإيصالها إلى ملاكها ضد القراصنة والأخطار حتى إيصالها إلى ميناء السفينة، أطلق عليه اسم "**Good Governer**" والتي تعني المتحوكم الجيد. (الخطيري، 2007)

فترجمة المصطلح الإقليمي والدولي "**Gouvernance**" إلى اللغة العربية صحيح ومبني فجاءت الترجمة حفاظا على الجذر والوزن، فالحوكمة لغويا جاءت بوزن (فوعلة) وعلى هذا الوزن وردت أمثلة كثيرة في اللغة العربية (الفارابي).

أما مصطلح حوكمة الشركات فهو ترجمة للأصل الإنجليزي **Corporate Governance** حيث تم التوصل إلى هذه الترجمة في مجمع اللغة العربية في القاهرة من طرف خبراء اقتصاديين وقانونيين، فبرزت

بعد ذلك ترجمات عديدة ومتنوعة لحوكمة الشركات كالإدارة الرشيدة، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، الإدارة الجيدة ...إلخ.

فمصطلح الحوكمة له جوانب متعددة نذكر منها:

- ***الحكم:*** في اللغة تدور حول الفصل والمنع، وغالبا ما تستعمل في منع من الظلم والفعل القبيح والضار وما في ذلك من حكم الله سبحانه وتعالى الذي هو أمر أو نهي أو قضاء وقدر. (الفارس)
- ***التحكيم:*** تقوم فكرة الحوكمة على فكرة التحكيم أو على فلسفة الاحتكام وكليهما قائم على ثقافة التحكم وما بين شمولية الفلسفة وحكمة وعدالة وثقافة الاحتكام وعقلانية ورشاده الحكمة ووعي وإدراك الحكم. (خضير، 2005)

أما اصطلاحا فهو الكلمة المختصرة "***حوكمة الشركات***" التي ترجمة من مصطلح **Corporate Governance** الإنجليزي، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة (حلوش، 26-2008/10/28، صفحة 03). ومن هذا المنطلق تلعب الإدارة الرشيدة دورا هاما في الارتقاء بجهود التنمية خاصة ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. فالتنمية تعتبر من أهم قضايا دول القرن الحالي، فشهدت السنوات الأخيرة عمل واسع من طرف المختصين والمهنيين بتطبيق أسس الإدارة الرشيدة في ظل توافق دولي، من أجل تعزيز قدرة دول العالم سواء في القطاعين العام والخاص في ظل الحكم الرشيد، وذلك للارتقاء بالموارد البشرية وقدراتها وإصلاح التشريعات المؤسسية والتنظيمية والعمل على زيادة الوعي من أجل تعزيز أسس الحكم الرشيد. (عبد الله، 2009، صفحة 32)

الفرع الثاني: حوكمة الشركات (الإطار النظري)

تعدد التعريفات لمصطلح حوكمة الشركات وتعاظم الاهتمام به في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وجاء ذلك نتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية (المالية والمحاسبية) لعدد من أقطاب الشركات العالمية لسنة 2009. ومن هذا المنطلق تطرق العديد من الباحثين القانونيين والاقتصاديين إلى مجموعة من التعاريف مختلفة المعاني على حسب المجال كان قانوني، اقتصادي، محاسبي أو مالي، نذكر منها

- عرفها **Biersteker** أنها الحكم، وينبغي تمييزه عن النظام لأن النظام من الممكن أن يكون قائما في غياب الحكم الراشد، لكن الحكم يحتاج إلى أشكال مختلفة من النظم؛ (Biersteker, 1992)

- كما عرفها **Oman** أنها مجموع القوانين والأنظمة والممارسات التجارية المقبولة التي تحكم العلاقة بين مديري الشركات ورجال الأعمال من جهة، ومستثمري الأموال (المستثمرين مساهمين الدائمين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح) في الشركة من جهة أخرى؛(Oman, 2001)
- أما لجنة **Cardon** عرفتها في تقريرها الصادر سنة 1998 في بلجيكا بأنها " مجموعة من القواعد القابلة للتطبيق في مجال توجيه ورقابة الشركة"؛ (لجنة CARDON، 1998)
- عرفها البنك الدولي بأنها الحكم الراشد أو السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى إلى مواجهة جميع الانتقادات الخاصة بالإصلاحات الهيكلية المسيرة من الأعلى إلى الأسفل؛ (خضير، 2005، صفحة 54)
- في سنة 1993 عرفها مجلس الإشراف المحاسبي" **Accounting Oversight Board** " بأنها" تشمل الأنشطة التي يقوم بها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية "؛
- كما اعتبرها **André, P و E,Schiell** أنها كل الآليات التي يتم الاستعانة بها لتحديد الإصلاحيات والتأثير على قرارات السلطة العليا (الإدارة)، أي أن المدير (القائد) يكون محدد المسؤوليات، مع وجود موظفين يعملون تحت سيطرة مجلس الإدارة مكون من أغلبية المساهمين، أما حاليا أصبحت الشركة يديرها مديرون مستقلون عن ملكية الشركة؛(André & Schiell, 2004, pp. 165-193)
- في حين عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة، مجلس الإدارة، المساهمين وأصحاب المصالح وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة وسائل بلوغ تلك الأهداف ومتابعة الآراء والنتائج وصولا إلى أسلوب يعتمد عليه في الإدارة والذي من خلاله يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف المرجوة وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد الشركة بكفاءة؛ (Lacroix & ST-Arnand, 2012, p. 24)
- أما مجمع المدققين الداخليين الأمريكي **IIA** عرفها على أنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة أصحاب المصالح بالمساهمة في مراقبة المخاطر والعمل على كفاية الضوابط الرقابية لتجنبها، مما يساهم في إنجاز الخطط التنموية للشركة مع الأخذ بعين الاعتبار أنشطة المسؤولين في المؤسسة لتحقيق فعالية الوكالة"؛(Auditor)

- كما عرفها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر بأن "الحكم الراشد للمؤسسة عبارة عن فلسفة تسيرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة تنافسية المؤسسة بواسطة:
  - تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة؛
  - تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك". (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009، صفحة 16)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نخلص إلى أن حوكمة الشركات هي عبارة عن إطار عام يجمع بين **قواعد**، **أنظمة**، **عمليات**، و**معايير** تسمح بالتحكم في الشركة بهدف حماية المصالح والتأكد من وصولها إلى الأهداف المسطرة والرقابة على الأداء للحد من المخاطر بالإضافة إلى تفعيل العلاقة بين المساهمين، الموظفين، أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصالح أي الأعضاء الفاعلة داخل المؤسسة لضمان حقوق الملاك والأطراف ذات العلاقة بالشركة مع تعظيم ثروة المساهمين.

ومما سبق واعتمادا على التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات لها اتجاهين فكريين هما الاتجاه التنظيمي والرقابي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-1): الاتجاهات الفكرية لحوكمة الشركات

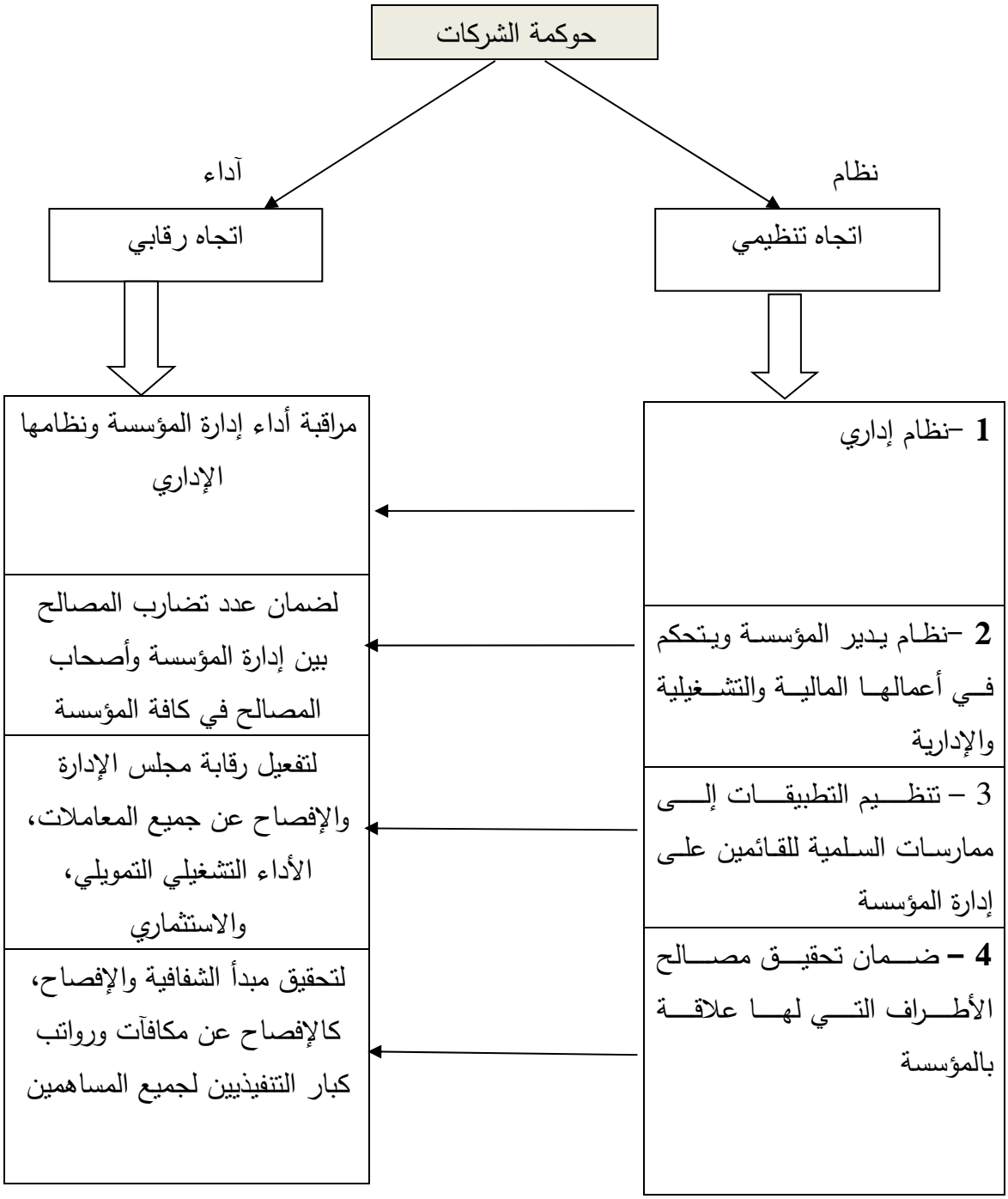

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المفاهيم السابقة.

نستنتج من خلال الشكل السابق أن الاتجاهات الفكرية لحوكمة الشركات كانت محصورة في أهم اتجاهين التنظيمي والرقابي، فالاتجاه التنظيمي يقوم بوضع القواعد والأسس لضمان الإطار الفعال لحوكمة الشركات،

أما الاتجاه الرقابي يجسدها لضمان مصلحة المؤسسة وليست مصلحة عضو من أعضاء مجلس الإدارة أي التطبيق السليم لجميع القرارات التشغيلية والمالية، ومن زاوية الأطراف الأساسية الفاعلة في عملية الحوكمة تميز بين ثلاث مفاهيم، نلخصها في الشكل التالي (2-2):

الشكل رقم (2 -2): مفهوم الحوكمة من زاوية الأطراف الأساسية

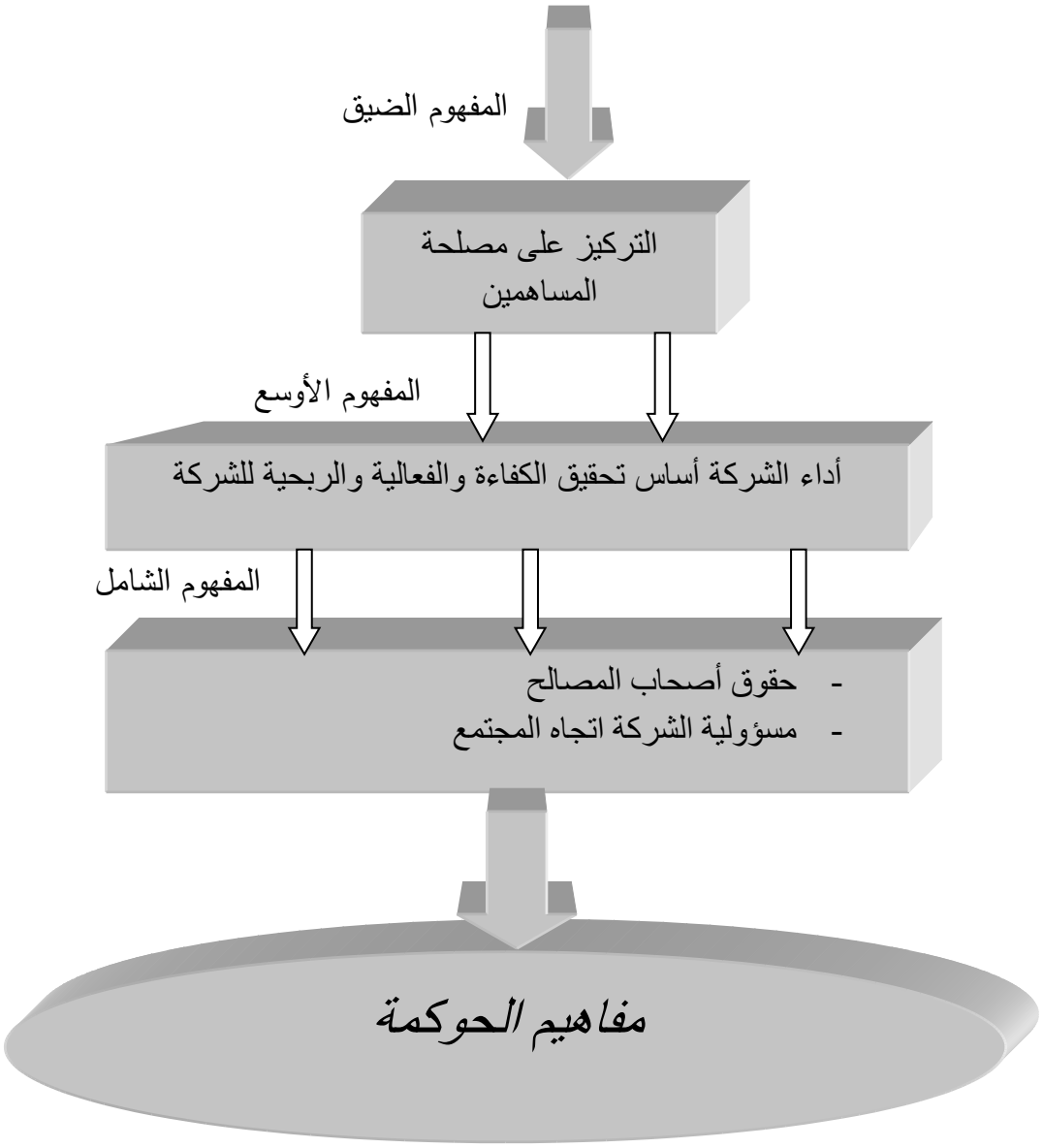

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (غضبان، 2015).

الفرع الثالث: *ركائز حوكمة الشركات*

حتى يتحقق المفهوم الواسع لحوكمة الشركات يستوجب توفر مجموعة من الركائز سواء كانت ركائز داخلية أو خارجية تساهم في تحقيق نظام حوكمة الشركات أي تفعيل الرقابة المالية والإدارية لدعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في السوق المالي، تتلخص أهمها فيما يلي: (عبد المعز جمال، 2014، الصفحات 493-495)

1- إدارة المخاطر وتشمل عنصرين أساسيين هما:

- وضع نظام لإدارة المخاطر؛
- الإفصاح عن المخاطر وتوصيل النتائج إلى المستخدمين أو أصحاب المصالح.

2- الرقابة والمساءلة (لجنة المراجعة، مسؤول الالتزام) وتتضمن ما يلي:

- وجود جهات رقابية عامة مثل هيئة سوق المال ومصلحة الشركات والبورصة والبنك المركزي؛
- وجود جهات رقابية مباشرة مثل المساهمين ولجنة المراجعة والمراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون؛
- وجود جهات أخرى مثل الموردون والعملاء والموزعون والمقرضون.

3- **الالتزام الأخلاقي ويتضمن ما يلي: الالتزام بالأخلاقيات الحميدة، الالتزام بقواعد السلوك المهني، التوازن بين تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة، الشفافية عند تقديم المعلومات والوفاء بالمسؤولية الاجتماعية.**

4- الأنظمة واللوائح وأجهزة الدولة الرقابية وتنقسم إلى أربعة أطراف أساسية وفاعلة في تحقيق حوكمة الشركات، وهي:

- لجنة المراجعة: حيث تساهم بدور فعال في الإشراف على القوائم المالية التي تعد قبل إجراء المراجعة الخارجية، بالنظر إلى في كفاءة نظام الرقابة الداخلية والمشاركة في تعيين المراجعين الداخليين والتأكد من وجود نظام فعال لإدارة المخاطر من خلال فحص التمويل والإنفاق في المنشأة.
- مجلس الإدارة؛
- المراجعة الداخلية؛
- المراجعة الخارجية.

المطلب الثاني: الحوكمة، الأهداف، الأهمية، المحددات والمبادئ

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمحاسبية في ظل مبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **OCDE**، وضمن محددات تحكم عملها لضمان ممارسة سليمة للقواعد بهدف جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة، ونذكر فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف حوكمة الشركات

يتحكم الأسلوب الجيد في أهداف الحوكمة حيث يدعم الأداء القانوني والاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات، تتمثل أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- تعزيز وتفعيل أداء الشركات وتعظيم القيمة السوقية من خلال منظومة قانونية متكاملة متوافقة مع مبادئ الحوكمة؛
- المحاسبة والمساءلة لإدارة الشركات والحد من الفساد المالي والإداري وفرض رقابة فعالة على أداء الوحدات الاقتصادية؛
- التفاعل التام ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركة، والعمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة لأي شركة؛ (جهلول، 2011)
- التنبؤ بالمخاطر المتوقعة وإدارتها؛
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- تعميق وتعزيز ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتعارف عليها؛ (مخلوف، 20-21 أكتوبر 2009، صفحة 10)
- ضمان الفاعلية لهياكل الحوكمة من المديرين التنفيذيين، مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين؛
- التحقق من أن المساهمون يستطيعون التأثير في القرارات وضمان وجود آليات رقابة بين كل أطراف حوكمة المؤسسات (مسيرين، مراجعين، لجان متخصصة لمجلس الإدارة والمساهمين).(Ploix, 2006)
- تسمح الحوكمة بكبح المخالفات الإدارية وتضمن عدم التضارب بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين للتقليل من المخاطر المالية والاستثمارية، وبذلك حماية حقوق المساهمين من خلال وضع خطط استراتيجية استثمارية سليمة.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي والرقابي

تأكدت أهمية حكومة الشركات من الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة مما أدى إلى حدوث حالات لأكبر الشركات في العالم تضرر فيها العديد من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، فبرزت آثار أهمية حوكمة الشركات خاصة من الجانب المحاسبي والرقابي كالتالي: (أشرف حنا، 2005، صفحة 83)

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره؛
- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة؛
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبين الحسابات الخارجين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

مما سبق نخلص إلى حوكمة الشركات تتجلى أهميتها في تعزيز آراء المؤسسة بتعظيم قيمتها السوقية وحماية أصولها لتفادي الوقوع في أزمات مالية وذلك في إطار المساءلة المحاسبية والالتزام بالقوانين لتأكيد التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركات. أما بالنسبة للمساهمين فتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين كحق التصويت، حق المشاركة في اتخاذ القرار مما يؤثر على أداء المنشأة ويحد من المخاطر المترتبة على الاستثمار مستقبلا، وأيضا في خلق القيمة لضمان إتباع المديرين خلق الثورة المحددة من طرف المساهمين.

الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات

تنقسم محددات حوكمة الشركات إلى محددات داخلية ومحددات خارجية فهي تمثل ضوابط تضمن التطبيق الجيد والسليم لمبادئ حوكمة الشركات، يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

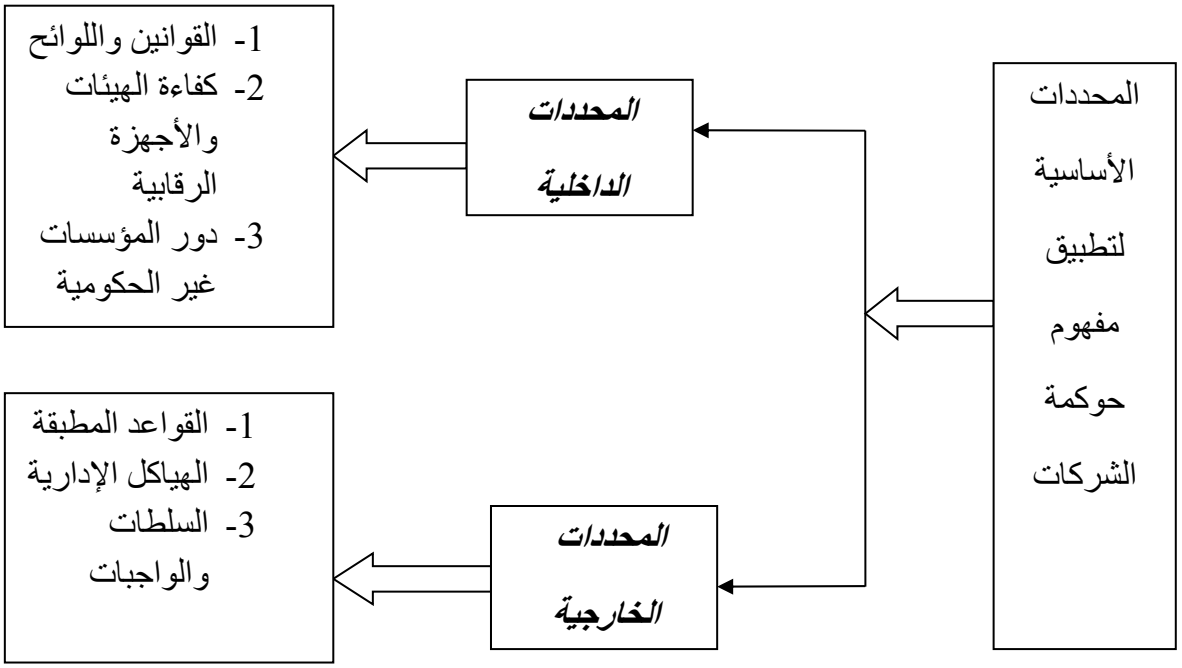

المصدر: (صالحي، 2010، صفحة 37).

اعتمادا على الشكل أعلاه يمكن تحديد المحددات الأساسية لضمان تطبيق حكومة الشركات فيما يلي:

- **المحددات الداخلية:**

تتمثل في مجموعة **القواعد** كوضع هياكل إدارية سليمة وأجهزة رقابية فعالة تساعد في اتخاذ القرار داخل المؤسسة، فضمان توافرها وتطبيقها في المؤسسة يساعد على التوافق بين أهداف المؤسسة والمستفيدين من أنشطتها. فتحديد **الأسس** وأساليب التعامل تعتبر أيضا من المحددات الداخلية لضمان التوزيع العادل والسليم للمناصب (تحديد الحقوق والواجبات) داخل المؤسسة أي عدم وجود تعارض بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة. (بوسلمة، 2014)

بالإضافة إلى الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة على المدخلات والعمليات التشغيلية (عمليات التجميع، التبويب والتلخيص) بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والقوانين المعمول بها لضمان مخرجات سليمة أي القوائم المالية والتقارير (غربي، 2017)، فدور المؤسسات غير الحكومية يضمن التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة كجمعية المحاسبين والمراجعين ونقابة المحامين (فوزي، 2003).

- **المحددات الخارجية:**

تتجسد في مجموعة عوامل تمثل البيئة الخارجية والتي تتعامل معها المؤسسة التي تشمل القواعد والأساليب التي تتواجد ضمنها المؤسسة، مثلا: كتواجد قطاع بنكي منظم يوفر رأس المال والسيولة اللازمة للمؤسسة، نظم الضريبة تكون واضحة وشفافة، تشريعات تتضمن حقوق الملكية، وعقود تتسم بتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح في المؤسسة، بالإضافة إلى هياكل إدارية واضحة وسليمة توضح كيفية اتخاذ القرار الاستثماري على المدى الطويل.

الفرع الرابع: مبادئ حوكمة الشركات

إن النظر إلى المبادئ التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لسنة 2016 والتي وافقت عليها حكومات الدول أعضاء المنظمة، تعتبر الخطوة الأساسية في عملية إنشاء وإصلاح نظام حوكمة الشركات (أنظر إلى www.Oecd.org)، والتي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى، نذكرها فيما يلي:

أ- مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[1]:

تنقسم هذه المبادئ إلى ستة مبادئ أساسية وهي: (Blume, 2017)

1- ضمان وجود أسس لإطار فعال لحوكمة الشركات: Ensuring the basis of an effective Corporate gouvernance frame work تتضمن النقاط التالية:

- زيادة التركيز على مراقبة ودعم القطاع العام والخاص؛
- حوكمة التنظيم؛
- تغيير دور سوق الأسهم؛
- التعاون الدولي (MoUs).

2- **الحفاظ على حقوق حملة الأسهم ودور الملاك:** يتضمن ربط المبدأ الثاني بالمبدأ الثالث وهو الاستثمار المؤسساتي، الأسواق والوسطاء، وذلك لتجديد مختلف البنود المنصوص عليها سنة 2004 (مبادئ OCDE) وتعني:

[1] -منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي هي : منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر أنشأت سنة 1948 عن منظمة التعاون والاقتصاد الأوروبي العملية آنفا OEEC، الهدف من المنظمة منح فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات لمحاربة المحلية الدولية. (شحاتة السيد شحاتة، 2007، صفحة 39)

- المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة؛
- عمل الانتخابات الالكترونية لمحاربة تزوير النتائج؛
- الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المدراء؛
- تطبيق مرجع **Say on pay**[1].

3- مبدأ الاستثمار المؤسسي وسوق الأوراق المالية والوسطاء: يعتبر مبدأ جديد لإبراز دور الاستثمار في حوكمة الشركات ويظهر ذلك جليا في الإفصاح عن الرسوم المهيكلة وتصادق الاهتمامات في أسواق المال.

4-مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يحتوي إطار حوكمة الشركات على مرجع لاتفاقيات للاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وفقا للقوانين، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة من طرفهم لأنها تعتبر نقطة اتصال بين طلباتهم والقرارات الفردية التي يقررونها.

ب-مبدأ الإفصاح والشفافية: تضمن حوكمة الشركات، تحقيق الإفصاح والشفافية وهذا بتوفير معلومات متعلقة بالمسائل الخاصة بنشاط الشركة وتتضمن ما يلي:

- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية؛
- تقديم التقارير المالية عن صدق وشرعية؛
- أهداف الشركة؛
- مراجعة وإعداد المعلومات المالية؛
- مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة (CEO)؛
- مراجعة الحسابات من طرف لجنة مراجعة خارجية عن الشركة.

6-مبدأ مسؤوليات مجلس إدارة الشركة: يجب أن يضمن نظام حوكمة الشركات كل الجوانب المتعلقة بمجلس إدارة الشركة، ما يلي:

- تطبيق الاستراتيجيات الضريبية؛
- تفعيل نظام إدارة المخاطر؛
- تطبيق مرجع Sayon pay و Malus and claw-back [1]؛

---

[1]- Say on pay : مصطلح يستخدم لإبراز دور المساهمين في حكومة الشركات أي الحق في التصويت على مكافأة المدراء التنفيذيين، وتم وصفها في نظرية حكومة الشركات أو إدارتها على أنها مشكلة الوكالة، فمن المحتمل قيام المدراء بالمبالغة في دفع مكافأة بشكل مفرط كان مباشر أو غير مباشر. يعتقد منتقدو سياسة Sayon pay أن التعويض لا يراقب بشكل فعال وشامل فهم يعتبرونه سياسة رجعية وليست سياسة استباقية.

- مراجعة تقارير لجان المراجعة؛
- العمل بآليات المراجعة الداخلية؛
- تقديم تقرير من طرف مجلس الإدارة حول المخاطر؛
- تقييم وتدريب أعضاء مجلس الإدارة للموظفين.

* وقد أصبح تطبيق هذه المبادئ وسيلة لتعزيز الثقة للشركات المدرجة في الأسواق المالية، ومؤشرا على مستوى إدارة الشركات من حيث الالتزام المهني بمبادئ الحوكمة والحد من الفساد، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي.

ب – مبادئ ميثاق الحكم الراشد في الجزائر:

استهدف الميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أساسيا، ففي جويلية 2007 انعقد أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف في عالم المؤسسة، ففي الفترة الممتدة من نوفمبر 2007– نوفمبر 2008 ، حيث تمكنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وهيئات ومؤسسات دولية مقيمة بالجزائر وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الستة الموضوعة من طرف OCDE لسنة 2004 و طابع المؤسسة الجزائرية.

يركز ميثاق الحكم الراشد في محتواه على أربعة مبادئ أساسية هي: (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2009، صفحة 66)

- **الإنصاف:** الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة؛
- **الشفافية:** الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع؛
- **المساءلة:** مسؤولية كل طرف محددة على حدا بواسطة أهداف محددة؛
- **المحاسبة:** كل طرف شريك يكون محاسبا أمام الطرف الآخر عن الشيء الذي هو مسؤول عنه.

---

[1]-Claw back و Malus : هو شرط تعاقدي لاسترداد الأموال المدفوعة بالفعل للموظف أو صاحب العمل أو المستفيد وتكون أحيانا مصاحبة بعقوبة، تستخدم العديد من الشركات سياسة الاستيراد في عقود الموظفين للحصول على مكافآت مثل الحوافز وغالبا ما تستخدم في المؤسسات الصناعية الكبرى وهي أحكام غير قابلة للتفاوض تستخدم استجابة لسوء السلوك أو الفضائح المالية أو الأداء الضعيف أو انخفاض أرباح الشركة. (investopedia)

بناءا على هذه المبادئ الأربع التي كانت مستمدة من معايير دولية فهي تشكل أسس نظام الحوكمة في أي دولة، فبعد ما جاء ميثاق الحكم الراشد في الجزائر سنة 2009، تأسس مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، بهدف إزالة الغموض عن أسس ومبادئ حوكمة الشركات لتحسين البيئة الاقتصادية وترسيخ قيم حوكمة الشركات لدى جميع المؤسسات بما فيها الشفافية، المساءلة، الإفصاح والشفافية.

المطلب الثالث: آليات حوكمة الشركات، مقوماتها وضوابطها التنظيمية

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وآليات خارجية، فمن أجل التطبيق السليم لنظام الحوكمة داخل المؤسسة لابد من ربط كل من مقومات أو ركائز عمل حوكمة الشركات وآلياتها كانت داخلية أو خارجية للوصول إلى الهدف الأساسي ألا وهو ضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

الفرع الأول: آليات حوكمة الشركات

حيث تتوزع تلك الآليات بين نطاقين كما يلي:

- ✓ **آليات الرقابة الداخلية:**

تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وعمليات الشركة لتحقيق الرقابة على أداء إدارة المؤسسة كما تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع المهام داخل الشركة فمجلس الإدارة واللجان التابعة له مسؤول عن مراقبة سلوك وقرارات الإدارة التنفيذية وأدوات التخطيط الاستراتيجي للشركة، بالإضافة إلى عمل اللجان المتخصصة كلجنة المراجعة، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة الاجتماعات، فقرارات مجلس الإدارة مستمدة من توصيات هذه اللجان. بالإضافة إلى آلية إدارة المراجعة الداخلية فهي أداة للرقابة على عمليات الشركة سواء كانت مراجعة مالية أو تشغيلية أو مراجعة الالتزام.

- ✓ **آليات الرقابة الخارجية:**

تخص هذا الآليات مراجعة الحسابات للمؤسسة ومجموعة القوانين والتشريعات لبيئة الأعمال التي تعمل فيها المؤسسة، بالإضافة إلى الاندماجات والاستحواذات لإعادة الهياكل لشركات الأعمال فهي تساعد على السيطرة على الشركة بشكل فعال وتمتد إلى الحصول على ميزة تنافسية من أجل أن تدوم وقتا أطول في السوق. فرفع أداء الشركة يرتكز على الحوكمة الجيدة والقوية لفرض هيمنتها في السوق التنافسية عكس الشركة التي لا تلتزم كليا بمحددات الحوكمة.

فيجب أن تكون تغذية عكسية أو برنامج التزام قوي بين الآليات الداخلية والخارجية للوصول إلى الهدف المرجو بكل دقة وفعالية. وبالنظر إلى مبادئ حوكمة الشركات المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فقد قسمت آليات حوكمة الشركات من الجانب التطبيقي العملي إلى آليات قانونية، رقابية، تنظيمية ومحاسبية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4) : آليات حوكمة الشركات (من الجانب المحاسبي)

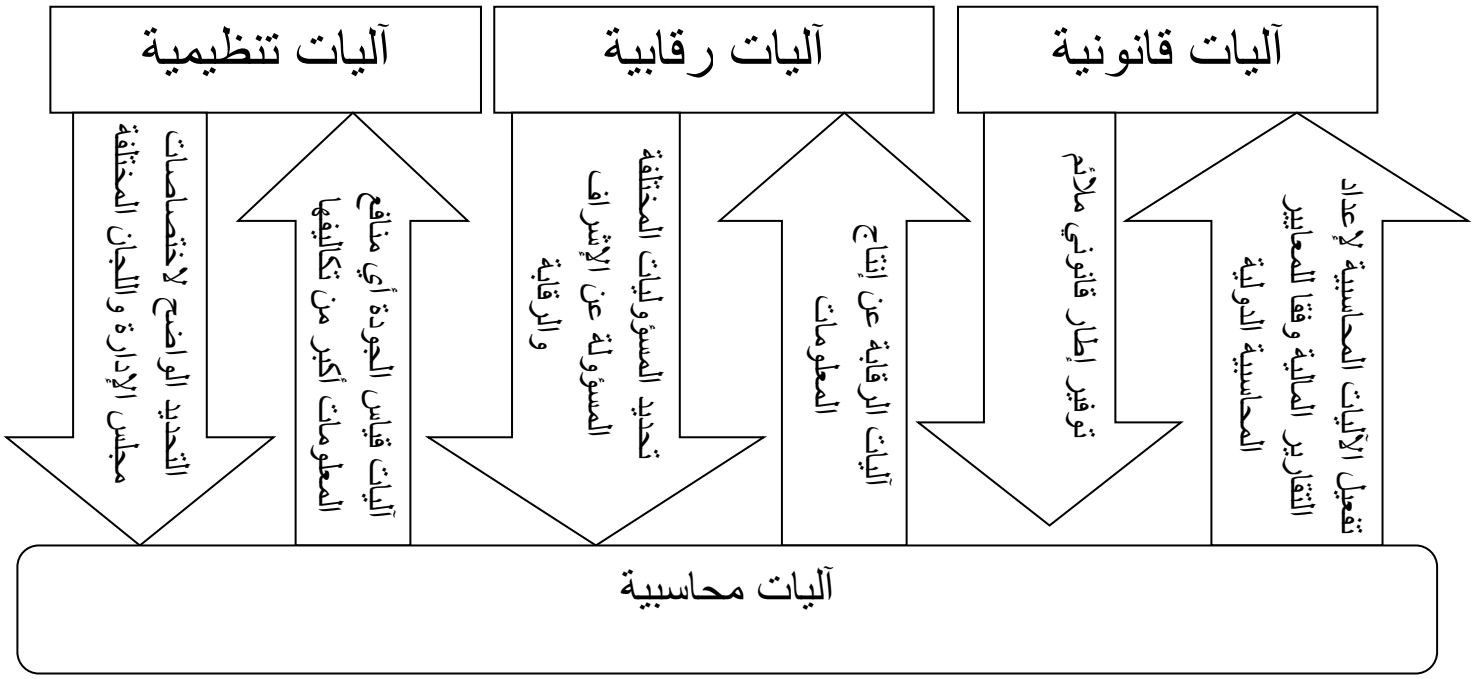

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (بن حيدر بن درويش، 2007).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن العلاقة تأثيرية تبادلية بين الآليات القانونية، الرقابية والتنظيمية وبين الآليات المحاسبية وهذا ما جاءت به **OCDE** من مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات.

الفرع الثاني: مقومات حوكمة الشركات

يمكن استعراض المقومات الأربع لحوكمة الشركات فيما يلي: (عبد الرسول صالح، 2013)

- **الإطار القانوني:** يحدد حقوق المساهمين واختصاصات الأطراف الفاعلة بالمؤسسة كالمسؤولين الجمعية العمومية للمساهمين، مجلس الإدارة ولجانه المختصة ومراجع الحسابات، كما يجب أن يحدد الإطار القانوني الجهة الحكومية المسؤولة عن مراقبة تطبيق الحوكمة في المؤسسة.

- **الإطـار المؤسسـي:** هـو الإطـار الـذي يتضـمن المؤسسـات الحكومـة الرقابيـة المنظمـة لعمـل المؤسسـات كالهيئـة العامـة لسـوق المـال، الرقابـة الماليـة للدولـة، البنـوك المركزيـة والهيئـات الرقابيـة والهيئـات غيـر الحكومية المساندة للشركات. بالإضافة إلى المؤسسات العلمية والمؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح كمكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة ...الخ
- **الإطار التنظيمي:** ينقسم إلى عضوين أساسين هما: الهيكل التنظيمي موضوع عليه أسماء واختصاصات رئيس ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين والنظام الأساسي للمؤسسة.
- **روح الانضباط الجيد والاجتهاد:** المحافظة على المصلحة العامة وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانيات في تحسين الأداء وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية، بهدف نشر ثقافة الحكومة في المؤسسة والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان.

الفرع الثالث: الضوابط التنظيمية لتفعيل حوكمة الشركات

كانت لمقومات حوكمة الشركات دور أساسي في ضبط عمل الإطار التنظيمي للشركة وذلك لإنجاز الأهداف المسطرة والمحافظة على قيمتها من خلال أداء الحوكمة، فكفاءة حوكمة الشركات تعتمد لمدى كبير على فعالية نظم الرقابة الداخلية وآليات المساءلة المحاسبية والإشراف فتطبيق آليات المساءلة المحاسبية والاتصال والتقرير الملائم يلعب دورا هاما في مجالات تخصيص الموارد وتعظيم قيمة الشركة. إن فعالية حوكمة الشركات تعتمد على ممارسة الشركة حيث أن هيكل الحوكمة هو قاعدة من القواعد والتعليمات والسياسات المحددة التي يجب على الشركة إتباعها، فلا توجد مجموعة من القوانين واللوائح يمكن أن تؤكد على وجود نظام كاف لحوكمة الشركة بدون وجود هيكل ثقافي ومؤسسي مدعم والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(02-05): العناصر الأساسية لحوكمة الشركات

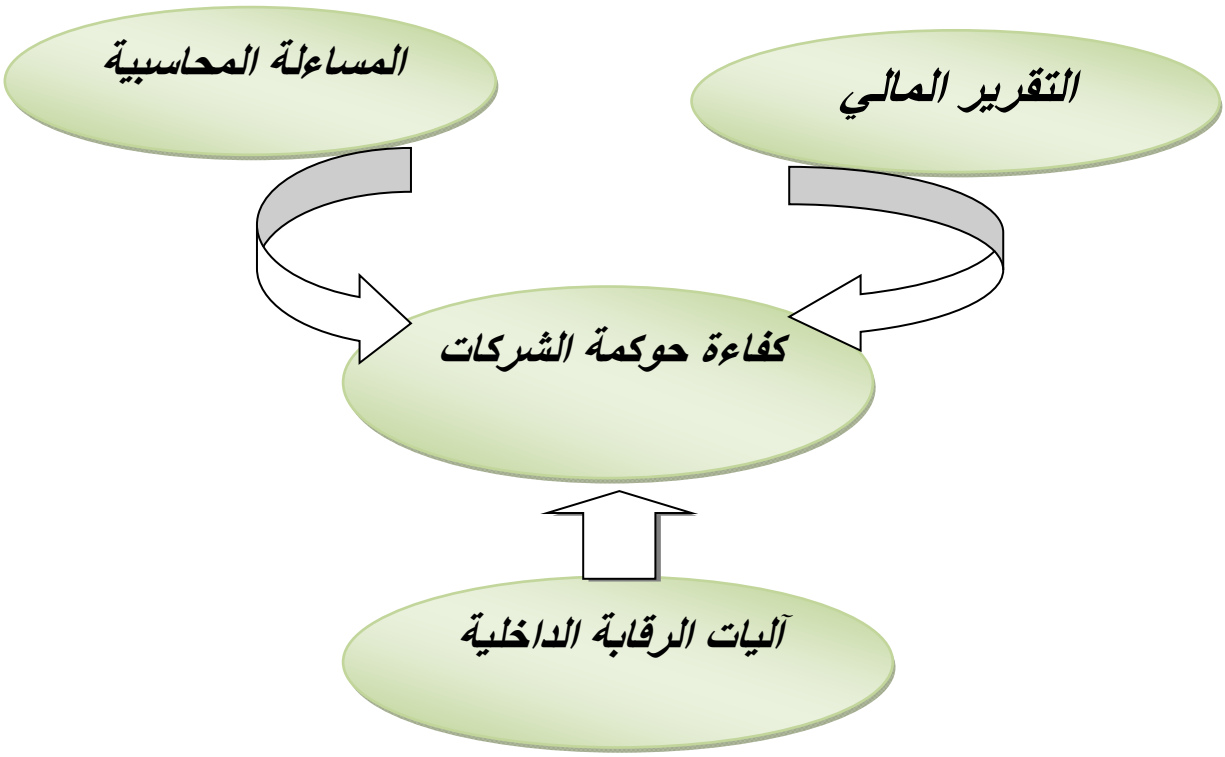

المصدر: (أمين السيد، 2013، صفحة 02).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التطبيق الناجح لحوكمة الشركات تعتمد لحد كبير على الارتباط الفعال والمعرفي لكافة الممثلين الاقتصاديين داخل التنظيم، حيث يجب أن تتضمن حوكمة الشركات الفعالة مشاركة نشطة ومدعمة من كافة عناصرها الرئيسية وهي: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة والإدارة، المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

ومن أهم المبادئ الخاصة بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات، نذكر ما يلي:

- ✓ على مجلس الإدارة وضع الصيغ والآليات والتعليمات والنظم التي تضمن احترام والتزام الشركات للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات كما أنه على أعضاء مجالس الإدارة أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لجميع المساهمين؛
- ✓ إيجاد الصيغ والأساليب التي تسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم وتمكينهم من اتخاذ القرار بشكل سليم؛
- ✓ ضرورة وجود لجان للمراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة الوحدات الاقتصادية؛

- ✓ يمثل الإفصاح والشفافية أحد المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات في عرض المعلومات المالية وغير المالية؛
- ✓ ضرورة الوضوح في السياسات المعلن عنها فيما يتعلق بتطوير وتغيير في حجم وتدريب، وبرامج الأيدي العاملة بالإضافة إلى مصداقية العرض والحفاظ على سرية المعلومات المالية في الشركة؛
- ✓ الحد من الفساد المالي والإداري بتطبيق حوكمة الاقتصاد في المؤسسات الاقتصادية. (صافي، صفيح، و بن زيدان، 2018، الصفحات 56-57)

المطلب الرابع: تطبيقات حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية

قامت مجموعة من الدول المتقدمة بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بحوكمة الشركات، سنة 1999 اجتمعت 24 دولة حيث قاموا بإصدار قواعد خاصة بحكومة الشركات وهي: أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج، الهند، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، هولندا، البرتغال، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. فاهتمت مختلف الدول بتبيين مبادئ الحوكمة ضمن مؤسساتها لما له من أثر عليها وعلى الاقتصاد ككل، سنستعرض بعض التجارب كالتجربة الفرنسية وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية وأيضا التجربة المصرية وتجربة بلدان عربية أخرى، ومن خلال هذا المطلب سنحاول إظهار أهم التطورات في قوانين ولوائح حوكمة الشركات.

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

عقب الانهيارات التي مست الشركات الأمريكية الشهيرة لجأت أمريكا إلى إصدار قانونها "**قانون ساربينز– أوكسلي**" ***Sarbanes Oxley***[1] سنة 2002 (حماد، 2009، صفحة 489) ، وفيما يلي أهم الأحكام التي جاء بها هذا القانون موضحة في الشكل التالي :

[1]- قانون SARBOX = SARBANE – OXLEY أو SOX جاء نتيجة لمبادرة لعضوين من مجلس الشيوخ الأمريكي Michael G Oxleyو Sarbanes Paul في تبني هذا القانون في مؤتمر بأمريكا في تاريخ 30 جويلية 2002 وجاء أيضا تحت تسمية Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act((PCARIPA.

الشكل رقم (2-6) :الأحكام الرئيسية لقانون ساربان أوكسلي

SARBANES – OXLEY

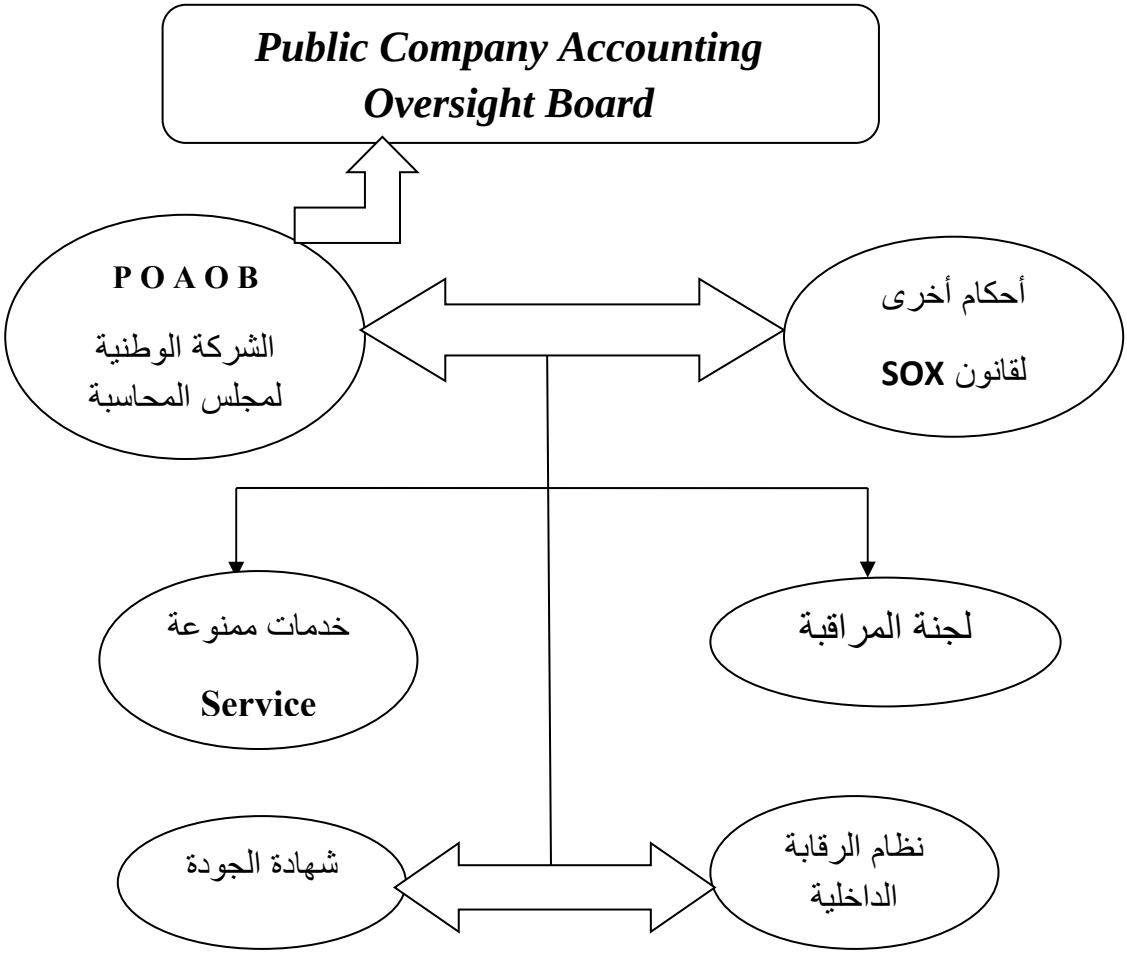

Source : (Naciri, 2011, p. 151)

فالتجربة الأمريكية تعد من التجارب الهامة ليس لأنها ركزت على آليات غير نمطية للحوكمة ولكنها من أكثرها بحيث سبقت الكثير من الدول في تطبيق وإصدار قوانين خاصة بحوكمة الشركات، فكان لها دور كبير في إصدار القوانين ففي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات بإصدار تقرير **Treadway Commission** الذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة ومنع الغش بالإضافة إلى تقرير **Blue Ribben Report** سنة 1999 الذي اهتم بفعالية لجان المراجعة بالشركات والشروط الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة للالتزام بحوكمة الشركات. (نصر علي، 2009)

الفرع الثاني: التجربة الفرنسية

اجتمعت عدة عوامل لاهتمام فرنسا بوضع مدونة لحوكمة الشركات فكانت لعولمة أسواق المال، زيادة عدد المساهمين وظهور صناديق المعاشات في فرنسا دور فعال في تحديث سوق المال بباريس.

ففي سنة 1995 أصدرت فرنسا تقرير **Vienot Report** متعلق بمجلس الإدارة واستقلاليته (Peltier, 2004) .

فقد تضمن التقرير مجموعة من التوصيات أهمها: (أشرف، 2007، صفحة 163)

- يجب على كل مجلس إدارة أن يضم عدد لا يقل عن عضوين من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين؛
- على المجالس المشاركة في القرارات الاستراتيجية داخل المؤسسة؛
- يجب أن يكون لكل مجلس لجان مراجعة؛
- يجب أن تتضمن اللجنة المراجعة ثلاثة مديرين ويجب أن يكون أحدهم مستقل وألا يكون أحدهم يعمل في أكثر من خمس مؤسسات.

وفي سنة 1996 قام مجلس الشيوخ باقتراح تقرير **ماريني Marini**، أهم ما جاء فيه ما يلي:

- وجود فصل بين السلطة التنفيذية وسلطة رئيس مجلس الإدارة؛
- الإفصاح عن القوائم المالية للمستثمرين الحالين والمرتقبين؛
- السماح لكيان مستقل التصويت في الجمعية العامة بدلا من التحويل إلى الإدارة بالنسبة للمساهمين غير الراغبين في التصويت (Vaurs, 1997).

أما في سنة 2013 أصدرت الحكومة الفرنسية مدونة الحوكمة الفرنسية اهتمت بإدارة ورقابة الشركات في البورصة على غرار باقي المدونات التي لم تتضمن مبادئ واضحة للحوكمة، بل تضمنت مجموعة من القواعد الإرشادية تعلقت بالجانب التنظيمي والجانب الوظيفي في إدارة ورقابة الشركة، بالإضافة إلى توضيح مهام مجلس الإدارة في الشركة من كيفية تأسيسه (التشكيلة، اختيار الأعضاء) إلى نشاطه فيما يتعلق الأمر بلجانه (لجنة التدقيق، لجنة المكافآت والتعيينات) (Code de gouvernnement d'entreprise, 2013).

الفرع الثالث: التجربة المصرية

تعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، ففي سنة 2001 تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات وإصدار عدد من القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها وحازت عدد من التطبيقات على تقييم مرتفع. أما في سنة 2002 تم الانتهاء من تقييم مدى مراعاة معايير الحوكمة في مجال المحاسبة والمراجعة كبرنامج مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد (العسيلي، 2003، صفحة 75) . فكانت الفترة الممتدة من 2003 – 2005 فترة تقييم على الالتزام بمبادئ ومعايير حكومة الشركات حتى سنة

2005 تم إصدار دليل قواعد ومعايير حكومة الشركات حيث كانت القواعد لا تمثل نصوصا قانونية أو التزام إنما هي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير والأساليب العالمية. وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصة القاهرة والإسكندرية لتصبح قواعد إلزامية على الشركات المقيدة في البورصة.

الفرع الرابع: تجارب دول عربية أخرى

لقد حظي موضوع حوكمة الشركات بالاهتمام، وحسب الدراسة التي قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة **CIPE** عام 2003 فقد تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث أقسام على أساس تطبيق الخصخصة، الاستقرار الاقتصادي، الوضع السياسي، الإصلاحات الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال أي إنشاء أسواق الأسهم والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2 –7): تقسيم الدول العربية (حسب CIPE)

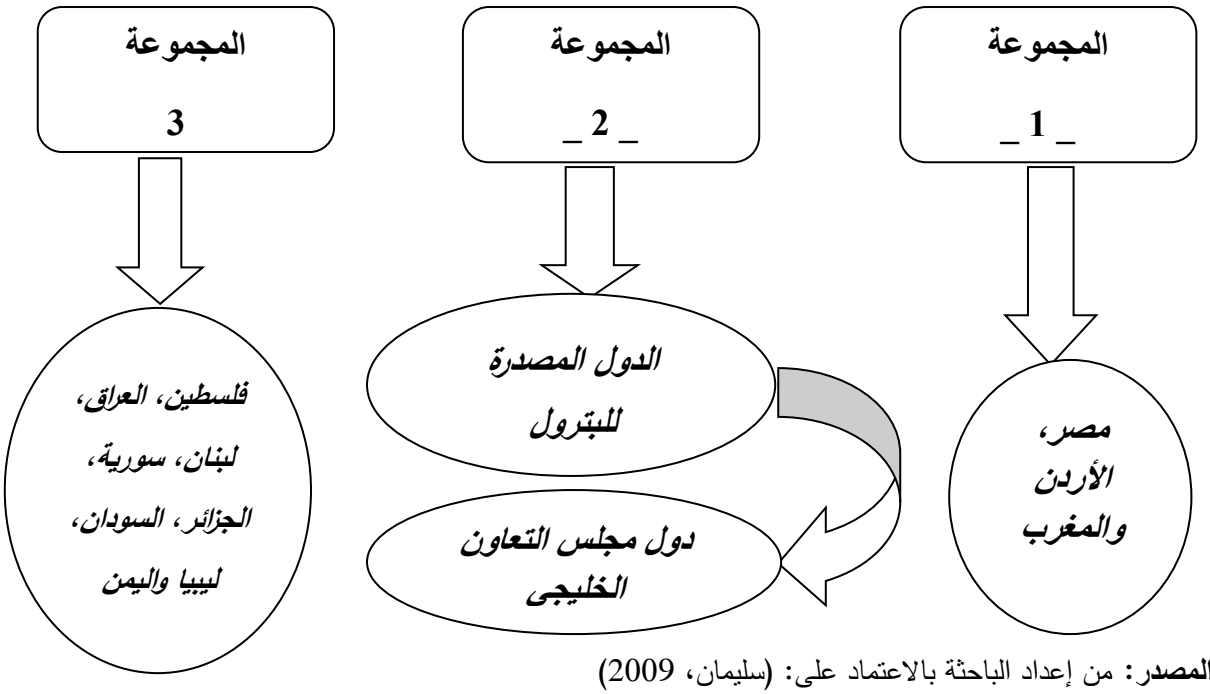

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (سليمان، 2009)

فعلى سبيل المثال أصدرت المملكة العربية السعودية لائحة حوكمة الشركات سنة 2006 تمثلت في تطبيق آليات حكومة الشركات التي شملت بعض الأنظمة والقوانين واللوائح منها: النظام التجاري، نظام الشركات، نظام المحاسبين غير القانونيين، المعايير المهنية والمراجعة الداخلية. أما في المغرب، فقد احتلت المرتبة 76 حسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية وأشار التقرير الذي صدر بتاريخ 26 سبتمبر 2007 على

أن المغرب تسعى إلى ترسيخ أنظمة حوكمة الشركات بإصدار ميثاق حوكمة الشركات وذلك من خلال إدخال تكوين جديد في الدراسات العليا حول حوكمة الشركات حيث يتضمن البرنامج، حقوق الملكية والإدارة، دور الجهات التنظيمية في حوكمة الشركات، دور البنوك في حوكمة الشركات، واللوائح والتنظيمات.

نجد أن نظام حوكمة الشركات وتطور المواثيق والتقارير الدولية حسب المستجدات الراهنة يختلف من دولة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى، فالسبب الرئيسي في ظهور هذا النظام والعمل على تطبيق مبادئه في بيئة الأعمال الدولية هو الأزمات العالمية المالية، فانهيار العديد من الشركات آخرها أزمتي شركتي Enrou و Worldcom في أمريكا سنة 2001 وعولمة الأسواق المالية هذا من جانب، أما من الجانب الآخر هياكل حوكمة الشركات في مختلف دول العالم، فنميز بين النموذجين الأول يعتمد على السوق المالي وآلياته وهو النموذج الأنجلو سكسوني (النظام الخارجي) والثاني يعتمد على البنوك وهو ما يعرف بالنموذج الياباني-الألماني (النظام الداخلي). ويمكن تلخيص خصائص كل نموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (2 -1): خصائص نماذج حوكمة الشركات

النظام الداخلي	النظام الخارجي
الشركة مملوكة بالدرجة الأولى من قبل حملة الأسهم الداخليين الذين يسيطرون على الإدارة	شركات كبيرة تحت سيطرة المديرين لكن مملوكة بالدرجة الأول من قبل حملة الأسهم الخارجين
يتميز النظام بفصل ضعيف بين الملكية والسيطرة	النظام يتميز بالفصل بين الملكية والسيطرة ما يتولد عنه مشاكل وكالة عامة
نشاط الاستحواذ العدائي نادر جدا	عمليات الاستحواذ عدائية متكررة وفعالة تعمل كآلية تأديب لإدارة الشركة
تركز الملكية في يد مجموعة صغيرة من المساهمين (أعضاء العائلة المؤسسة، شركات قابضة، أو ملكية حكومية)	ملكية مشتتة (عدد كبير من المساهمين بحصص ملكية صغيرة)
حماية ضعيفة للمستثمر في قانون الشركة	حماية قوية للمستثمر في قانون الشركة
أغلبية المساهمون يميلون إلى امتلاك أكثر من صوت في شركاتهم، وبالتالي فهو يستخدمون حقوق التصويت للحد من السلوك السلبي لإدارة الشركة	المساهمون يتميزون باستخدام استراتيجية الخروج (بيع الأسهم) بدل استراتيجية الاعتماد على التصويت في حالة الأداء السيئ

المصدر: (قرة، 2010، صفحة 26).

المبحث الثاني: الأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي

حظي موضوع الإفصاح والعرض بالاهتمام الكبير من قبل الجمعيات المهنية للمحاسبة وأسواق المال العالمية والدولية والمحلية التي تهتم بشكل خاص بموضوع الشفافية، ففي هذا المبحث يتم توضيح أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات ألا هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحصل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة.

المطلب الأول: تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي وأساليبه

تعد الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي إلى عام 1837 من قبل "Railway Magazine" التي قامت بنشر مقال حول الإفصاح المحاسبي، وطلبت أن تشمل البيانات والمعلومات المالية عن الإفصاحات لتسهل عملية التنبؤ واتخاذ قرارات استثمارية. فكانت للأزمات المالية والانهيارات التي أصابت الشركات الكبرى في العالم آخرها في الولايات المتحدة عام 2008، دور كبير في النظر إلى الإفصاح المحاسبي لأنه القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية في إعداد القوائم المالية.

الفرع الأول: المبررات الرئيسية للإفصاح المحاسبي

بدأ العمل بإلزام الشركات على التوضيح والإفصاح الإلزامي عن مركزها المالي من قبل المنظمات والجهات الحكومية، لتفادي التحريفات في القوائم المالية والتلاعب وتظليل المستخدمين مما سبب خسائر كبيرة للمستثمرين في الأسواق المالية، ومن أهم مبررات الإفصاح المحاسبي ما يلي: (شوقي، 2003، الصفحات 41-42)

- حاجة الأطراف الخارجية لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية؛
- تلبية احتياجات القرارات المالية والاقتصادية رشيدة عن طريق الإفصاح المحاسبي الشامل؛
- استخدام السياسات والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها خاصة وأنها تتميز بالصدق، الثقة، القابلية للفهم، الحياد، الكمال، الحيطة والحذر، القابلية للقياس، القابلية للمقارنة والملائمة؛
- إعداد تقارير كتقرير مجلس الإدارة والقوائم الإضافية وتقرير مراقب الحسابات طبقا للسياسات المحاسبية التي تم إتباعها والمعلومات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية فهي تعتبر جزء من اصطلاح القوائم المالية الختامية، فالإفصاح المحاسبي ركن من الأركان الرئيسية في إعدادها.

الفرع الثاني: مفهوم الإفصاح المحاسبي

كان الاهتمام بموضوع الإفصاح من بداية الستينات وذلك باعتبار أن العديد من الشركات تعتمد في قراراتها على المعلومات المالية المنشورة، أي أن مستعملو هذه المعلومات ليست لديهم أي سلطة في التشكيك فيها ومن هذا المنطلق يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح، وفيما يلي مفاهيم مختلفة ومتعددة للإفصاح المحاسبي:

- الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الرئيسية الهامة بصورة واضحة وصحيحة لمستخدمي تلك المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات بشكل سليم؛ (الجعبري، 2014، صفحة 04)
- في حين عرفه **الشلاحي** بأنه الوضوح الآخر في إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الهامة للأطراف المستفيدة ذات العلاقة بالمنشأة؛ (الشلاحي، 2012، صفحة 06)
- كما عرف بأنه الشمول في المعلومات اللازمة في التقارير المالية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وحقيقية عن المنشأة التي يتم الإفصاح عنها في الصحف أو عن طريق الانترنت من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة؛(Al-Maghzom, 2016)
- في حين أشارت دراسة الدكتور **أيمن صالح** إلى أن إظهار القوائم المالية بقيمتها العادلة الحقيقية، تساعد مستخدمي المعلومات المنشورة في هذه القوائم في عملية اتخاذ قراراتهم الملائمة دون تظليل؛(أيمن صالح، 2016، صفحة 182)
- كما يرى البعض ضرورة إظهار المعلومة بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة من دون تظليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم؛ (شبكة المحاسبين العرب، 2019)
- أما **HENDRICKSON** عرف الإفصاح على أنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها.(Hendrickson & Vanbreda, 1992, p. 136)

وبمناقشة وتحليل الباحثة لما سبق يتضح أن الإفصاح المحاسبي هو وسيلة إظهار المعلومات بشكلها الحقيقي الذي يعكس صورة المنشأة، فالإفصاح المحاسبي يعتبر مؤشر للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمنشأة وعدم القيام به يسبب مشاكل وصعوبات للعديد من اقتصاديات دول العالم كالأزمات الاقتصادية الأخيرة. فإظهار الحقائق يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات استثمارية صائبة وبشكل سليم للحد من التلاعب والتعقيد. لذلك فالإفصاح المحاسبي أصبح ميزة تنافسية في السوق المالي لأن هناك مستثمرين قد يستفيدون من خلاله لشراء أسهم والقيام بتعديلات على استثماراتهم باتجاه تلك المنشأة الأكثر إفصاحا، مما يولد ثقة كبيرة بالشركات مستقبلا.

الفرع الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي

تتمثل أساليب الإفصاح المحاسبي في إبراز أهميته في مواجهة مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال، إذ أن عدم العدالة في الإفصاح عن معلومات المؤسسة من شأنه تفضيل بعض المستثمرين عن الآخرين، ما يؤثر في توازن أسعار الأسهم وكفاءة سوق المال، وما ينعكس على مستوى الاقتصاد ككل.

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات، المصدر الأساسي لزيادة الحاجة للإفصاح عن المعلومات التي يتم نشرها في القوائم المالية، ويمكن توضيح مشكلة عدم التماثل في المعلومات على مستوى المؤسسات وسوق المال على النحو الآتي: (المهندي و صيام، 2007، صفحة 261)

- **مشكلة عدم تماثل المعلومات على مستوى المؤسسة) نموذج الوكالة)**

يقصد بها عدم تماثل المعلومات بين الإدارة – وكيلا–وملاك المشروع–أصيلا–وما يترتب عن ذلك من صعوبة قياس أداء الإدارة وتقييمه.

- **مشكلة عدم تماثل المعلومات في سوق المال**

المقصود بها عدم تماثل المعلومات بين مجموع المستثمرين في سوق المال، نتيجة عدم الإفصاح الكافي عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة، ولتجاوز مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، فإن ذلك يستوجب إتباع أحد الأسلوبين: (Hassan & Marston, 2010, p. 07)

أ- الإفصاح الاختياري(الطوعي)

يتم وفقا لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، بما يكفل حمايتها مستقبلا.

ب-الإفصاح الإجباري (الإلزامي)

نظرا لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في القوائم المالية وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف، لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح إلى التدخل لإلزام المؤسسات بزيادة محتوى المعلومات المصرح عنها في القوائم المالية. (العليمات، 2010، صفحة 25)

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته

للإفصاح المحاسبي أنواع متعددة، ومجموعة من الركائز من أهمها: المبادئ والأصول المحاسبية، السياسة الإدارية، والتوجيهات والتعليمات جهات الإشراف والرقابة، حيث يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على مقومات أساسية.

الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي

بينت مختلف الدراسات عدة أنواع للإفصاح المحاسبي، من حيث النوع، الطبيعة وأثر ذلك على المستثمر ومستخدمي القوائم المالية بجميع أنواعها، فهناك الإفصاح الإلزامي، الاختياري، التام، الواقعي والعادل. فيمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي من زوايا مختلفة كما يلي:

الزاوية الأولى: من حيث المستوى

تتمثل فيما يلي:

- **الإفصاح الكامل(الشامل):Full Disclosure** يعني شمول التقارير المالية لكافة المعلومات ذات التعبير الصادق والتأثير المحسوس على قرارات مستخدمي هذه المعلومات أي شمولية التقارير للمعلومات ذات الأثر المحسوس على مستعمليها؛ (Al-Maghzom, 2016, p. 71)
- **الإفصاح العادل: Fair Disclosure** يتضمن جانب أخلاقي من خلال المعاملة المتوازنة لكافة مستخدمي القوائم المالية، أي التوازن في الإفصاح لجميع الأطراف؛ (مسعود، 2013)
- **الإفصاح الكافي:Adequate Disclosure** يتمثل في عرض البيانات وفق نموذج واحد للإفصاح يتسم بالعمومية وبشكل يوفر لكل فئة من مستخدمو البيانات المالية المنشورة الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات أي الإفصاح بالحد الأدنى الذي يجب إظهاره من المعلومات. (الطميزي، 2011، صفحة 25)

الزاوية الثانية: من حيث الالتزام

ينقسم إلى الإفصاح الاختياري والإجباري:

- **الإفصاح الاختياري:Voluntary Disclosure** حيث يجب أن تتوفر لدى المديرين معلومات هامة عن الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة، أي الإفصاح عن المعلومات تكون خارج نطاق الإفصاح الإجباري؛ (تشوي، فروست، و جاري، 2004، صفحة 195)

- **الإفصـاح الإجبـاري:Obligatory Disclosure** يعتمـد علـى معلومـات وفقـا لمتطلبـات القـوانين والتعليمات الصادرة عن المعايير المحاسبية، وقوانين أسواق المال. (Hassan & Marston, 2019, p. 08)

الزاوية الثالثة: من حيث الهدف

يضم الإفصاح الوقائي والإعلامي، ويمكن إيجازهم كالأتي: (العيساوي و آخرون، 2008، صفحة 135)

- **الإفصاح الوقائي: Protective Disclosure** يعني حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، حيث يتطلب أعلى درجة من الموضوعية؛
- **الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي: Information Disclosure** يعني الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ويظهر هذا النوع نتيجة لازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-8): المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

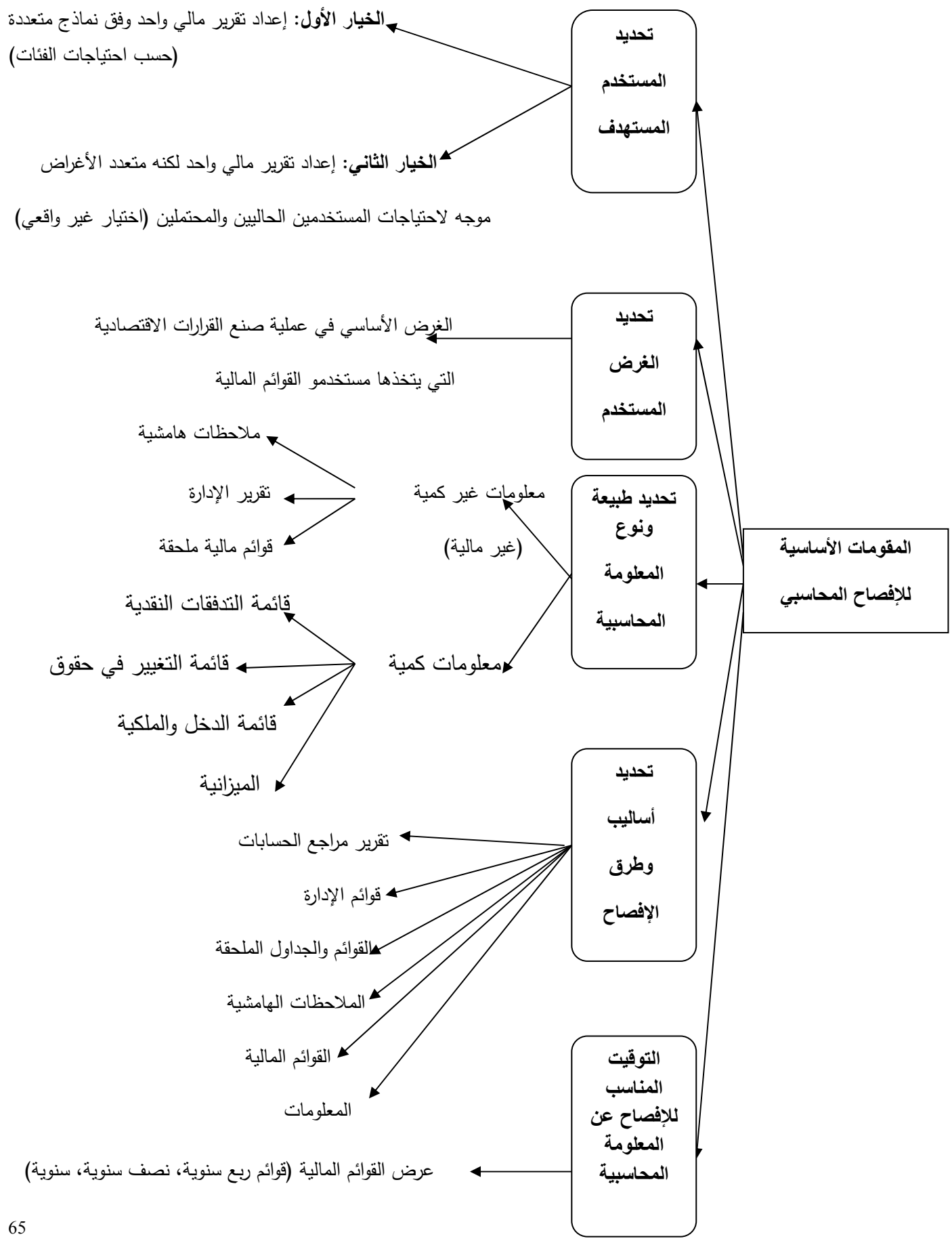

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (مطر، 1996، الصفحات 369-381).

تستنتج الباحثة من الشكل أعلاه أن المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية هدفها الأساسي هو الحفاظ على جودة المعلومة المحاسبية حتى تستعمل في وقتها المناسب لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والهادفة، فتأخير تقديمها لمستعمليها في مواعيدها المحددة يفقدها ملاءمتها ومصداقيتها. فالإفصاح المحاسبي يعتبر أداة قوية للتأكد من سلوك المؤسسات وحماية حقوق المستثمرين أي اجتناب رأس المال وحماية الثقة في أسواق الأوراق المالية من جهة، ومن جهة أخرى قلة مستوى الإفصاح وتأخر وصول المعلومة المحاسبية إلى المساهمين والمستثمرين تساهم في السلوكيات غير أخلاقية لمهنة المحاسبة وتخفض من نسبة الشفافية والثقة في السوق.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات المفصح عنها مثلا كالمستثمرين المقرضين، المحاسبين، البنوك، وغيرهم. فهدف الإفصاح المحاسبي ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية مطابقة لواقع المنشأة. فيما يلي سنتطرق إلى أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي.

الفرع الأول: أهداف الإفصاح المحاسبي

يسعى الإفصاح المحاسبي لتحقيق الأهداف التالية: (جنة، 2014)

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فالمعلومات المفصح عنها تشمل كل ما يسجل في الدفاتر من معلومات محاسبية بالإضافة إلى قائمة من المعلومات بحيث أن تكون هذه الأخيرة غير مظللة؛
- توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تفرض الإفصاح عن معلومات معينة؛
- يهتم الإفصاح بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد؛
- تقديم معلومات محاسبية غير مظللة وفي مواعيدها حتى تستفيد منها جميع الجهات المعنية؛
- إفصاح نظام الشركة عن الأحداث اللاحقة والجوهرية والتي يمكن أن تؤثر على ربحية ومركز الشركة؛
- قيام الشركة بإعداد بياناتها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي

تعتبر المعلومات أساس اتخاذ القرارات من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة بالمشروع، لذلك ينصب الاهتمام هذه الأطراف على الحصول على المعلومات **الملائمة (Relevance)** وفي **الوقت المناسب (Timeliness)**، وتعتبر مخرجات نظم المحاسبة المالية المتمثلة بالقوائم المالية والتقارير أحد المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات المالية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتي تساعد متخذ القرار في اتخاذ القرار الرشيد والتي تساعد متخذ القرار في اتخاذ القرار الرشيد. تظهر أيضا أهمية الإفصاح المحاسبي عند الجمعيات والمنظمات المهتمة بتنظيم مهنة المحاسبة حيث أجريت مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تشير إلى المعلومات الواجب عرضها والإفصاح عنها في الوقت المناسب كي لا تفقد أهميتها وقيمتها للمستخدم وتصبح ذات فائدة له عند قيامه بعملية اتخاذ القرار وتساعده في تقييم العوائد والمخاطر المرتبطة بقراره. (عبد زيد حمد، 2013، صفحة 157)

المطلب الرابع: متطلبات الإفصاح المحاسبي أساس بناء نظام حوكمة المنشأة الاقتصادية

يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس نظام حوكمة الشركات، وفي المقابل نجد أن هذا الأخير يحتاج مستوى عال وجيد من الإفصاح والمعلومات المحاسبية من أجل تحقيق توازن بين النظام والأساس فمساءلة الأطراف الفاعلين في المنشأة عن تصرفاتهم وقراراتهم التي تعكسها التقارير والقوائم المالية وغير المالية تعتمد أساسا على الجانب الإفصاحي أي معلومة محاسبية خالية من الغش والتظليل تشيد إلى القاعدة المتعارف عليها أي المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى النظام المحاسبي لكل منشأة.

الفرع الأول: منهج بيد فورد (Bedford) التوسعي في الإفصاح المحاسبي

القاعدة الأساسية لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية IAS والإبلاغ المالي IFRS هي وجوب تقديم إفصاحات إضافية تمكن مستخدمو التقارير المالية من فهم معاملات أو أحداث تأثر على الوضع المالي للمؤسسة وأدائها المالي. فالإفصاح المحاسبي يعتبر معيار مادي يوفر المعلومات عن وضع المنشأة الاقتصادية أي إزاحة الغموض عن القوائم المالية مما يؤثر على اتخاذ القرار من قبل المساهمين، مقرضين، مستثمرين متوقعين، محللين ماليين، وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

تعد نظرية التوسع في الإفصاح من أهم الفتوحات المحاسبية التي كانت رائدة ذات منظور وفكر استباقي جيد للمستقبل عكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية، كان تعريف **Bedford** للإفصاح المنطلق في

ظهور المنهج التوسعي فعرف الإفصاح بأنه: " **صورة لواقع فعلي أو أساسي والتي قد يتم أو لا يتم نقلها أو إيصالها إلى مجموعة معينة** " (Bedford, 1973, p. 04)

وحسب ما جاءت به الباحثة في الإطار النظري للإفصاح المحاسبي فهناك اتفاق عام في المحاسبة يهتم بضرورة الإفصاح التام والكامل للنتائج والبيانات المحاسبية، فالمعلومات المفصح عنها تكون كمية وغير كمية تساعد المستثمر في اتخاذ القرار والتنبؤ للمستقبل. فكانت الأزمة المالية لسنة 2008 سببا في رد الاعتبار لنظرية التوسع في الإفصاح (نظرية بيد فورد) التي نظرت إلى الإفصاح كأداة تعزيز **المساءلة** والحد من الفساد الداخلي في المنشأة. فطبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب أن يفصح عنها لتفادي القيود والمحددات تخضع لخاصية الملائمة المرجحة عن سواها من الخواص الأخرى للمعلومات باعتبارها المعيار الرئيسي للمعلومات التي يجب أن تتمحور حول معيار الإفصاح (Bedford, 1973, p. 67).

فالتوسع في الإفصاح المحاسبي يعني زيادة كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية، باعتباره حلا لمشكلة عدم تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية واستجابة للطلب المتزايد على المعلومات من قبلهم، ويعتبر حلا للمشاكل في عدم تماثل المعلومات من جهة ومن جهة أخرى فالمعلومات الإضافية تؤثر على أسعار الأوراق المالية فتوجه الاستثمارات وتحقق كفاءة أسواق المال. وهذا ما جاء به BEDFORD من خلال المنهج التوسعي. (صبيحي، 2002، صفحة 10)

فظهور التوسع في الإفصاح المحاسبي كان نتيجة لعدة أسباب أهمها: (ممدوح، 1997، الصفحات 220-221)

- التوسع المحاسبي هو امتداد لكفاءة سوق المال، فالمعلومات الإضافية سوف تنعكس بصورة على أسعار الأسهم والسندات بما يخدم كافة المستثمرين في توجيه استثماراتهم وبما ينعكس في النهاية على اقتصاد الدولة؛
- صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات بشكل قاطع؛
- تأثير أخلاقيات المهنة على الفكر المحاسبي خاصة ما يتعلق بالعرض والإفصاح؛
- تأثيرات المدخل الاجتماعي على الفكر المحاسبي، فهو يبرز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنشأة الاقتصادية والجانب الإفصاحي.

الفرع الثاني: البعد الإفصاحي لحوكمة الشركات

تعتمد كفاءة سوق المال على خاصية الملائمة في اتخاذ القرار أو الهدف من اتخاذه في التنبؤ للمستقبل فنظرية كفاءة السوق المالي تعتمد على نظام حوكمة الشركات في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومة إلى زيادة قدرة السوق وضبط قوانين التعامل فيه، التي تستند إلى نظام الحوكمة أي كيفية تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة –مبدأ من مبادئ الحوكمة – فيجب إتباع الآليات التالية:

1- الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

ينتج انحصار الإفصاح في البيانات المالية فقط ضعف كفاءة السوق المالي في مجال تسعير الأسهم، حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء التي تؤثر على كفاءة سوق المال، مما يؤكد ما جاءت به لجنة البورصة الأمريكية (**U.S. Securities and Exchange Commission**) **SEC**من التعليمات بالإفصاح عن المعلومات غير الكمية.

2- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

من خلال ما جاءت به الباحثة من نتائج حول المنهج التوسعي للإفصاح المحاسبي، نجد أن الفكر المحاسبي طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات الغير مالية مثلا كقائمة الإيضاحات والملاحظات فتماثل المعلومات للمستثمرين ومستخدمو المعلومات تحول الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.

3- تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يعتمد الإفصاح الإلكتروني على خاصية التوقيت، فالإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية والغير مالية في التوقيت المناسب والمحدد. فله العديد من المزايا، من أهمها:

- توفير المعلومة في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري للمعلومات؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة الوصول إلى المعلومة المطلوبة.

الشكل رقم (2 –9): المنهج التوسعي للإفصاح المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات

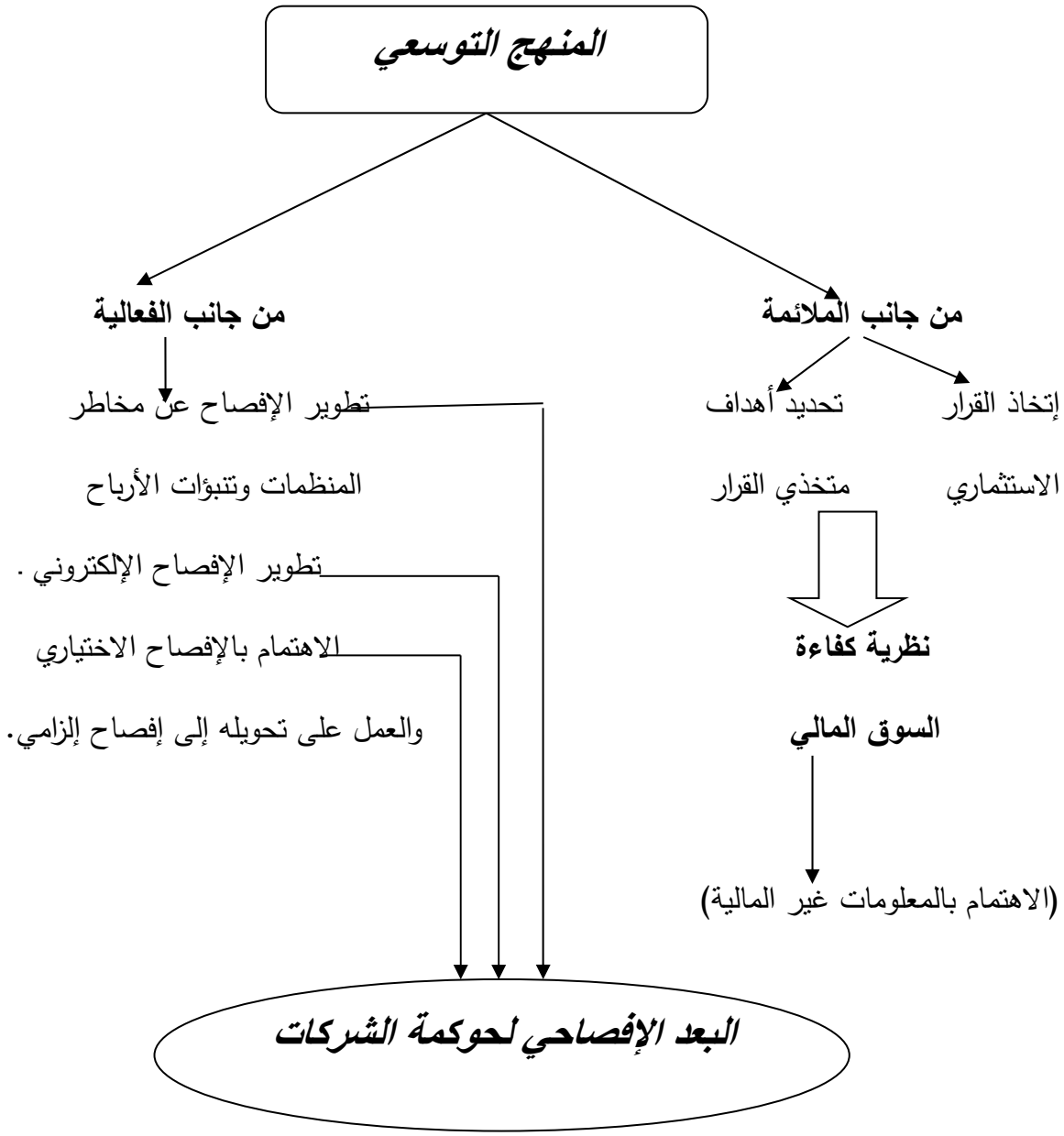

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن قواعد ومبادئ حوكمة الشركات تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركات وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح فضمان إدارة شركة يشكل مسؤول تعزز قيم حوكمة الشركات وتحافظ على حقوق الملكية أي تبعث الثقة والأمان في نفوس المستثمرين في المعلومات المالية المفصح عنها سواء كانت إلكترونية أو غير ذلك. فيما يلي نبين دور مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات:

- **أثر مجلس الإدارة على مصداقية التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات:** (يوسف، 2007)

يجب على مجلس الإدارة ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون، ومن مهام مجلس الإدارة تكليف من يراه مناسبا للعمل بالسياسات المحاسبية التي تعتبر أساسا للتقارير المالية وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية.

إن وجود نظام حوكمة الشركات يوفر إطارا مانعا لظهور تصرفات غير أخلاقيات ومحاولات تظليل مع إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين أي مشكلة **عدم تماثل المعلومات** وما يترتب عنها من فشل السوق المالي، فالإفصاح المحاسبي يقلل تعارض العلاقة بين الإدارة والملاك، بين الملاك والدائنين، وبين المراجع بمستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الرقابة داخل المؤسسة وخارجها أي إمكانية الرقابة على كل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة أي **مشكلة الوكالة.**

المبحث الثالث: دور ميثاق الحكم الراشد وقانون 07 – 11 الخاص بالمهن المحاسبية على تفعيل السوق المالية الجزائرية

سنتناول من خلال هذا المبحث ميثاق الحكم الراشد في الجزائر كمطلب أول. وذلك من خلال مناقشة في ثلاث فروع أساسية، بالإضافة إلى المطلب الثاني الذي خصص لدراسة أثر تطبيق القانون 07-11 على مهن المحاسبة وعلاقته بحوكمة الشركات، أما المطلب الثالث سنتناول فيه مقارنة بين مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: دراسة نظرية لميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية

مع زيادة التكامل الاقتصادي وتحديات السوق المفتوح، أصبح من الضروري تحسين مناخ الأعمال للبيئة الاقتصادية الجزائرية. ومع إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 أصبح تطبيق الحوكمة في المنشأة الاقتصادية أمر حتمي وتوجه دولي بسبب ظهور بعض مؤشرات الأداء السلبي للشركة الجزائرية والاقتصاد الجزائري عموما، من خلال هذا المنطلق سوف نتطرق إلى بوادر حوكمة الشركات في الجزائر وفي سياق الإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة في هذا المجال من خلال الفروع الثلاثة التالية:

الفرع الأول: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية

مع توجه الجزائر نحو الاقتصاد المفتوح، تبلورت فكرة إعداد ميثاق الحكم الراشد في أول ملتقى دولي في الجزائر جويلية 2007 تحت شعار " الحكم الراشد في المؤسسات "، فتشكل مجموعة حوكمة الشركات **GOALO8** من أجل العمل على صياغته فتكونت من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات **(GCGF) Global Corporate Governance Forum** ومؤسسة للتمويل الدولي **(IFC) International Finance Corporation** ومن أهم النتائج المتوصل إليها صياغة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية خلال سنة 2009، ففي 11 مارس 2009 كان أو إصدار لدليل حوكمة الشركات الجزائرية من طرف نادي الحركة والتفكير حول المؤسسة **Cercle d'action et de Réflexion Autour de l'entreprise(CARE)** واللجنة الجزائرية لحوكمة الشركات **La comité Algérienne de la gouvernance d'entreprise (CAGE)**، إن حالات الفشل والإفلاس المتعددة التي شهدتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت نتيجة لعدم الامتثال بقواعد الإدارة والحكم الراشد، لذا عملت الجزائر على تحسن مناخ الأعمال وانفتاح اقتصادها، فعملت على

تحفيز نمو القطاع الخاص وزيادة نطاق الخوصصة بدءا من القطاع البنكي والسماح للقطاع الخاص بالتصرف بحرية ومنحه فرص أحسن. فقامت الجزائر بإصدار النظام المحاسبي المالي SCF بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS / IFRS) الذي وضع حيز التطبيق في جانفي 2010 فجاء كدعامة لدليل حوكمة الشركات الذي أصدر في 2009 فساعد في تطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009، صفحة 01)

وجه ميثاق الحكم الراشد بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذلك، حيث يتضمن الميثاق جزئين هامين: الأول يوضح الدوافع أي يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، أما الثاني يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقة المؤسسة مع أطراف الشركة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والممونون أو الإدارة، بالإضافة إلى الملاحق تضم أدوات ونصائح عملية يمكن اللجوء لها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق. (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2009، صفحة 17)

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للحكم الراشد والأطراف الفاعلة فيه

يقوم الحكم الراشد على أربع مبادئ أساسية تهدف إلى تحسين احترام القواعد التالية: (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحة 27)

- **الإنصاف:** توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها بطريقة منصفة؛
- **الشفافية:** ينبغي أن تكون هذه الحقوق والواجبات والصلاحيات والمسؤوليات الناجمة واضحة وفي متناول الجميع؛
- **المسؤولية:** مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة؛
- **التبعية:** كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلال المسؤوليات المنوطة به.

فهذه المبادئ الأربعة هي معايير عالمية تدعى ب " **المربع السحري** " لأن احترامها يجعل من حوكمة الشركات نظام فعال يصبح ذو قيمة فيزيد من ثقافة قبوله في مجتمع الأعمال. فعمل الأطراف الفاعلة

في نظام حوكمة الشركات عامل أساسي في إطار المبادئ الأساسية للحكم الراشد والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2 –10): الأطراف الفاعلين الداخلين وعلاقتهم المتبادلة

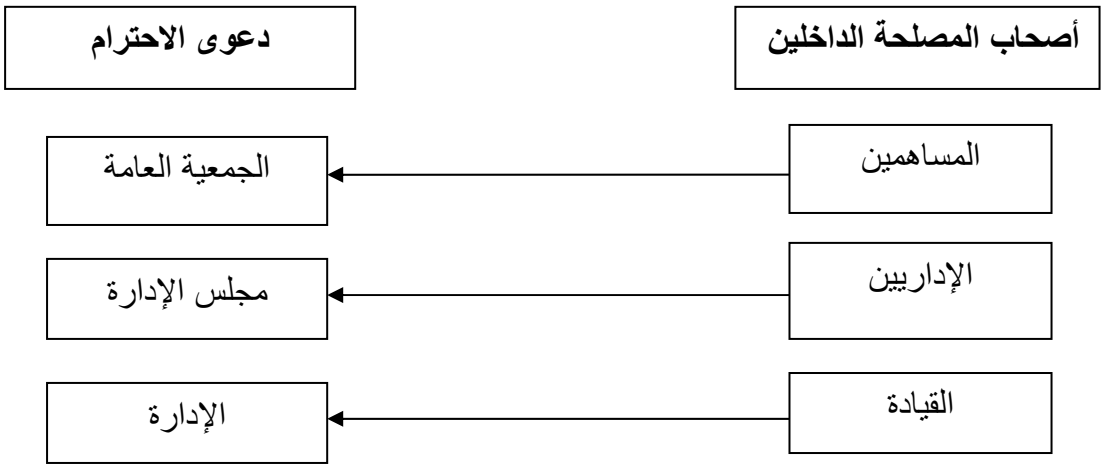

المصدر: (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2009، صفحة 30)

يوضح الشكل السابق العلاقة المتبادلة للأطراف الداخليين، أي أن كل الأطراف ذات الصلة بالشركة تكون مستقرة من حيث الاحتياجات الخاصة بها فالتسيير الفعال للشركة يجعلها تحقق أهدافها على المدى القصير للوصول إلى تحقيق الهدف الأسمى التي تسعى من أجله وهو ثقة محيطها الخارجي أي تسويق لصورتها الخارجية في بيئة الأعمال، والشكل التالي يوضح عملية استمرار المؤسسة مع الأطراف الخارجين أو محيطها الخارجي:

الشكل رقم (2-11): الحوكمة وعملية استمرار المؤسسة

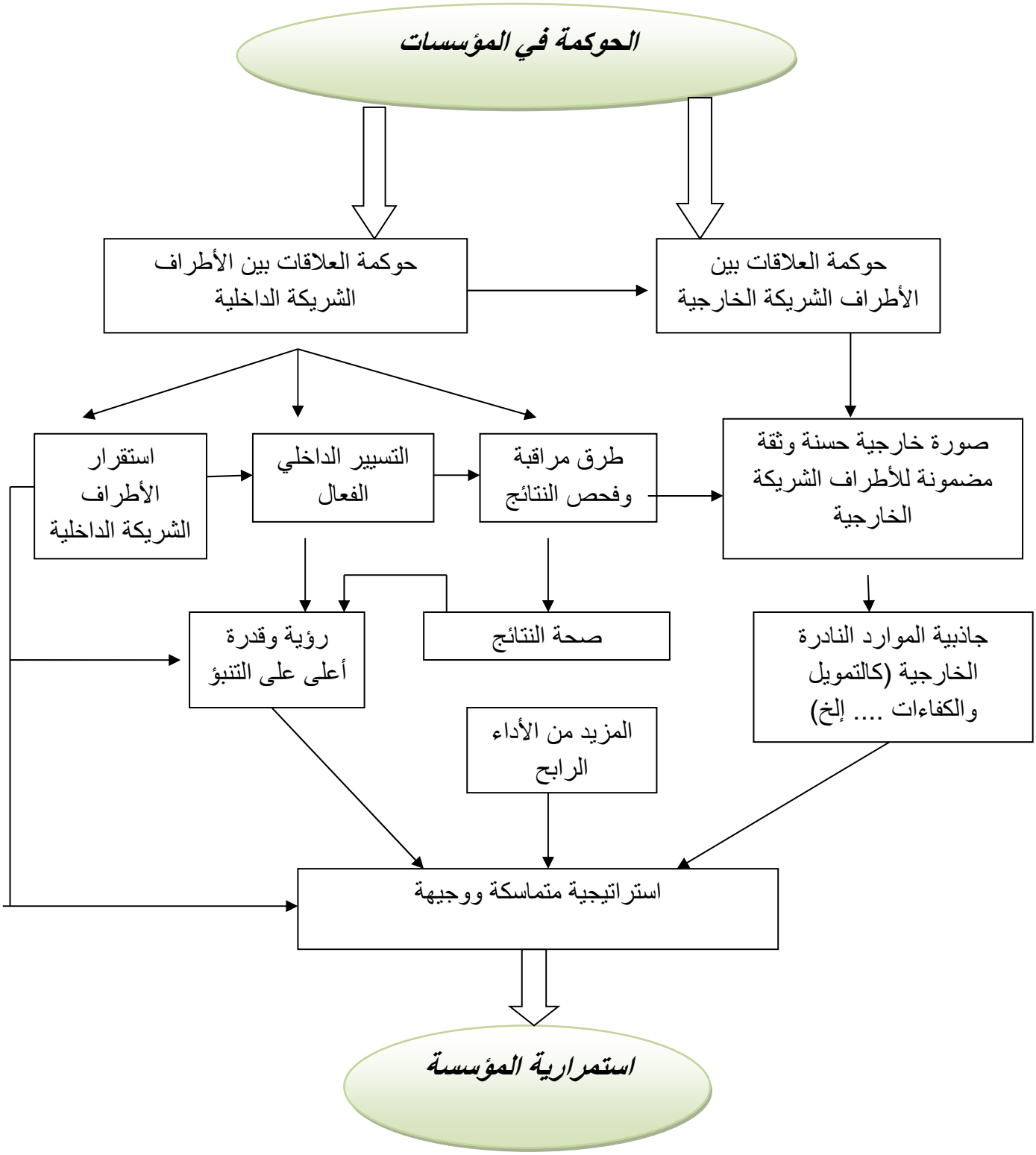

المصدر: (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحة 65)

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لميثاق الحكم الراشد ومشاكل تطبيقه

وجهت عدت انتقادات لميثاق الحوكمة الجزائرية، من أبرزها ما يلي: (عبد الصمد، 2013، صفحة 43)

- إعادة صياغة الميثاق من حيث المحتوى لأنها موجهة بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يفسر مساهمة الوزارة الوصية، وهي في غالبتها مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي والبنكي. فالميثاق لا يدمج الشركات ذات الرأسمال العمومي، وهذا ما جعل الميثاق موجه إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- متطلبات حوكمة الشركات مدرجة بشكل سطحي كمثال على ذلك الميثاق لم يضع مواصفات دقيقة وشاملة لأعضاء مجلس الإدارة من حيث العدد، كيفية إعداد لجان مجلس الإدارة، تركيبتها والمهام الموكل له.

من خلال ما تم ذكره في الانتقادات التي كانت موجهة لميثاق الحكم الراشد كانت سببها الأساسي المشاكل التي واجهت حوكمة الشركات في تطبيق مبادئها، نذكر منها ما يلي: (حاج قويدر، 19-20 نوفمبر 2013 ، الصفحات 28-29)

- مشكلة تحسين العلاقة بين الشركات والبنوك التجارية؛
- مشكلة جذب المستثمرين الخارجين إلى النواة الأولوية للشركات التي غالبا من تكون عائلية؛
- مشكلة إقامة علاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية؛
- مشكلة توضيح العلاقة بين المساهمين والمسيرين الغير مساهمين أدى لخلق وضعية جديدة في العديد من المؤسسات؛
- مشكلة توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي لأن تبني مبادئ الحكم الراشد يحدد المسؤوليات التنفيذية ويوضح التنظيم والمخطط الهيكلي وضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف.

المطلب 02: علاقة تطبيق القانون 07 – 11 بمهنة المحاسبة في الجزائر وأثره على حوكمة الشركات

خصصنا هذا المطلب لإلقاء الضوء على القانون 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2010/11/25) وأثره على

مهنة المحاسبة في الجزائر التي جاءت حسب القانون 01 – 10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 2010/07/11) ومدى انعكاس ذلك على نظام حوكمة الشركات في الجزائر.

الفرع الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل القانون 07 – 11

بسبب التحولات التي تفرزها العولمة في المجال المالي والمحاسبي، فرضت على الجزائر الانتقال من استخدام المخطط المحاسبي الوطني **PCN** إلى استخدام النظام المالي المحاسبي **SCF** تماشيا والمعايير المحاسبية الدولية، وبالتحديد في سنة 2001 بدأ الإعداد لنظام محاسبي مالي وفي أواخر سنة 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب أحكام القانون 07 – 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ومن أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08 – 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في جانفي 2009 إلا أنه أجل إلى جانفي 2010 وأصبح ساري المفعول بموجب التعليمة 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول نظام محاسبي مالي، وبذلك ألغي **PCN** وكل الأحكام التابعة له.

تميز النظام المحاسبي المالي بأربع استحداثات أساسية جديدة: (وزارة المالية، 2009، صفحة 02)

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر من التطبيقات العالمية، والذي يسمح للمحاسبة بالسير وفي إطار تصوري والمبادئ الأكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد، وإنتاج معلومة مفصلة؛
- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير تطبيق المحاسبة لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية والذي يحدد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي في القواعد، مما يسهل فحص الحسابات والتحقق منها؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المحتملين، الذين يملكون معلومة مالية مفهومة تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

الفرع الثاني: الإطار التشريعي لمهنة المحاسبة في الجزائر

تعرف أخلاقيات مهنة المحاسبة على أنها مجموعة من المبادئ والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وغير صحيح في عمل المحاسبين، أي أنها تحدد ما يجب فعله وما لا يجب فعله من قبل المحاسبين، حيث تقوم أخلاقيات المهنة على مبادئ أساسية مثل: العدالة، النزاهة، التجرد والاستقامة (نجم عبود، 2006، الصفحات 397-398). فالمبادئ الأساسية الأربعة الأخيرة أساس أخلاقيات المحاسبة فالتوجه نحو تحقيق العدالة من خلال المعاملة الموضوعية لجميع الأطراف، ونحو الصدق والشفافية في تقديم التقارير المالية، والنزاهة من خلال الاستخدام المهني للمعلومات وفقا للمبادئ المحاسبية، ونحو الاستقلالية أي عدم الوضوح لأي سلطة خارجية تمثل الإطار الفعال أو المتكامل لأخلاقيات مهنة المحاسبة. فالمشرع الجزائري وضع الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر كمحاولة لإصلاح المهنة المحاسبية والممارسات المتعلقة بها منها:

القانون رقم 01 – 10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010 المتعلق بالمهن الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد : يتضمن هذا القانون إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، بحيث تم حل المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والتي كانت تمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في إجازة واعتماد المحاسبين، وتشكلت ثلاث منظمات مهنية تمثلت في المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بحيث تتمتع كل هيئة بالشخصية المعنوية المستقلة.

فقد حاولت وزارة المالية استرجاع بعض الصلاحيات التي كانت قد تخلت عنها منها:

- منح الاعتماد لممارسة مهنة المحاسبة من صلاحيات وزارة المالية؛
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزارة المالية. (بن بلغيث و عوينات، 29-30 نوفمبر 2011، صفحة 07)

كما صدرت العديد من النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة منها: (الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 28 صفر 1432 الموافق ل 02 فبراير 2011)

- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛

- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 27 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 28 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 29 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن تحديد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 30 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11 – 31 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن الشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- المرسوم التنفيذي 11 – 32 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الخاص بتحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط.

الفرع الثالث: مساهمة أخلاقيات مهنة المحاسبة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

تسعى كل مؤسسة لوضع إطار ونظام خاص بمهنة المحاسبة والعمل على تطبيقه والالتزام به، فالمحاسب يستمد سلوكه الأخلاقي من الشركة التي يعمل بها والبيئة الخارجية أو التنافسية وما تصدره الحكومة من قوانين وتشريعات بالإضافة إلى السلوك الأخلاقي للفرد. فجميع مصادر هذه السلوكيات تأثر على عمل المحاسب التي تظهر في إعداد التقارير المالية فهو حلقة الوصل بين الشركة والأطراف التي لها علاقة بها. فمبادئ أخلاقيات مهنة المحاسبة المتعارف عليها خمس مبادئ أساسية تتمثل في: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة والعناية المهنية، السرية والسلوك المهني. (جمعة، 2015، الصفحات 134-135)

تعمل الشركات على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بهدف تنظيم العلاقة بين الشركات وأصحاب العلاقة فيها، وبهدف الحفاظ على ممتلكات الشركة والحد من الفساد المالي والإداري، فمساهمة مبادئ أخلاقيات المهنة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات يتمثل فيما يلي: (جودي و بن غزال، 2017، صفحة 235)

- مبدأ حقوق المساهمين ومبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين يمكن تفعيلهم من خلال مبدأ النزاهة والموضوعية والسرية؛
- مبدأ أصحاب المصالح يمكن تفعيله من خلال مبدأ النزاهة ومبدأ السلوك المهني؛
- مبدأ الإفصاح والشفافية يمكن تفعيله من خلال مبدأ الكفاءة والجناية المهنية، مبدأ السلوك المهني ومبدأ الموضوعية؛
- مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة يمكن تفعيله من خلال مبدأ النزاهة، السلوك المهني، الكفاءة والعناية المهنية.

إنما يحكم عمل وتطبيق الحوكمة في الشركات هي المبادئ والأخلاقيات التي تسود داخل المؤسسة، ولذلك ستواجه المؤسسة صعوبات وعراقيل بالالتزام بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات إذ لم تغير وتحسن من مناخها الخارجي (القوانين والتشريعات الخاصة بالدولة)، هذا ما يعني وجود معايير سليمة لحوكمة المؤسسات لا يضمن بيئة خالية من الفساد، وغالبا ما يكون الفساد من ضعف ممارسات نظام الحوكمة أي سببه السلوك المناخي لأخلاقيات العمل من جهة، ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى الفساد المكشوف باعتباره علامة إيجابية سببه كفاءة إجراءات الكشف ومنع الفساد، فإن تعزيز قواعد الحوكمة بالقيم والسلوكيات النابعة من مرجعية الأخلاق فالفساد هو الاستثناء وليس القاعدة. وهنا يمكن الحكم على أن التكامل بين آليات ومبادئ وأخلاقيات العمل مع آليات حوكمة المؤسسات سيكون إجراءا وقائيا ضد الفساد (سوليفان، 2008).

المطلب الثالث: مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وميثاق الحكم الراشد وتحديات تطبيقها في الجزائر

يتمثل التقارب بين مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومبادئ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في التشابه من حيث كيفية تطبيق المبدأ، وتعتبر مبادئ التنمية والتعاون الاقتصادي من المعايير

(12) الاثني عشر من معايير النظم المالية السليمة وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سنقدم تحديات المؤسسة الجزائرية في تطبيق نظام الحوكمة.

الفرع الأول: مقاربة بين مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي وميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية

يمثل التشابه في مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ودليل الحوكمة للمؤسسات الجزائرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2 –2): مقاربة بين مبادئ الحوكمة OCDE وميثاق الحكم الراشد في الجزائر

مبادئ حوكمة الشركات	حسب OCDE	حسب دليل حوكمة الشركات الجزائرية
الإطار الفعال لحوكمة الشركات	حسب القوانين والتشريعات اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات للتأثير على الأداء الاقتصادي (رؤية تأثيرية)	منح المؤسسة الجزائرية أداة إرشادية تسمح بتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية
ضمان حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية (الأطراف الفاعلة الداخلية)	هذا ما نص عليه المبدأ الثاني والثالث حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أي حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية والمعاملة المتساوية للمساهمين	*جاء ميثاق الحكم الراشد لتأسيس نظام رقابة داخلية فعال لفرض الرقابة على المؤسسة وتحقيق أهدافها. *ممارسة حق التصويت والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
مجلس الإدارة	انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان مصالح الأطراف ذوي العلاقة	يتكون من إداريين يعينون من طرف الجمعية العامة من المهام الرئيسية لمجلس الإدارة، قيادة استراتيجية المؤسسة ومراقبة تنفيذها للبرامج
علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلة	*حيث اهتمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي باحترام حق السلطة العمومية، البنوك، الزبائن، الموردون أي	*وضع دليل الحوكمة مجموعة من التوصيات الواجب تنفيذها قصد وملاءمتها مع ظرف كل مؤسسة لكي

الخارجين	أصحاب المصالح الخارجية في حقهم القانوني والتعويضي	تتمكن من تحسين علاقتها مع الأطراف الفاعلة الخارجية وتوسيع جاذبيتهم
الجودة في نشر المعلومة	*نصت عليه OCDE في مبدأ الإفصاح والشفافية حيث وضعت شروط لكشف ونشر حقائق عامة عن المؤسسة	ينص الميثاق على نشر البيانات المالية السنوية المطلوبة وجميع المعلومات التي لها تأثير مادي على المؤسسة
انتقال ملكية المؤسسة	*جاء ضمن المبدأ الثاني لحقوق المساهمين والوظائف الأساسية لأصحاب حقوق الملكية	*جاء ضمن أربعة خيارات كلاسيكية هي: الاستخلاف العائلي، البيع للغير، المراقبة العائلية والتسيير العائلي

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على دليل حوكمة الشركات في الجزائر ومبادئ OCDE.

ترى الباحثة من خلال الجدول أعلاه بأن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية اعتمد على ممارسات دولية في إصدار مبادئه إلا أنه من خلال هذه المقاربة ورغم كل الجهود المبذولة من طرف مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية **GOAL** تبقى هناك نقائص نتيجة المشاكل التي تواجه هاته المؤسسات فيما يخص الحوكمة سواء كانت عامة أو خاصة. فمبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تعتبر نقطة قياس عالمية لقياس جودة نظام الحكومة في المنشأة الاقتصادية، فهي من المعايير المالية السليمة التي تساعد المؤسسة في تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر في حوكمة الشركات.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات

يواجه تطبيق الحوكمة في المنشأة الاقتصادية الجزائرية عدة تحديات، أهمها:

- ☑ **الفساد:** عادة ما يرتبط الفساد بغياب الحوكمة، فانتشار الفساد يؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تكاليف اقتصادية أخرى منها انخفاض الإنفاق الحكومي، زيادة سوء تخصيص الموارد، اتساع نطاق الفساد إلى الأجهزة الحكومية أي حرص هذه الأخيرة على استمرار نطاق الفساد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة؛
- ☑ **الممارسة العملية والديمقراطية:** تطبيق الحكومة بشكل سليم يعمل على إرساء قواعد الديمقراطية والتي من آثارها الإيجابية:

- تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف أمام سعي أي طرف للانفراد بالسلطة أي العمل على تضييق نطاق الفساد؛
- تمنح الديمقراطية للمجالس النيابية والتشريعية القيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، وبدون ضغوط.

☑ **احترام سلطة القانون:** لن تكون الحوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كانت هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة في قوانين الحوكمة حتى لا يكون هناك تناقض بين الجانب النظري والعملي أي الوضوح، التحديد، التطبيق، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب ... إلخ.

☑ **إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:** ضرورة التقيد بالإجراءات والسياسات لحماية حقوق أصحاب المصالح بالشركة. (صبايحي، 19-20 نوفمبر 2013، الصفحات 13-14)

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي قسم إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث خصص المبحث الأول إلى وضع تأصيل النظري لحوكمة الشركات وسبب ظهور النظام الحكومي في المؤسسة الاقتصادية بعد نشوب عدة أزمات مالية أدت إلى إفلاس شركات عالمية، بالإضافة إلى إصدار ستة مبادئ عالمية وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لرسم إطار فعال لهذا النظام والحد من الأزمات المالية وبهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة. كما بينت تجارب دولية للعديد من الدول أن الآليات والمعايير الموضوعة لحوكمة الشركات لا يمكن تطبيقها في جميع البلدان لأنها تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي قواعد ومبادئ إرشادية ليست بنموذج موحد لحوكمة عالمية.

أما المبحث الثاني من الجانب النظري من هذه الدراسة خصص للأسس النظرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي فالالتزام بمتطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية غير مظللة، وإظهارها يعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الثقة في هذه المعلومات، فالتطبيق الجيد والسليم لمبادئ الحوكمة يعتبر مدخلا فعالا لتحقيق الجودة في القوائم المالية، حيث أن تطبيق هذه المبادئ سيؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي بدرجة كبيرة. ففي المبحث الثالث والأخير كان مخصصا لتسليط الضوء عن ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأثر تطبيق القانون 07 – 11 على المهن المحاسبية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لدور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجمع صيدال-

تمهيد الفصل:

جاء هذا الفصل كتكملة لمواصلة البحث حول أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات، أي إسقاط ما جاء في الفصلين السابقين من دراسات سابقة حول متغيرات الدراسة والإطار النظري لكل من حوكمة الشركات، متطلبات الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى أهم ما جاء في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وإسقاط ذلك على أرضية الواقع وإعطاء صورة صحيحة وواضحة عن وقع الاختيار على مجمع صيدال، باعتباره إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية، حيث يعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر مما يدل على انه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة وفي فترة وجيزة فهو من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية لما رسمه المجمع من خطط وأهداف استراتيجية المتمثلة في الاستمرارية والنمو.

اعتمدت الباحثة على أسلوب التحري المباشر عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع كل من مديرية الموارد البشرية ومديرية المحاسبة والمالية في جميع فروع مجمع صيدال للتعريف بموضوع البحث والغاية من الدراسة الإحصائية المراد القيام بها، بالإضافة إلى توزيع استبيانات ورقية وإرسال أخرى الكترونية إلى عينة الدراسة بغية الوقوف على واقع تطبيق الحوكمة في مجمع صيدال.

وعليه، يتمحور مضمون هذا الفصل حول المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال؛

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

إن مجمع صيدال من المؤسسات العملاقة في الجزائر والمتخصصة في الصناعة الصيدلانية شهد عدة تغييرات وإصلاحات نتيجة للتحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر نتيجة لتقليص حجم الواردات في مجال صناعات الأدوية من جهة ومن جهة أخرى منافسة الشركات الأجنبية الناشطة في مجال الصناعة الصيدلانية. يعتبر مجمع صيدال قطبا صناعيا هاما في الجزائر والذي سنتطرق للتعريف به وبأهم المراحل التي مر بها بالإضافة إلى استراتيجية الشراكة التي يعمل بها.

المطلب الأول: نشأة ومراحل تطور مجمع صيدال

مجمع صيدال هي شركة ذات أسهم SPA تأسست سنة 1982 ذات رأسمال 2500 مليون دينار، هي مجموعة صيدلانية جزائرية عامة مهمتها الرئيسية تطوير وإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية للاستخدام البشري والبيطري، تم تأسيسها بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية كفرع للإنتاج للشركة الوطنية للأدوية **Entreprise Nationale de Production Pharmaceutique (ENPP)** بموجب المرسوم 82-161 الصادر في أفريل 1982، ليتم تحويلها في سنة 1984 إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيميائية والبتروكيماوية؛

في سنة 1985 تغيرت تسمية ENPPإلى SAIDAL واستفادت من نقل مصانعها بالحراش والدار البيضاء قسنطينة، أما في سنة 1988 نقل المجمع المضادات الحيوية بالمدية له، وبعد الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1993 أصبحت صيدال EPP"**مؤسسة عامة اقتصادية**" مع استقلالية الإدارة بعد إجراء العديد من التغييرات على النظام الأساسي للشركة مما سمح لها بالمشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية المتعلقة بالهدف الاجتماعي للشركة بغية إنشاء فروع جديدة، فخلال سنة 1997-1998 تحولت إلى مجموعة صناعية حيث نفذت خطة إعادة هيكلة بربط ثلاث فروع تابعة لها في 02 فيفري 1998(Antibiotical ,Biotical,Pharmal)؛

في سنة 1999 تم إنشاء مركز البحث والتطوير **Centre de Recherche et de Développement CRD**للدعم التكنولوجي ووضع سياسة التنمية الصناعية للأدوية الجنيسةMédicament Générique، مما كان سببا في زيادة حصتها في رأسمال سوميديال SOMEDIALإلى 59 %خلال سنة 2009؛

أما في سنة2010 استحوذت صيدال على 20% من رأسمالIBERAL وحصتها في رأسمال شركة TAPHKOارتفعت من38,75% إلى 44,51 %؛

في سنة 2011 رفعت صيدال حصتها في شركة إيبيرال إلى 60% مع اقتناء أصول جديدة توسعت في كل من بليدة، قسنطينة، عنابة، تلمسان، الشلف، وهران والجزائر العاصمة؛

في أفريل 2012 تم توقيع عقد بين مجمع صيدال والمختبر الدنماركي **NOVO NORDISK**لإنتاج الأنسولين وفي سبتمبر من نفس السنة تم إنشاء الشركة المشتركة بين صيدال، **NORTH AFRICA HOLDING COMPANY**الشركة الكويتية وصندوق الاستثمار الوطني **Fond National de L'Investissement**لتصنيع الأدوية المضادة للسرطان؛

خلال سنة 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص أنتيبيوتكال، فارمال، بيوتيك؛

في سنة 2016 رفعت صيدال حصتها في رأسمال شركة إيبيرال إلى حدود 99,99%.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي لمجمع صيدال قام المجمع بإعادة هيكلة ووضع مخطط تنظيمي يتناسب وخططه الاستراتيجية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3–1): التنظيم العام لمجمع صيدال

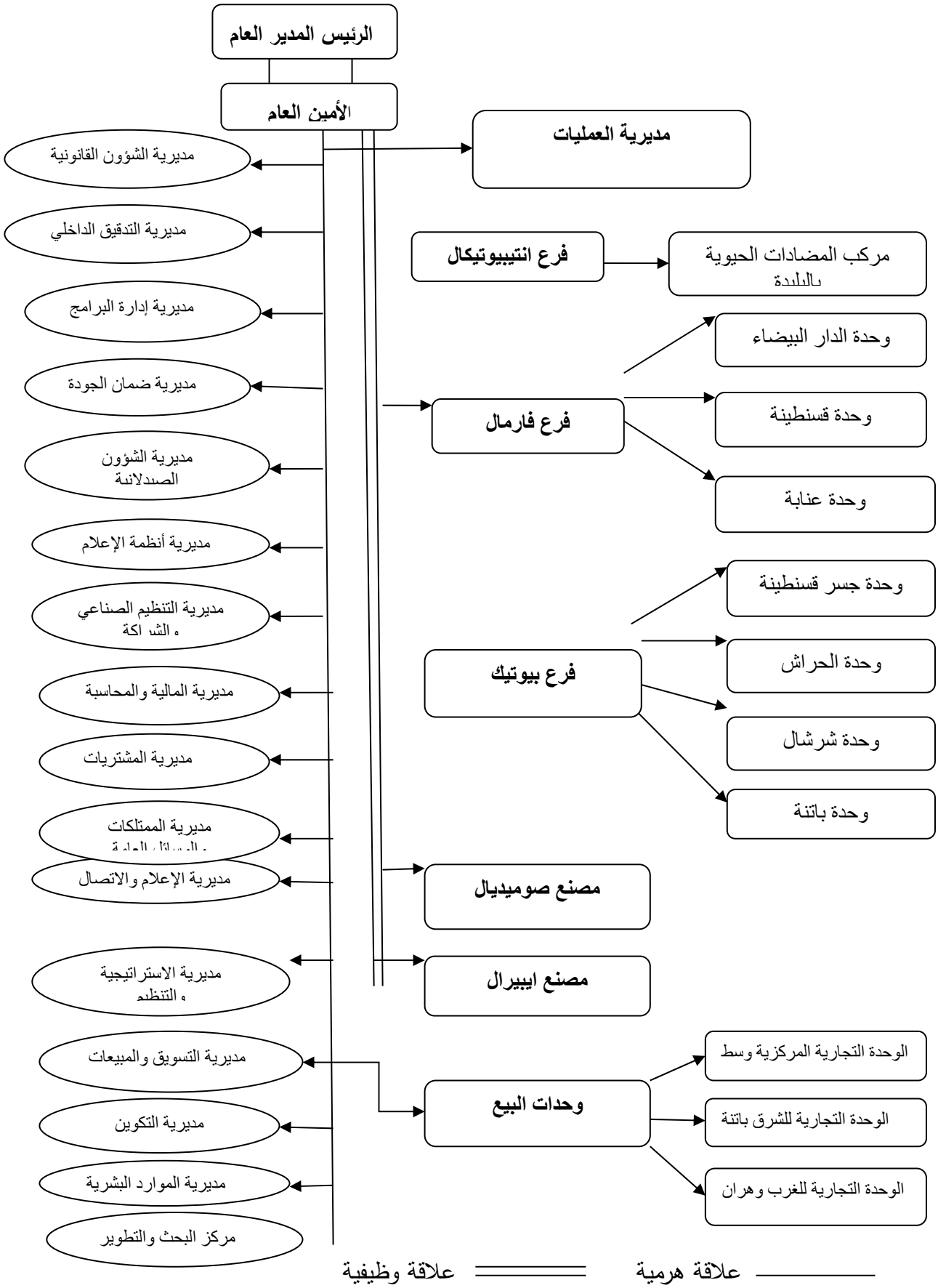

المصدر: المنشورات الداخلية لمجمع صيدال 2015.

المطلب الثالث: البيئة المالية والمحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المالي وقوانين الحوكمة في مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية، فهدفه تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيا الحديثة والابتكارات. كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته وضمان ديمومته، فأهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم والمكونات الأساسية للمسؤولية المجتمعية والمتمثلة في: النزاهة، الشفافية، المصداقية المساءلة، التضامن الاجتماعي والشراكة.(SAIDAL GROUPE, http://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/notre-politique-qualite)

بعد إصدار ميثاق الحكم الراشد في الجزائر سنة 2009، والذي كان موجها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمدرجة في البورصة كان على مجمع صيدال التقيد بالمبادئ والتوجهات الأساسية التي جاء بها بحكم أن المجمع شهد فترات من الاصطلاحات الجذرية وإعادة الهيكلة لمرافقه منذ سنة 2010. ومن الملاحظ أن المجمع يطبق مبادئ حوكمة الشركات من خلال تطبيقه لمعايير الجودة ومعايير iso26000 وأيضا من خلال مبدأ التسيير وتأسيس فروع مستقلة مثلا كالفروع المهيكلة وغير مركزية.

الفرع الأول: البيئة المالية والمحاسبية وانضمام مجمع صيدال لبورصة الجزائر

يسعى مجمع صيدال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي والالتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم والتقارير المالية في ظل بيئة اقتصادية ومالية تتضمن العديد من العناصر والمتغيرات، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على إنتاج المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية والإفصاح عنها بكل شفافية خدمة لكل الأطراف ذوي العلاقة بالمجمع.

ويعتبر انضمام مجمع صيدال لبورصة الجزائر سنة 1999 والتزامه بتطبيق مبادئ الحكم الراشد وقواعد حكومة الشركات إلى جانب الالتزام بمعايير المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي من أجل بناء نظام محاسبي مالي فعال ومتكامل يسمح بتقديم صورة مالية صادقة للمجمع، وهي تمثل أهم العناصر المشكلة للبيئة المالية للمجمع.

منحت اللجنة التنظيمية لمراقبة عمليات البورصة تأشيرة الدخول للبورصة لمجمع صيدال وذلك بعد استيفاء كل الشروط القانونية المطلوبة، وبتاريخ 17 جويلية 1999 تم الدخول الفعلي للبورصة، وعرضت أسهم صيدال للاكتتاب العام بقيمة 5.000.000.000 دج موزعة على 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج للسهم وبسعر إصدار 800 دج وقد كان أول تداول (تسعيرة) لسهم مجمع صيدال في 20 سبتمبر 1999، وبحكم انضمامه للبورصة أصبح مجمع صيدال ملزما بالإفصاح المحاسبي عن كل المعلومات التي تخص الوضعية المالية والمحاسبية للمجمع طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها لدى ل.ت. ع.ب.م **(COSOB)** والتي تشمل ما يلي: (لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 2000)

– يجب إعلام الجمهور على الفور بكل تغيير أو واقعة مهمة إذا كانت معروفة وقد تؤثر بصفة ملموسة على سعر القيم المنقولة.

– يمكنها إذا كانت قادرة على ضمان السرية أن تؤجل تحت مسؤوليتها نشر معلومة مهمة إذا رأت أن نشرها يسبب لها ضررا جسيما، وفور زوال الظروف التي اقتضت السرية يجب عليها نشر تلك المعلومة.

– يجب أن تكون المعلومة الموجهة إلى الجمهور صحيحة، دقيقة وصادقة، وتعرضها كل معلومة خاطئة إلى عقوبات.

– يجب أن تنشر المعلومات الهامة عن طريق البيانات الصحفية وبواسطة كل وسيلة أخرى تسمح بأوسع نشر ممكن، كما يجب أن ترسل إلى **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** وإلى **ش.ت.ب.ق.م (SGBVM)** البيان في أجل لا يتجاوز تاريخ نشره.

– يمكن ل **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** إذا اقتضت حماية المستثمرين أو سير السوق ذلك، مطالبة صيدال بنشر بعض المعلومات حسب الشكل والأجل اللذين تحددهما، وفي حالة عدم التزام صيدال بواجباتها يمكن للجنة القيام بنشر هذه المعلومات، وعلى صيدال أن تتحمل تكاليف نشرها.

– يجب أن تودع لدى **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** و**ش.ت.ب.ق.م (SGBVM)** تقريرا سنويا يحتوي على الجداول المالية السنوية وتقرير مندوب أو مندوبي الحسابات والمعلومات الأخرى التي تتطلبها تعليمة اللجنة وذلك ثلاثين يوما على الأكثر قبل اجتماع الجمعية

العامة العادية للمساهمين، وتحتوي هذه الجداول الميزانية، مشروع تخصيص النتائج والمذكرات الملحقة بالكشوف المالية وتتضمن ما يلي:

- يجب عليها أن تنشر في جريدة أو عدة جرائد ذات توزيع وطني، الجداول المالية ولاسيما الميزانية وجداول حسابات النتائج والمذكرات الملحقة وكذلك الرأي المعبر عنه من طرف مندوب أو مندوبي الحسابات؛
- يجب عليها أن تودع الحسابات المجمعة المعدة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها لدى **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** وإلى **ش.ت.ب.ق.م (SGBVM)** التعديلات المذكورة وتنشرها بنفس الشروط المذكورة سابقا خلال الثلاثين (30) يوما التي تلي انعقاد الجمعية العامة؛
- يجب أن تودع كل وثيقة موجهة للمساهمين لدى **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** وإلى **ش.ت.ب.ق.م (SGBVM)** قبل تاريخ إرسالها كحد أقصى؛
- تقدم جداول المحاسبة السداسية مقارنة مع جداول الفترة السابقة المطابقة للسنة المالية السابقة كما تعد هذه الجداول حسب نفس القواعد التي أعدت بها الحسابات السنوية الفردية أو المجمعة حيث يجب أن تقدم صيدال الإيضاحات والتفسيرات المتعلقة بالملاحق في حالة صعوبة أو استحالة احترام قاعدة من القواعد المطبقة على الحسابات السنوية؛
- تخضع جداول المحاسبة السداسية إلى تدقيق مندوب أو مندوبي الحسابات، ويعاد تحرير الشهادة المقدمة لهذا الغرض عند الاقتضاء مع التحفظات كاملة؛
- يمكن أن تعفي **ل.ت.م.ع.ب (COSOB)** صيدال من إدراج بعض المعلومات في التقرير السنوي أو السداسي عندما تقدر أن تنشرها يمكن أن يسبب لها ضررا خطيرا؛
- تتعرض صيدال للعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بها عند عدم إيداعها ونشرها البيانات الصحفية والتقرير السنوي والتقرير السداسي في الآجال المحددة.

الفرع الثاني: مجمع صيدال ومدى تطبيق مبادئ الحوكمة وميثاق الحكم الراشد

مواكبة منها لأهم المستجدات والتغيرات المالية والاقتصادية على الساحة الدولية انضمت الجزائر إلى ركب الدول التي تبنت مبادئ الحكومة وسعت في هذا الصدد إلى وضع الإطار القانوني الكفيل بإلزام الشركات بتطبيق مبادئ وقواعد الحكومة، حيث قامت بإصدار المدونة الجزائرية لحكومة الشركات أو ما

يعرف بميثاق الحكم الراشد في 11 مارس 2009 والذي كان موجها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث يساعد تطبيق قواعد حكومة الشركات والالتزام بها في بناء الثقة المتبادلة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة والمصلحة بالشركة من الجانب القانوني أو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويعمل على إيجاد موارد مالية أكبر وتوفير فرص أفضل للتمويل وزيادة رأس المال مما يساعدها في تنمية نشاطها ومضاعفة أعمالها وأرباحها، ويعزز من تحسين أدائها ومكانتها التنافسية ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، بينما غياب الحكومة في تسيير وإدارة الشركة يحد من إمكانية تطورها ومواكبتها لمتطلبات النجاح وبالتالي ضعف مركزها التنافسي والمالي.

بحكم إدراجها في بورصة الجزائر كان إلزاما على مجمع صيدال تطبيق ميثاق الحكم الراشد، وذلك من خلال توفير البيئة الداخلية المناسبة في مجال التسيير ويتضح هذا جليا في عمليات إعادة الهيكل التنظيمي للمجمع والذي شرع فيه ابتداء من سنة 2010 من خلال تنظيم فروع مستقلة وتسييرها بشكل غير مركزي إلى جانب إعداد الأرضية الملائمة لتطبيقه، لذا يسعى مجمع صيدال في الوقت الحالي إلى تطبيق ميثاق الحكم الراشد بشكل أكثر دقة وتفصيل مع مراجعة وتحسين طريقة التطبيق.

وقد أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع تطبيق حكومة الشركات في مجمع صيدال بأن المجمع يحترم مبادئ الحكومة الخمسة المقترحة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تم اعتمادها ضمن ميثاق الحكم الراشد وهي:

- الإطار الفعال لحوكمة الشركات؛
- حقوق المساهمين؛
- المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح في الحكومة؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

لذا يسعى مجمع صيدال إلى تحسين جودة معلوماته ويتضح ذلك في تقارير التسيير السنوي والنصف سنوي التي ينشرها المجمع وهذا حرصا منه على نشر روح الإفصاح والشفافية مما يزيد في ثقة المتعاملين

معه من شركاء، مساهمين، البنوك، الزبائن، الموردين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يحرص المجمع كذلك على تحقيق مصالح المتعاملين معه خاصة العمال من خلال تقديم أجور جيدة وتوفير ظروف عمل ملائمة، إلى جانب المزايا الاجتماعية التي يمنحها المجمع لتحفيز عماله وإطاراته.

كما يعمل المجمع كذلك على توفير مقومات حماية لحقوق المساهمين لديه من حيث سهولة نقل وتحويل ملكية الأسهم وتسجيلها بأسمائهم، كما يمنحهم إمكانية الحصول على المعلومات الكافية والصحيحة وفي وقتها المناسب من خلال الإفصاح بصورة دورية ومنتظمة واطلاع المساهمين على أي تعديلات أو اتخاذ قرارات يمكن أن تؤدي إلى التأثير على استراتيجية المجمع.

كما يسعى المجمع ومن خلال تطبيق هذه المبادئ إلى الالتزام بتوفير مستوى عال من الشفافية والإفصاح المحاسبي وذلك بإعداد أرضية جيدة لإنتاج معلومات مالية ومحاسبية ذات مصداقية وجودة عالية ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح مع المجمع، وهذا لا يتوفر إلا من خلال نظام معلومات يتميز بالكفاءة والفعالية كحالة نظام المعلومات لمجمع صيدال.

الفرع الثالث: إطار الممارسة المحاسبية في مجمع صيدال

تبنى مجمع صيدال ثقافة رقابية كمحاولة للتحكم الجيد في العملية التسييرية داخل المجمع، وفي هذا الإطار يعتبر التدقيق الداخلي أحد الأشكال الرقابية التي تبناها مجمع صيدال للوقوف على كل ما يجري في المجمع للمساهمة في تفعيل وترشيد قرارات التسيير في جميع المستويات الإدارية المختلفة الاستراتيجية منها والتكتيكية والتنفيذية وعبر مختلف خطوات عملية صنع القرار، وذلك من خلال توفير وتطبيق الشروط اللازمة لتطبيق مراجعة داخلية فعالة. حيث أدرك مسيرو مجمع صيدال أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال تسيير وبفعالية مجمع بهذا الحجم والتنوع في الفروع وتوزيعها عبر نقاط جغرافية عدة، إلا باللجوء إلى طاقم إداري ومحاسبي مؤهل يعتمد عليه في إدارة التدقيق الداخلي من أجل الاستفادة من مخرجاته لاستخدامها في العديد من المجالات الإدارية والمالية وعلى رأسها التعرف على حقيقة الوضعية المالية للمجمع وتدارك النقائص والسلبيات الموجودة عبر الهياكل التنظيمية المختلفة، وتعتبر سنة 2002 بداية التدقيق الداخلي في مجمع صيدال وفي سنة 2004 تم إنشاء مديرية مركزية للتدقيق الداخلي متواجدة على مستوى المقر الاجتماعي للمجمع، إلى جانب إنشاء مديرية فرعية للتدقيق على

مستوى كل فرع، حيث تعمل مديرية التدقيق المركزية على التنسيق بين هذه المديريات، وبهذا التنظيم تبنى المجمع نمط التدقيق المختلط، حيث جمع في ذلك بين مركزية ولامركزية المراجعة الداخلية.

المطلب الرابع: سياسة الشراكة في مجمع صيدال

فيما يخص استراتيجية تنمية الشراكة، يعمل مجمع صيدال على برنامج طموح للتوسع فيما يتوافق مع واقع السوق وإقامة علاقات شراكة جديدة مبنية على التكامل بين الشركاء والربحية واستدامة العمليات المنفذة. فمجمع صيدال وبصفته المساهم الرئيسي والأكبر في شركة واحدة وأيضا يتمتع بكونه مساهم في ثلاث شركات أخرى في طور الإنجاز بالإضافة إلى مناقشات جارية مع شركتين جديدتين تغطيان فئات علاجية مختلفة. إن الشراكات التي أقامها المجمع تتمثل في أشكال عديدة: شراكة صناعية وتجارية، منح امتياز الرخصة وإنشاء منظمات مشتركة، فمن بين المعايير التي تحدد سياسة الشراكة: مصداقية الشركاء، النزاهة في الالتزامات والثقة المتبادلة. (SAIDAL GROUPE, http://www.saidalgroup.dz/fr/partenariat/politique-partenariat, 2020)

❖ **أهم الشركاء والاتفاقيات التي تمت مع مجمع صيدال:**

أبرم مجمع صيدال شراكات متعددة مع شركات كبرى بهدف تحقيق استراتيجية التنمية التي رسمها وفيما يلي سنستعرض هذه الشراكات: (SAIDAL GROUPE, http://www.saidalgroup.dz/fr/partenariat/partenaires, 2020)

1. أكديما–سبيماكو–جي بي إم: أبرمت الشراكة عام 1999، بين أكديما (الهيئة العربية)، سبيماكو (المملكة العربية السعودية) وجي بي أم(الأردن) إلى إنشاء شركة التاسيلي العربية للأدوية (تافكو) لبناء مصنع الصلب في رغاية، فكانت نسبة الشراكة 44,51%مملوكة لمجمع صيدال، لأكديما 28,98% وسبيماكو 21,97% و 4,54% لجي بي أم، استؤنفت الأشغال الإنجاز به سنة 2010 بعد انقطاع دام تسعة سنوات تم استلام المصنع سنة 2015.

2. جلفار JULPHAR: أول مجموعة صيدلانية إماراتية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جلفار لديها مجموعة متنوعة من الأدوية الجنيسة عالية الجودة تغطي الفئات العلاجية الرئيسية (طب الغدد الصماء، مضادات العدوى، أمراض القلب، أمراض الجهاز الهضمي، أمراض الكلى، الأمراض

الجلدية التنفسية وأمراض النساء الأيضية). تم تسجيد الشراكة مؤخرا من خلال إدخال جلفار في رأسمال إيبيرال (فرع صيدال) الذي يمتلك وحدة إنتاج منجزة جزئيا.

3.صانوفي SANOFI: تعتبر شركة فرنسية رائدة وتحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم عام 2012 تختص هذه المجموعة العالمية في سبة مجالات رئيسية: القلب والأوعية الدموية، التخثر، الجهاز العصبي المركزي والأورام، الأمراض الأيضية والطب الباطني واللقاحات. نتج عن الشراكة المبرمة في عام 1996 بين مجمع صيدال والشركة الفرنسية SANOFI إلى إنشاء WINTHROP PHARMA SAIDAL (WPS) في سبتمبر 1999، حيث تمتلك صيدال 30% من رأسمالها و70% لشركة سانوفي، تهدف الشركة إلى تحضير وتصنيع ومعالجة وتسويق المنتجات الطبية في الجزائر التي هي موجهة للاستخدام البشري، يقع المصنع في الجزائر العاصمة وهو قيد الإنتاج منذ عام 2001.

1.فايزر PFIZER: مجمع صيدلاني أمريكي، رائد عالمي في قطاعه متواجد في أكثر من 150 بلد تمحورت الشراكة بين مجمع صيدال ومنظمة فايزر فارم الجزائر التي اختتمت في 21 ماي 1997 حول الإنشاء، في سبتمبر 1998 تأسست منظمة مشتركة فايزر–صيدال مانوفاكتورينغ (PSM) لتصنيع وتغليف المنتجات الدوائية والكيميائية الخاصة المملوكة من قبل منظمة فايزر.

2.صيدال–نوفو نورديسكNOVO NORDISK: متخصصة في الرعاية الصحية العالمية، رائدة في الابتكار وفي علاج المرض السكري منذ 88 عام، كما تحتل الشركة مكانة رائدة في علاج الهيموفيليا وعلاج هرمون النمو والعلاج بالهرمونات البديلة. يقع مقر شركة NOVO NORDISK في الدنمارك يعمل بها أكثر من 32000 شخص في 75 دولة وتسوق منتجاتها في 179 دولة، يتم إدراج أسهمها العادية في NAS DAQ OMX de COPENHAGUE وشهادتها لأمريكية للأسهم الأجنبية ADR مدرجة في بورصة نيويورك (NVO).تهدف الشراكة المبرمة في 21 أفريل 2012 إلى إنتاج الأنسولين من مجموعة **NOVO NORDISK**في قسنطينة– الجزائر–.تضم هذه الشراكة عنصرين رئيسيين يهدف الجزء الأول إلى إنتاج الأنسولين البشري محليا وبالشكل التقليدي، أما الثاني يهدف إلى إقامة الإنتاج المحلي لجميع أنواع الأنسولين في الجزائر. تشمل هذه الشراكة الاستراتيجية على شقين رئيسيين يهدف الشق الأول إلى إنتاج الأنسولين البشري في قارورات بالشكل التقليدي ويهدف الشق الثاني إلى إرساء إنتاج محاليل كل مجموعة نوفونورديسك من الأنسولين. يتضمن الجزء الأول من هذه الشراكة تطوير مرافق إنتاج الأنسولين التقليدي بمصنع صيدال المتواجد في قسنطينة من خلال إنشاء نظام جودة من الدرجة الأولى (نظام إدارة الجودة QMS) وفقا لممارسات التصنيع الجيدة الأوروبية GMP. أما الجزء الثاني فيتضمن إنتاج المجموعة الكاملة من الأنسولين نوفونورديسك من خلال إنشاء مشروع غرين فيلد يقع أيضا في قسنطينة،

حيث تستند هذه الشراكة ذات القيمة المضافة العالية إلى نقل كبير للتكنولوجيا والمهارات ومعايير الجودة من شركة **NOVO NORDISK** الرائدة إلى مجموعة صيدال.

3.شركة شمال إفريقيا القابضة:NORTH AFRICA HOLDING COMPANY شركة استثمار كويتية تعمل في شمال افريقيا في عدة قطاعات أعمال منها: الصيانة الصحية، التعليم، التجزئة، التطوير العقاري، المصارف، التأمين وأعمال أخرى كأنشطة الاستثمارية، حيث استثمرت منظمة NORTH AFRICA HOLDING COMPANY من قبل في مجال علم الأورام من خلال منظمة **EMEC UNI de Médicament** التي تحتل المركز الأول في تصنيع المنتجات المضادة للسرطان في الشرق الأوسط والمغرب. تهدف هذه الشراكة إلى إنشاء منظمة جديدة صيدال–شمال إفريقيا للصناعات التحويلية (SNM) التي تم إبرامها في 2012 حيث تمتلك صيدال 49% أما شركة شمال إفريقيا القابضة 49% وصندوق الاستثمار القومي 2% حيث ستكون مسؤولة عن إنشاء وحدة متخصصة في تطوير وتصنيع وتسويق المنتجات المضادة للسرطان.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض من خلال هذه الدراسة أهم الخطوات والإجراءات المنهجية التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح: أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة

تكون مجتمع البحث من جميع موظفي الإدارة من محاسبين ومدققين وإداريين في مجمع صيدال الجزائر في خمس ولايات (عنابة، قسنطينة، الجزائر العاصمة، باتنة، الحراش، ووهران). وتم اعتمادهم كمجال لتطبيق البحث في تحصيل البيانات المطلوبة عبر استمارة الاستبانة. أما عينة البحث فهي عينة قصدية ملائمة من الإدارات العليا والوسطى المتخصصين في مجال المحاسبة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة البحث من الأفراد في الإدارتين العليا والوسطى (160) استبانة، وقد تم اعتماد (115) منها كانت قابلة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت (72%).

الجدول رقم (3–1): عدد المستجوبين في فروع مجمع صيدال

	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المقبولة	الاستبيانات المرفوضة
عنابة	20	11	09
قسنطينة	30	20	10
الدار البيضاء	30	28	02
باتنة	30	32	08
الحراش	40	20	05
وهران	15	04	11
المجموع	**160**	**115**	**45**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة من مجمع صيدال.

الفرع الأول: تحديد حجم العينة وإجراءات سحبها

تشكلت عينة الدراسة من (160) موظف في مجمع صيدال من خمسة ولايات تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من بين الموظفين الذين لهم علاقة في تقييم الحوكمة من محاسبين، مدققين، وإداريين في القانون. وقد تم تحديد عدد أفراد العينة من حجم المجتمع محل الدراسة بالقانون الأتي لمعادلة ستيفن ثامبسون:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

N : حجم المجتمع

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

d : نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

وحسب جدول (**Krejcie & Morgan**) (V. KREJCIE & W.MORGAN, 1970, pp. 607-610) الذي يبين حجم العينة المطلوب بمستوى دلالة (0.95) ونسبة خطا (0.05) ، فإن حجم العينة المسحوب من مجتمع مكون من 275 موظف يقدر ب 160 موظف موزعين على الوكالات البنكية محل الدراسة.

وقد تم توزيع (160) استمارة على موظفين مجمع صيدال كالتالي: 20 استمارة على صيدال عنابة، و30 استمارة على صيدال قسنطينة، و30 استمارة على صيدال الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، و30 استمارة على صيدال باتنة، و15 استمارة على صيدال وهران، وكان هذا التوزيع على حسب الموظفين العاملين في الإدارة بمعدل 100% من إجمالي الاستمارات المرسلة، وقد تم اعتماد (115) منها كانت قابلة للتحليل، أي بنسبة استجابة بلغت (72 %).

بالنسبة لسحب مفردات العينة، فقد تم إتباع بعض الإجراءات منها:

- تم مراعاة عند اختيار الموظف المستجوب أن يكون من أصحاب القرار في المجمع وعلى دراية بالحوكمة، ومكلف بالتدقيق المالي والمحاسبي والإداري والقانوني، وكذلك ضمان صدق ما يدلي به من بيانات فيما يخص الإفصاح المحاسبي واحترام مبدأ حقوق المساهمين، واحترام أصحاب المصالح، واحترام مبدأ مجلس الإدارة.

- عند اختيار الموظف الذي يحقق شروط الاستجواب، يتم إعطاؤه الاستمارة وشرح الهدف منها وتوضيح الأسئلة والعبارات التي تتضمنها وأسلوب الإجابة.

- استغرقت فترة استجواب جميع أفراد العينة 160 موظف 5 أشهر، من شهر نوفمبر 2019 إلى غاية شهر مارس 2019. وتم الانتقال في هذه الفترة بين الولايات الخمسة التابعة لمجمع صيدال، كما تم الاعتماد على المدير مصلحة الموارد البشرية ومصلحة المالية والمحاسبة في اختيار الموظفين الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة.

الفرع الثاني: أداة جمع المعلومات

لجمع البيانات اللازمة للدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء، حيث تم وضع استبانة بحث موجهة للموظفين لاستجوابهم مباشرة. والهدف من هذا الاستبيان هو:

- التعرف على اتجاهات الموظفين وتقييمهم للإفصاح المحاسبي، وأداء المجمع بعد تطبيقهم مبادئ الحوكمة في المجمعات السابقة الذكر؛
- تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية التي يستخدمها الموظفين للحكم على مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مبادئه في مجمع صيدال محل الدراسة؛
- دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل مبدأ من مبادئ الحوكمة محل الدراسة؛
- قياس "الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة مجمع صيدال كمنشأة اقتصادية جزائرية.

الفرع الثالث: تصميم الاستبانة

تكونت من جزئين:

الجزء الأول: من الاستبانة فقد احتوى على المعلومات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية)

الجزء الثاني: اشتمل على (27) عبارة لقياس دور الإفصاح المحاسبي لدى مجمع صيدال الجزائر في تفعيل الحوكمة، موزعة على خمسة محاور تعالج هذا الموضوع كالتالي:

- **المحور الأول:** الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين، تضمن 6 أسئلة؛
- **المحور الثاني:** الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين، تضمن 4 أسئلة؛
- **المحور الثالث:** الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح، تضمن 6 أسئلة؛
- **المحور الرابع:** الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة، تضمن 5 أسئلة؛
- **المحور الخامس:** الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، تضمن 6 أسئلة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت ذو الخمس درجات لتقييم إجابات أفراد العينة، وقد احتسبت العلامات على أساس إعطاء (5) علامات لإجابة أوافق بشدة، و (4) علامات لإجابة أوافق، و(3) علامات لإجابة محايد، و (2) علامتين لإجابة لا أوافق، وعلامة واحدة لإجابة لا أوافق بشدة.

الفرع الرابع: نموذج الدراسة

تمت معالجة بعد الإفصاح المحاسبي من خلال خمسة مبادئ لمعرفة مدى دورهم في تفعيل الحوكمة في مجمع صيدال.

الشكل رقم (3–2): النموذج الفرضي لقياس دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

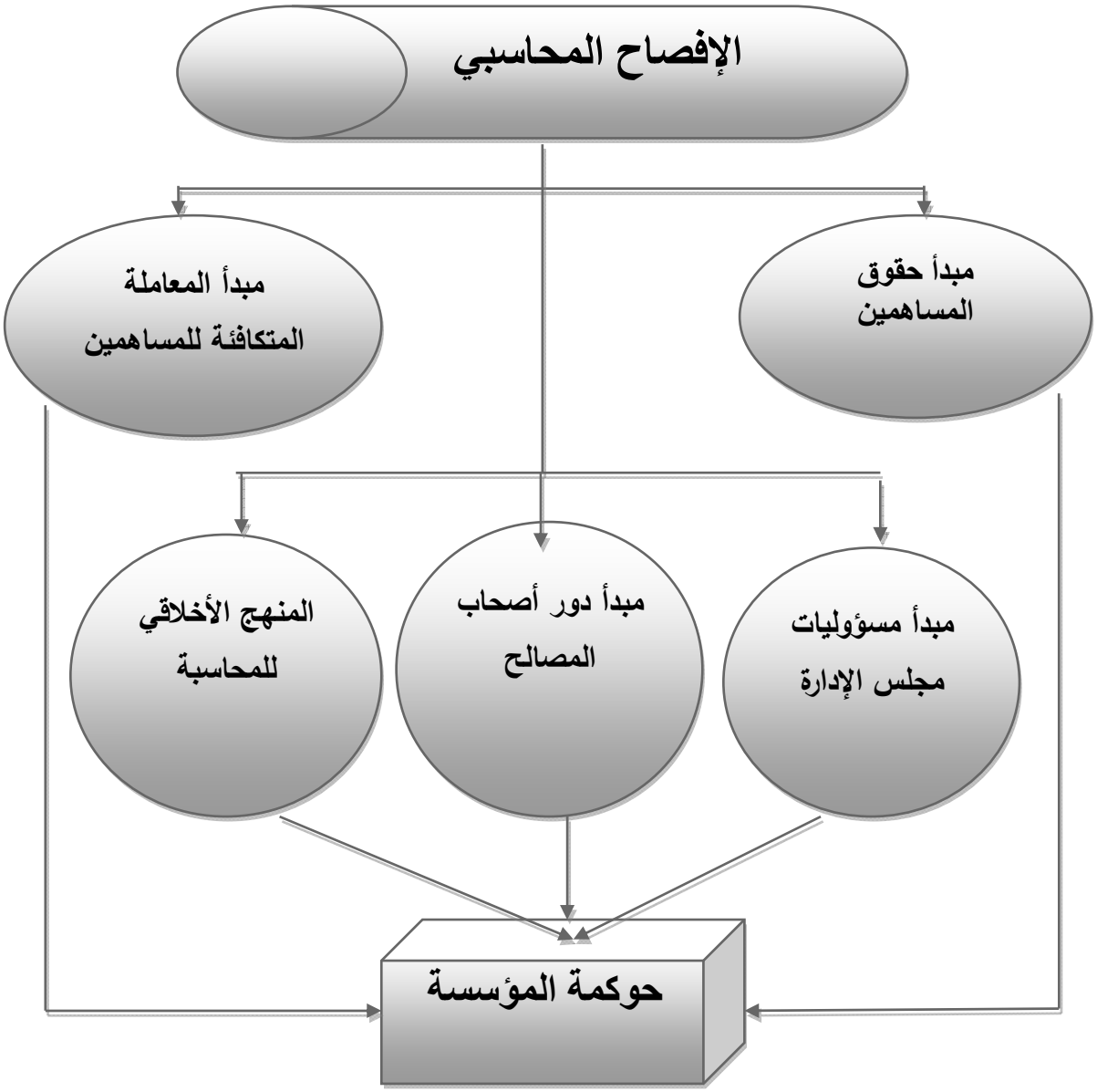

المصدر: من إعداد الباحثة.

حيث يمثل:

1) **مبدأ حقوق المساهمين:** منح الشركة لكل أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، كما تلتزم إدارة الشركة بكل متطلبات الإفصاح، حيث تساهم الشركة في حماية حقوق المستثمرين من خلال إرساء

متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم وبورصة الأسهم للتشجيع على الإفصاح.

2) **مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين فرصة الحصول على التعويض الفعلي في حالة انتهاك حقوقهم، فالأساس الفعال لنظام حوكمة رشيدة يعتمد في جوهره على المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية في الوقت الملائم الذي يكشف الوضعية المالية للمؤسسة.

3) **مبدأ دور أصحاب المصالح:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة التي يضمنها العمل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

4) **المنهج الأخلاقي للمحاسبة:** ينبغي إتباع المنهج الأخلاقي في مهنة المحاسبة وخاصة العمل بمعايير المحاسبة الدولية وذلك يظهر من خلال التقارير والقوائم المالية المفصح عنها من طرف مستعمليها للكشف عن التلاعب والاحتيال في الوقت المناسب، فالإفصاح المحاسبي يعتبر آلية تسير عمل المحاسبيين نحو الأفضل فهي تقيس مصداقية العمل من مسائل متعلقة بالجانب التأسيسي للشركة كالوضعية المالية، الأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة وصولا إلى اتخاذ القرار في المؤسسة.

5) **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** يقوم مجلس الإدارة والسلطة التنفيذية برسم الخطوط الاستراتيجية والإرشادية لتوجيه والمراقبة وتقييم الأداء في المؤسسة، فمن الضروري توفير الأسس اللازمة لتفعيل الإطار الفعال لحوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية والإفصاح وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين فيها.

المطلب الثاني: الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يستخدم الباحثون في دراساتهم العديد من الأساليب والطرق الإحصائية لأغراض التحليل ومعالجة البيانات إحصائيا، ولقد استخدمنا منها ما يتناسب مع دراستنا بهدف التمكن من الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار صحة فرضياتها، وتم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي (الوصفي

والاستدلالي) بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS: Statistical Package for the Social Sciences).**

الفرع الأول: أسلوب تحليل البيانات

لقد استخدم لتحليل الاستمارات أسلوب التحليل الإحصائي، حيث استخدم أسلوب تحليل المتوسطات. "ويعد برنامج ال SPSS من أكثر البرامج الإحصائية استخداما في مجالات عديدة منها البحث العلمي وقد بدأت شركة ال SPSS في إعداد هذا النظام الذي كان يعمل تحت نظام ال MSDOS وقد تم تطويره ليعمل تحت برنامج ال WINDOWS في بداية سنة 1993 لمواجهة كل صعوبات العاملين على هذا النظام وقد تم إصدار SPSS10 في 1999/11/27 مما وفر مجالا واسعا للتحليلات الإحصائية. (سعد زغلول، 2003، صفحة 08)

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية المستعملة

بعد تفريغ الاستبيانات وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج (SPSS 26)[*†] الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية فقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية وأهمها:

- استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك بتقديم وصف شامل للعينة من حيث الخصائص، درجة الموافقة؛
- تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية لمحاور الدراسة؛
- أساليب تحليل الانحدار والارتباط وما يصاحبها من اختبار T(test) و F(test) ذلك للتحقق من وجود علاقة ارتباطية بين الإفصاح المحاسبي والحوكمة مجمع صيدال؛
- المقياس المعتمد في الدراسة هو: القيم المحصورة في المجال[1–2.5]درجة منخفضة وفي المجال]2.5–3.5] درجة متوسطة وفي المجال [3.5–5] درجة عالية؛
- مع الإشارة إلى أنه تم اختبار جميع الفرضيات عند مستوى دلالة 5 % بمعنى تقبل قيمة T الإحصائية التي تعكس دور (الإفصاح المحاسبي) كمتغير مستقل في تفعيل المتغير التابع (الحوكمة) إذا كانت قيمة الاحتمال الموافقة لهما أقل من مستوى الدلالة 5%.

*

†- SPSS : statistical package for social sciences

الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي

يتم كشف نوع التوزيع للبيانات واختيار أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة لها **باختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات،** وذلك باستخدام معاملي الالتواء(Skewness) والتفرطح (Kurtosis).

من بين اختبارات الكشف عن مدى اعتدالية البيانات المجمعة حول متغير أو عدة متغيرات للظاهرة المدروسة، هو الاعتماد على معاملي الالتواء(Skewness)* والتفرطح (Kurtosis)* من خلال تقدير نسبة كل معامل إلى الخطأ المعياري له:

$$sk\% = \frac{\text{Skewness}}{\text{Std. Error}}$$

$$ku\% = \frac{\text{Kurtosis}}{\text{Std. Error}}$$

فإذا كانت هذه النسبة تقع ضمن المدى [+2، −2] فان توزيع البيانات المشاهدة للمتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا وقعت النسبة خارج هذا المدى، فهذا يعني أن التوزيع ملتو، بحيث إذا كانت أكبر من(+2) فهذا يعني أن الالتواء موجب، في حين إذا كانت النتيجة أقل من (−2) هذا يعني أن الالتواء سالب. ويمكن أن نستنتج بأن البيانات المشاهدة تتبع التوزيع الطبيعي إذا وقعت نسبة معامل الالتواء إلى خطئها المعياري ضمن المجال [2، −2]، إلا أن هذا لا يكفي لإعطاء فكرة كاملة عن التوزيع الطبيعي للبيانات لذلك يجب أيضا الكشف عن نسبة معامل التفلطح إلى خطئها المعياري (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، الصفحات 234-235)

*مقياس الالتواء: يعطي فكرة عن تمركز قيم المتغير، فإذا كانت قيم هذا المتغير تتمركز باتجاه القيم الصغيرة أكثر من تمركزها باتجاه القيم الكبيرة فان توزيع هذا المتغير يكون ملتويا نحو اليمين وتسمى موجب الالتواء وتكون قيمة الالتواء موجبة، اما إذا كانت كان العكس فان هذا الالتواء يكون سالبا او ملتويا نحو اليسار ويتكون قيمة الالتواء سالبة، اما إذا كانت قيمة معامل الالتواء صفرا فان التوزيع يكون طبيعيا ولكن يعتبر هذا الواضع نادر أن يواجهه أي باحث. نقلا عن المرجع: مصطفى طويطي . التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج Excel–الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2018، ص 229

*مقياس التفلطح: يمثل تكرارات القيم على طرفي هذا المتغير، ودرجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي، فان قيمة التفلطح صغيرة فان للتوزيع قمة عالية ويسمى التوزيع مدببا أو قليل التفلطح نقلا عن المرجع: مصطفى طويطي . التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج Excel–الجزء الأول، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر 2018، ص 232

جدول رقم (3–2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(الاعتدالية) للبيانات باستخدام معاملي الالتواء(Skewness) والتفرطح (Kurtosis)

بيانات إجابات المستجوبين نحو محاور الاستبيان	معامل الالتواء(Skewness)			معامل التفلطح (Kurtosis)		
	القيمة الإحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى الخطأ المعياري $sk\%$	القيمة الإحصائية	Std. Error خطئها المعياري للمعامل	نسبة المعامل إلى خطئها المعياري $ku\%$
المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين	−0,230	0,226	−1,018	−0,361	0,447	−0,808
المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين	−0,256	0,226	−1,133	0,019	0,447	0,043
المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح	−0,177	0,226	−0,783	−0,191	0,447	−0,427
المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة	0,047	0,226	0,208	−0,246	0,447	−0,550
المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي و مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	−0,226	0,226	−1,000	−0,267	0,447	−0,597

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن: نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري (Sk%) لجميع إجابات المستجوبين نحو كل من محاور الاستبيان وهي محصورة ضمن المدى (−2 و+2). ونسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري (ku %) لجميع إجابات المستجوبين نحو كل من محاور الاستبيان وهي محصورة ضمن المدى (−2 و+2)

وعليه فمن خلال مختلف نتائج الكشف عن توزيع البيانات باستخدام كل من معامل الالتواء والتفلطح والتي يوضحها الجدول أعلاه، فإنه يتبين لنا أن بيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يدل على أنه سنستخدم في دراستنا الأدوات الإحصائية المعلمية في تحليل إجابات أراء أفراد العينة المستجوبة واختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الرابع: صدق وثبات الاستبيان

إن صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبيان يعتبر أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي يسعى الاستبيان كأداة الوصول إليها، كذلك يبين صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، أي مدى ملائمة العبارة للمحور، أما الصدق البنائي فنهدف من خلاله لقياس ارتباط الدرجة الكلية لعبارات المحور مع الدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان.

1–صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

نعبر عن الصدق **إحصائيا** من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يتم حساب معامل الارتباط بين متغيرين، ويكون هذا المعامل في كل الحالات يتراوح بين(–1) و(+1)، لكن هذا المعامل لا يكتسب دلالته من قيمته المطلقة، وعليه يتعين علينا أن يتم تفحص دلالة معامل الارتباط بيرسون وهذا من خلال مقارنة قيمة مستوى المعنوية (sig) لكل معامل ارتباط مع مستوى الدلالة 0.05، فإذا كانت قيمة(sig) أقل أو تساوي مستوى الدلالة: 0.05، فان معامل الارتباط بيرسون ذا دلالة إحصائية أي توجد علاقة بين المتغيرين. (بوحفص ع.، 2013، صفحة 13) أي هناك ارتباط وثيق بين العبارة والدرجة الكلية لبعدها ككل، وبعبارة أخرى يمكن القول أن البعد صادق ومتسق لما وضع لقياسه، أي أن مضمون البعد يتلاءم مع المفهوم المراد قياسه. والجدول التالي يبين نتائج حساب الصدق الاتساق الداخلي لمحاور وأبعاد والاستبيان كما يلي:

الجدول رقم (3–3): مدى الاتساق الداخلي لعبارات محاور الاستبيان

العبارات	المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين			العبارات	المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة
العبارة(1)	0,751**	0,000	دال	العبارة (1)	0,775**	0,000	دال
العبارة (2)	0,718**	0,000	دال	العبارة (2)	0,802**	0,000	دال
العبارة (3)	0,793**	0,000	دال	العبارة(3)	0,753**	0,000	دال
العبارة (4)	0,712**	0,000	دال	العبارة (4)	0,611**	0,000	دال
العبارة(5)	0,784**	0,000	دال				
العبارة (6)	0,838**	0,000	دال				
العبارات	المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح			العبارات	المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة		
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة		معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة
العبارة (1)	0,714**	0,000	دال	العبارة (1)	0,771**	0,000	دال
العبارة (2)	0,623**	0,000	دال	العبارة (2)	0,828**	0,000	دال
العبارة(3)	0,629**	0,000	دال	العبارة(3)	0,695**	0,000	دال
العبارة (4)	0,747**	0,000	دال	العبارة (4)	0,755**	0,000	دال
العبارة (5)	0,596**	0,000	دال	العبارة (5)	0,661**	0,000	دال
العبارة (6)	0,651**	0,000	دال				
العبارات	المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة						
	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية(Sig)	النتيجة
العبارة (1)	0,646**	0,000	دال	العبارة (4)	0,616**	0,000	دال
العبارة (2)	0,750**	0,000	دال	العبارة (5)	0,758**	0,000	دال
العبارة(3)	0,647**	0,000	دال	العبارة (6)	0,672**	0,000	دال

في مخرجات برنامج SPSS تدل النجمتان (**) على وجودل الدلالة الإحصائية وغيابها على عدم وجود دلالة الإحصائية

قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P–value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي. بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26 .

يعرض الجدول أعلاه النتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Corrélation) بين كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه وهذا من أجل معرفة مدى صدق اتساق الداخلي لعبارات كل محور من محاور الاستبيان لما وضعت لقياسه، وفيما يلي تعليق على نتائج الجدول أعلاه حيث نلاحظ أنه:

- بالنسبة لعبارات **المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين**، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها، حيث أن علاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Corrélation) في كل قيم عبارات المحور هي أقل من 0.05، كما أن معظم قيم معاملات الارتباط (Pearson Corrélation) هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه، فهي محصورة بين (أعلى قيمة 0.838 لدى العبارة رقم 06 واقل قيمة 0.712 لدى العبارة رقم 04). ومنه عبارات **المحور الأول: المتعلق بقياس الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة لعبارات **المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين**، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Corrélation) في كل قيم عبارات المحور هي أقل من 0.05، كما أن معظم قيم معاملات الارتباط (Pearson Corrélation) هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه، فهي محصورة بين (اعلي قيمة 0.802 لدى العبارة رقم 02 واقل قيمة 0.611 لدى العبارة رقم 04). ومنه عبارات **المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة لعبارات **المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح**، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Corrélation) في كل قيم عبارات المحور هي أقل من 0.05، كما أن معظم قيم معاملات الارتباط (Pearson Corrélation) هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه، فهي محصورة بين (اعلي قيمة 0.747 لدى العبارة رقم 04 واقل قيمة 0.596 لدى العبارة رقم 04). ومنه عبارات **المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

- بالنسبة لعبارات **المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة**، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم (Pearson Corrélation) في كل قيم عبارات المحور هي أقل من 0.05، كما أن معظم قيم معاملات الارتباط (Pearson Corrélation) هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه، فهي محصورة بين (اعلي قيمة 0.828 لدى العبارة رقم 02 واقل قيمة 0.661 لدى العبارة رقم 05). ومنه عبارات **المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبي** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.
- بالنسبة لعبارات **المحور الخامس :الإفصاح المحاسبي و مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**، تمتاز بالاتساق الداخلي مع محورها حيث أن العلاقة الارتباط بينهما دالة إحصائيا إذ أن قيمة SIG (القيمة الاحتمالية) لقيم(Pearson Corrélation)في كل قيم عبارات المحور هي أقل من 0.05،كما أن معظم قيم معاملات الارتباط (Pearson Corrélation) هي مرتفعة وموجبة مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه، فهي محصورة بين (اعلي قيمة0.758 لدى العبارة رقم 05 واقل قيمة 0.616 لدى العبارة رقم 04).ومنه عبارات **المحور الخامس :الإفصاح المحاسبي و مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة** صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

خلاصة الصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان من خلال تطبيق معامل الارتباط بيرسون: تبين لنا من خلال النتائج السابقة أن كل عبارات محاور الاستبيان والمتعلق بمعالجة مشكل الدراسة تتميز بالصدق والاتساق الداخلي، أي أن عبارات أداة الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه ومنه يمكن اعتماد على بيانات العينة في الإجابة عن الإشكالية.

2–صدق الاتساق البنائي: من خلال معامل ارتباط بيرسون

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط درجة الكلية لكل بعد مع الدرجة الكلية للقسم الذي ينتمي إليه، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3–4): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

أبعاد ومحاور الاستبيان			الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان يساوي=		
			Pearson Corrélation	Sig	النتيجة
محاور أداة الدراسة	01	**المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين**	0,898**	0,000	دال
	02	**المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين**	0,741**	0,000	دال
	03	**المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح**	0,912**	0,000	دال
	04	**المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة**	0,772**	0,000	دال
	05	**المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**	0,889**	0,000	دال
في مخرجات برنامج SPSSتدل النجمتان (**) على وجودل الدلالة الإحصائية وغيابها على عدم وجود دلالة الإحصائية					
قاعدة الدلالة الإحصائية: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P–value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة، 0.05 فانه يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج26 SPSS.V .

التعليق على الجدول أعلاه: يعرض الجدول أعلاه النتائج الارتباطات الثنائية لمعامل (Pearson Corrélation) بين كل من الدرجة الكلية لإجمالي عبارات كل محور مع الدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان(أداة الدراسة) إليه، وهذا من أجل معرفة مدى صدق الاتساق الداخلي لعبارات كل محور من محاور الاستبيان لما وضعت لقياسه، وفيما يلي تعليق على النتائج الجدول أعلاه، حيث نلاحظ أنمعاملات الارتباط (Pearson Corrélation) ذات دالة إحصائية، حيث أن قيمةSIG أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه تعتبر محاور أداة الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه.

الفرع الخامس: ثبات الاستبيان

ثبات الاستبيان يعرف على أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس المجموعة في نفس الظروف، وبمعنى أخر لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت نفس درجة الاتساق، أي أن درجته لا تتغير جوهريا بالتكرار، أي أن مفهوم الثبات يعني أن يكون الاختبار قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين على نفس المجموعة.

ولتوضيح معنى الثبات نفترض أنه تم إجراء استقصاء معين على مجموعة من المتدربين على برنامج ما، ثم تم رصد درجات كل متدرب في هذا الاستقصاء، وبعد فترة تم إعادة إجراء نفس الاختبار على نفس هذه المجموعة ورصدت أيضا درجات كل متدرب فيها، ودلت النتائج على أن الدرجات التي حصل عليها المتدربون في المرة الأولى لتطبيق الاستقصاء، هي نفسها الدرجات التي حصل عليها هؤلاء المتدربون في المرة الثانية. وبناء عليه نستنتج بأن نتائج الاستقصاء ثابتة تماما بمعنى أكثر دقة. (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 141)

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور وأبعاد الاستبيان الدراسة، من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ، حيث من أكثر مقاييس الثبات استخداما من طرف الباحثين، حيث يقيس درجة ثبات عبارات الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصول على نفس النتائج أو الاستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة. ومجالات المختلفة لدرجة الثبات ل معامل Cronbach's Alpha (Carricano & Poujol, 2009, p. 53):

جدول رقم (3–5): مجالات درجة الثبات الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	التعليق
α أقل من 0.6	غير كافية
0.65>Alpha>0.6	ضعيفة
0.70>Alpha>0.65	مقبولة نوعا ما
0.85>Alpha>0.70	حسنة
0.90>Alpha>0.85	جيدة
α أكبر من 0.9	ممتازة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Carricano & Poujol, 2009, p. 53)

من خلال ما سبق يمكن تقييم معامل الثبات للاستبيان المعد كأداة للدراسة من خلال تقييم كل محور على حدا، ثم المحاور مجتمعة بالاعتماد على اختبار كرونباخ ألفا:

جدول رقم (3–6): تقييم قيمة معامل Cronbach's Alpha للاستبيان

أبعاد ومحاور الاستبيان			Cronbach's Alpha		
			معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	النتيجة
محاور أداة الدراسة	01	**المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين**	0.856	06	ثابت
	02	**المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين**	0.713	04	ثابت
	03	**المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح**	0.739	06	ثابت
	04	**المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي والمنهج الأخلاقي للمحاسبة**	0.798	05	ثابت
	05	**المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**	0.770	06	ثابت
جميع عبارات الاستبيان			0.934	27	ثابت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يعرض الجدول أعلاه النتائج حسب قيم(Cronbach's Alpha) لكل مجموعة من عبارات كل محور من محاور الاستبيان الذي تنتمي إليه، وهذا من أجل معرفة مدى تمتع عبارات كل محور بدرجة الثبات في النتائج حتى لو أعيد توزيع الاستبيان خلال فترات زمنية مختلفة، وفيما يلي تعليق على نتائج الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن كل قيم معامل ألفا كرومباخ (Cronbach's Alpha) ذات قيم مقبولة إحصائيا وهي أكبر من العتبة(α أكبر من 0.6)وأن القيمة الإجمالية لجميع عبارات الاستبيان بلغت(0.934) في حين قيم (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان محصورة بين(أعلى قيمة0.856 لدى المحور رقم01 وأقل قيمة 0.713 لدى المحور رقم 02)، حيث أن معامل ألفا كرونباخ كل ما كانت قيمته قريبة من 01 دل ذلك على وجود ثبات مرتفع جدا، يطمئن على ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد على بيانات الاستبيان في قياس متغيرات الدراسة ويكون قادرا على أن يحقق دائما ثبات في النتائج، فيما لو ما أعيد تطبيقه في نفس الظروف عبر أزمنة مختلفة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لإجابات وأراء أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة

نسعى من خلال هذا الجزء إلى تحليل نتائج بيانات أداة الدراسة المستخدمة والموزعة على عينة بمجمع صيدال، وبعد اختبار مدى تمتع محاورها بالصدق والثبات والتأكد من أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي كما أشرنا سابقا فإنه سيتم عرض مختلف نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بما فيها متغيرات البيانات الشخصية.

الفرع الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية

اشتملت أداة الدراسة على المحور المتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة بمجمع صيدال (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، المستوى الوظيفي، الوظيفة، العمر والخبرة المهنية) كما هو موضح في الجداول الوصفية التالية من خلال (التكرارات والنسبة%):

01–توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

جدول رقم (3–7): توزيع العينة حسب الجنس

		Frequency	Percent
الجنس	ذكر	49	%42,6
	أنثى	66	%57,4
	Total	115	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نجد أنه قد بلغ عدد المشاركين في الإجابة على مضمون الاستبيان من الذكور 49 فرد بنسبة 42.60%، في حين الإناث 66 فرد بنسبة 57.40% وهذا راجع للصدفة، ويوضح الشكل هذا التوزيع:

الشكل رقم (3–3): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

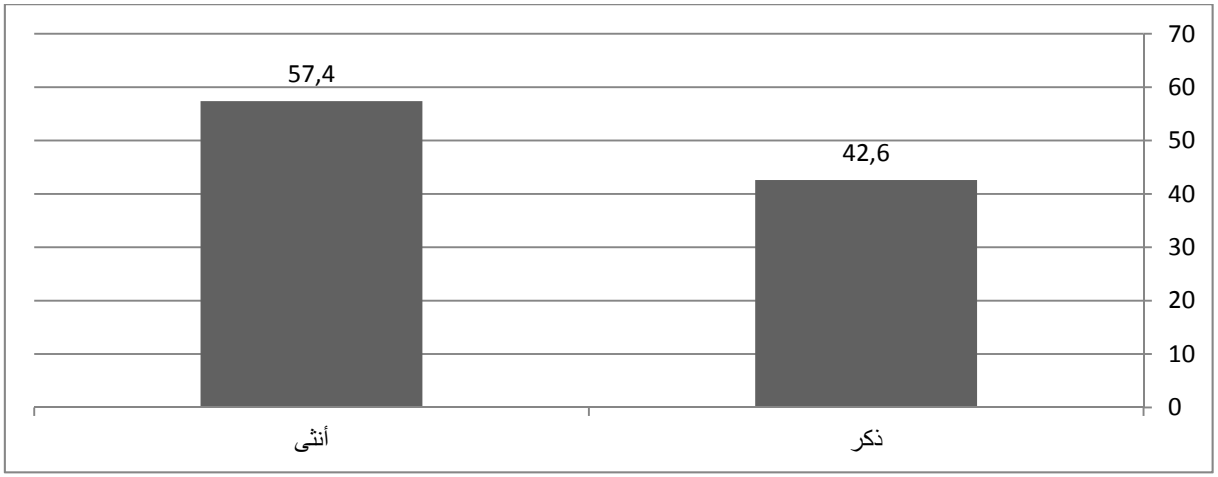

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

02–توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (3–8): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

لمتغير	الفئات	Frequency	Percent
المؤهل العلمي	تقني	3	%2,6
	تقني سامي	29	%25,2
	دكتوراه	4	%3,5
	شهادة دراسات تطبيقية	5	%4,3
	ليسانس	46	%40,0
	ماجستير	6	%5,2
	ماستر	20	%17,4
	مهندس دولة	2	%1,7
	Total	115	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V 26

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم(3–8) أن أغلبية مفردات العينة إما يملكون شهادة ليسانس بنسبة 40% أو تقني سامي بنسبة 25,2% أو ماستر بنسبة 17,4%، وهذا راجع لطبيعة التعيين في هذه المؤسسة، حيث معظم المناصب المتوفرة لديهم هي أعمال لا تحتاج إلى مؤهل علمي كبير، كما أنها توفر مناصب لذوي

الشهادات العليا من ماجستير، دكتوراه ومهندس دولة بنسب متفاوتة على التوالي: 5,2%، 3,5%، 1,7%. هذا ما يعكس المستوى العلمي المرتفع والتخصص لموظفي مؤسسة صيدال المستجوبين، مما وفر للبحث قابلية واستجابة كبيرتين نحو الاستبانة ومقدرة على استيعاب مضمون الأسئلة والهدف منها والتحكم في طريقة الإجابة عليها.

الشكل رقم (3–4): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مؤهل العلمي

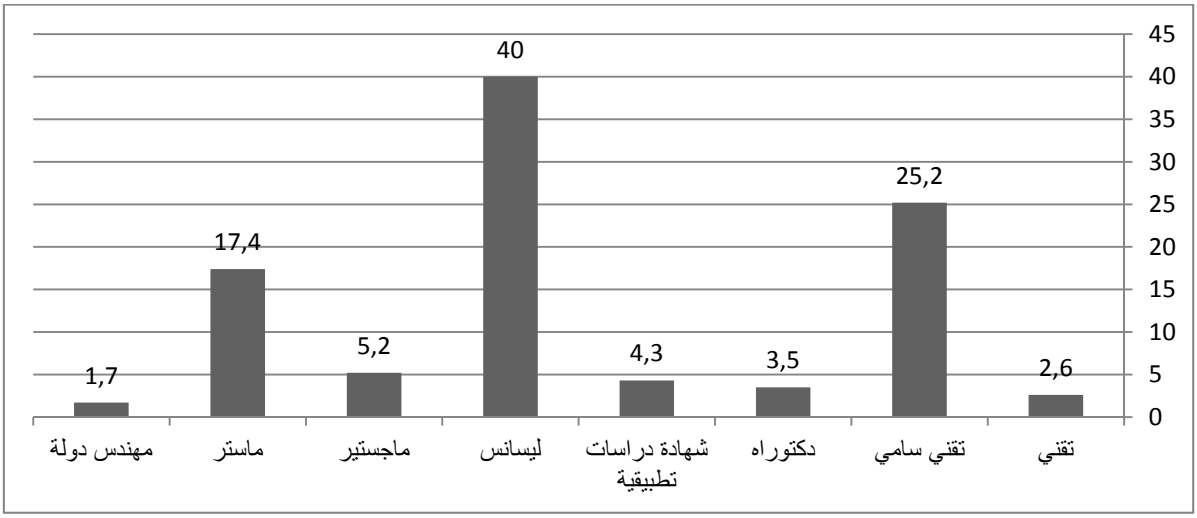

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

03–توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص:

جدول رقم (3–9): توزيع العينة حسب التخصص

المتغير	الفئات	Frequency	Percent
التخصص	الإعلام الآلي	9	7,8
	الصيانة	2	1,7
	سكريتاريا	2	1,7
	علم الاجتماع	1	0,9
	علوم التسيير	26	22,6
	علوم قانونية وإدارية	13	11,3
	محاسبة، تدقيق، مالية	62	53,9
	Total	115	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V 26

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (3–9) أن أغلبية مفردات العينة هم تخصص محاسبة، تدقيق ومالية بنسبة (53,9%) بسبب توجهي إليهم مباشرة، وذلك راجع لطبيعة الموضوع المعتمدة على رأي المحاسبين والمدققين الماليين لدرايتهم الكافية بالإفصاح المحاسبي، يليها مباشرة تخصص التسيير بنسبة (22,6%) وهذا لاحتياجنا لهم في الدراسة في تقييم الحوكمة التي تعتبر النشاط الذي تقوم به الإدارة، كذلك تخصص علوم قانونية وإدارية بنسبة (11,3%) لدرايتهم بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وفي الأخير كانت تخصص الإعلام الآلي، الصيانة والسكرتارية بنسب متفاوتة على التوالي(7,8%)، و(1.7%) لمساعدتهم في تدفق المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة وفي الوقت المناسب. من خلال ما سبق نلاحظ أن معظم المستجوبين هم متخصصين في المحاسبة ومؤهلين لقياس دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية –مجمع صيدال–.

الشكل رقم (3–5): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

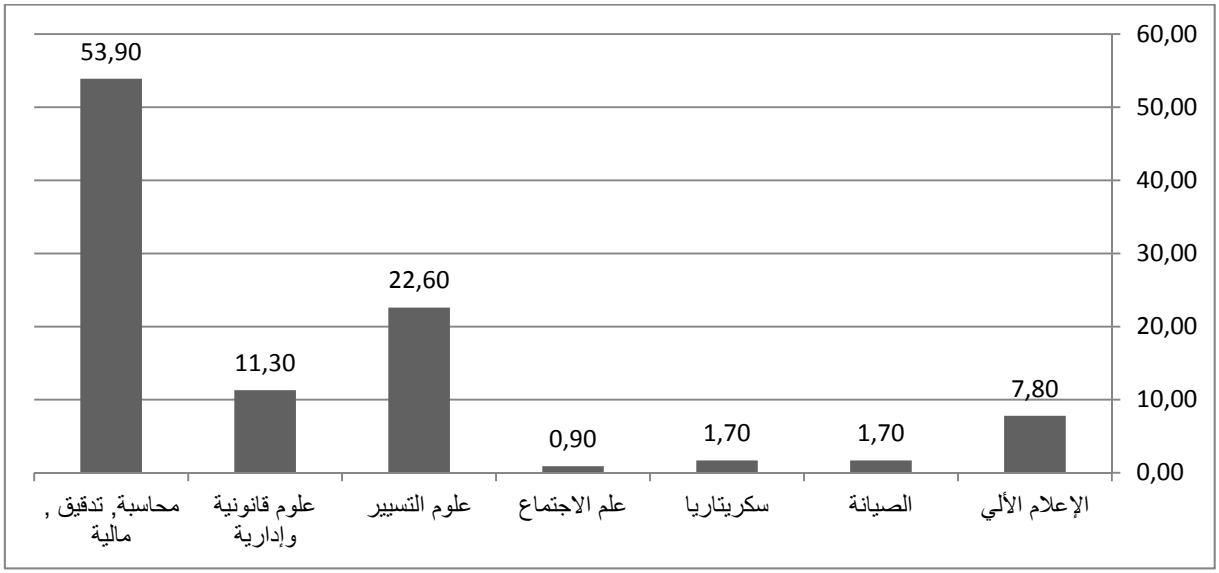

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

04–توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم(3–10): توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

Percent	Frequency		
13	15	مديرية التدقيق الداخلي	**المسمى الوظيفي**
11,3	13	مديرية الشؤون القانونية	
41,7	48	مديرية المالية والمحاسبة	
24,3	28	مديرية المستخدمين	
6,1	7	مديرية الممتلكات والوسائل العامة	
3,5	4	مديرية ضمان الجودة	
100,0	115	Total	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V 26

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هم من مديرية المالية والمحاسبة بنسبة (41,7%)، تليها مديرية المستخدمين بنسبة (24,3%)، ثم مديرية التدقيق الداخلي بنسبة (13%) بالإضافة إلى مديرية الشؤون القانونية بنسبة (11,3%)، وفي الأخير تأتي مديرية ضمان الجودة بنسبة (3,5%).

الشكل رقم (3–6): توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

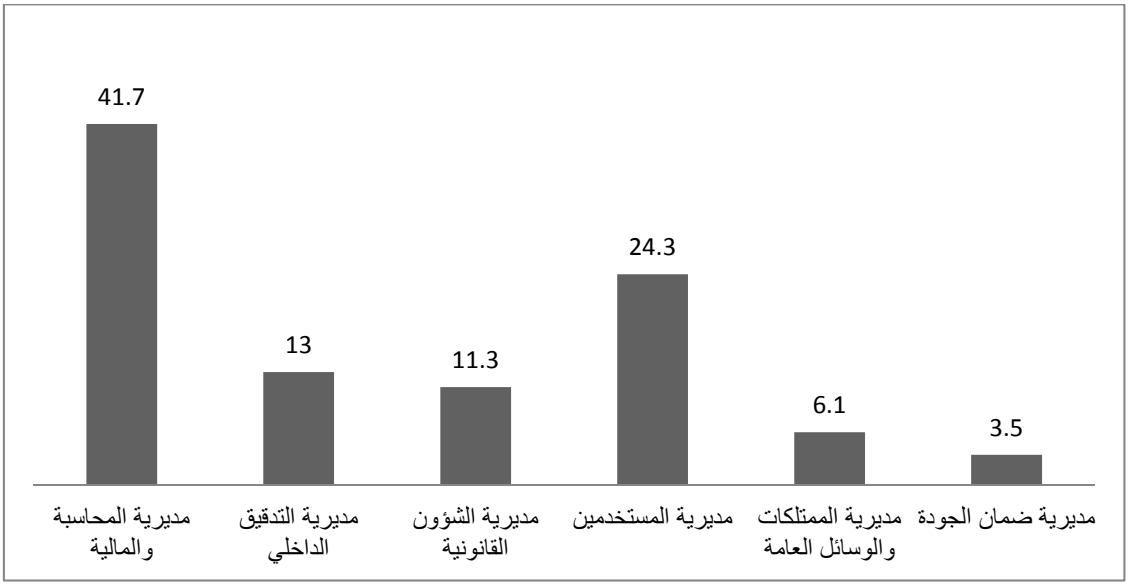

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

05–توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

جدول رقم(3–11): توزيع العينة حسب الوظيفة

			Percent
الوظيفة	إداري	60	52,2
	محاسب	40	34,8
	مدقق	9	7,8
	مدير تنفيذي	5	4,3
	مستشار قانوني	1	0,9
	Total	115	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم(3–11) أن أغلبية مفردات العينة إداريين بنسبة (52.2%) بسبب تواجدهم بنسبة كبيرة في المؤسسة وهذا راجع لطبيعة المؤسسة، تليها مباشرة المحاسبين بسبب توجهي إليهم بنسبة (34.8%)، ثم المدققين بنسبة (7.8%) والمديرين التنفيذيين بنسبة (4.3%) وفي الأخير مستشارين القانونية بنسبة (0.9%)، من خلال ما سبق نلاحظ أن معظم المستجوبين هم متخصصين في المحاسبة ومؤهلين لقياس دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة مؤسسة صيدال.

الشكل رقم(3–7): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

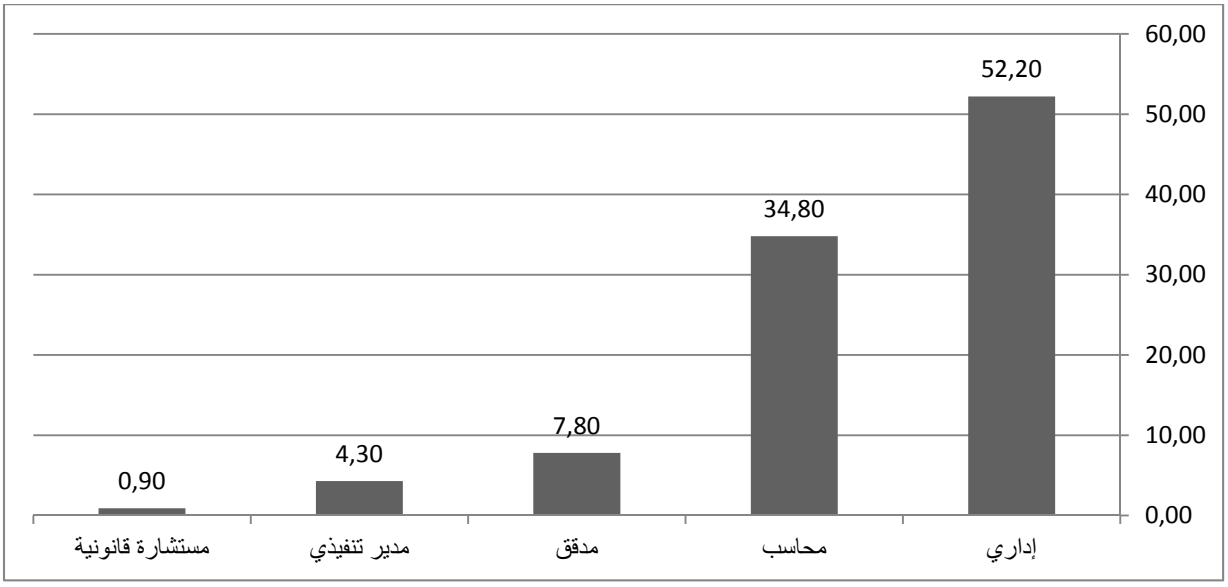

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

06–توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

جدول رقم (3–12): توزيع العينة حسب العمر

Percent	Frequency		
19,1	22	أقلمن 30 سنة	**العمر**
10,4	12	أكثر من50 سنة	
38,3	44	من 30 إلى 40 سنة	
32,2	37	من 41 إلى 50 سنة	
100,0	115	Total	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

نجد أن معظم المستجوبين هم شباب تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة بنسبة 38,3%، و4الى 50 سنة بنسبة 32,2 %، ثم أقل من 30 سنة بنسبة 19,1%، وهذا نظرا لاهتمام مؤسسة صيدال بالطاقات الجديدة القادرة على إعطاء نفس جديد للعمل، كما أنها لا تستغني عن الذين أعمارهم أكبر من 50 الذين قدروا بنسبة 10,4% لدرايتهم الكافية في مجال التدقيق والمحاسبة والمالية وإعطاء خبرتهم للشباب ليكون بذلك تكامل وتناسق في العمل، وهذا ما يعكس قدرة المستجوبين على استيعاب الأسئلة.

الشكل رقم(3–8): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

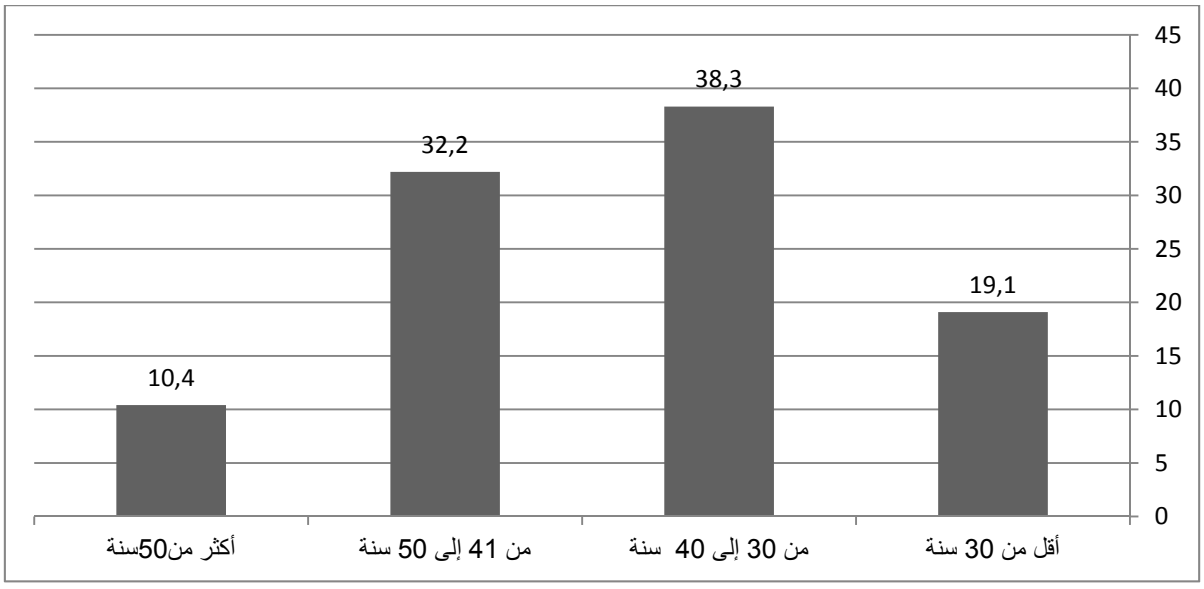

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

07–توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

جدول رقم (3–13): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

		Frequency	Percent
الخبرة المهنية	أقل من5سنوات	20	17,4
	من 5 إلى 10 سنوات	33	28,7
	من 11 إلى 15 سنة	30	26,1
	أكثرمن15سنة	32	27,8
	Total	115	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS.V 26

نلاحظ أن معظم أفراد العينة لديهم خبرةمن 5 إلى 10 سنوات بنسبة (28,7%)، تليها مباشرة الفئةالأكثر من 15 سنة خبرة بنسبة (27,8%) والفئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة (26,1%)، وفي الأخير فئة الأقل من 5 سنوات خبرة بنسبة (17,4%). وهذا ما يعكس الخبرة العالية والتخصص لموظفي مجمع صيدال، مما وفر للبحث قابلية واستجابة كبيرتين نحو الاستبانة ومقدرة على استيعاب مضمون الأسئلة والهدف منها والتحكم في طريقة الإجابة عليها بسبب معرفتهم الكافية حول الإفصاح المحاسبي.

الشكل رقم (3–9): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لإجابات واتجاهات أفراد العينة نحو عبارات ومحاور الاستبيان

قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات كل محور من محاور الاستبيان من خلال تقييم إجاباتهم اتجاه كل عبارة، وهذا من خلال إعداد دليل موافقتهم أو عدم

موافقتهم أو حيادهم، وعليه فانه تم الاعتماد على تحديد الاتجاه العام للمستجوبين على كل عبارة وفق الدليل التالي (طويطي و وعيل، 2014، الصفحات 110–111):

– **المدى العام:** لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة تم حساب المدى:(أعلى درجة في مقياس–أدني درجة في مقياس) =(5–1) =4 وللحصول على طول الخلية الصحيح نقوم بقسمة المدى العام على عدد دراجات الموافقة وذلك على نحو التالي:5/4=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة حيث:

– **المدى* المطلق****: يساوي= (أعلى درجة في مقياس–أدني درجة في مقياس) =(5–1) =4

– **المدى النسبي*****: نحو التالي:5/4=0.8 وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة **[1.80=1+1،0.80]** نحصل على الحد الأعلى وهكذا مع كل درجات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف مشترك لإجمالي أفراد العينة حيث:

الجدول رقم (3–14): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

بدائل القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقياس ليكرت (LikertScale)

– إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **[1–1.80]** فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة جدا؛

***المدى**: يعتبر المدى كأحد مقاييس التشتت وله استخدامات عدة، حيث يمكن استخدامه كمقياس لدراسة الفارق بين أقصى قيمتين في المتغير المدروس، وهو ما يصطلح عليه بالمدى المطلق، كما يمكن استخدامه لتحديد حدود المتوسط الحسابي كدليل للموافقة أو الرضى أو بسحب تسمية بدائل المتغير، وهو الاستخدام الشائع الاستخدام لهذا المقياس في البحوث الميدانية نقلا عن مرجع: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 224)

****المدى المطلق**: يعبر عن المدى بين أقصى قيمة وأنى قيمة في بيانات مفردات متغير الدراسة ويتم حسابه باستخدام العلاقة التالية: $R=V_{max}-V_{min}$ نقلا عن مرجع: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 224)

*****المدى النسبي** لإعادة تصنيف مستويات القياس: قد يحتاج الباحث في عديد الحالات الى إعادة تصنيف مستويات القياس لعبارات الاستبيان الى عدد فئات اقل، حيث يتم تنفيذ ذلك بتطبيق علاقية مقياس المدى النسبي $P=\frac{V_{max}-V_{min}}{K}$، فعلا سبيل المثال إذا كانت أسئلة الاستبيان تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، ويرغب الباحث في إعادة تصميمها وفق سلم الدرجات الثلاثة، فان يتم قسمة المدى المطلق على 03 مستويات (منخفض، متوسط، مرتفع) نقلا عن مرجع: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان – تطبيقات عملية على برنامج EXCEL-، 2018، صفحة 227)

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **[1.81– 2.60]** فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة منخفضة؛
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **[2.61– 3.40]** فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة متوسطة؛
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **[3.41– 4.20]** فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية؛
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الاستبيان ما بين **[4.21–5]** فان هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل درجة عالية جدا.
- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار اقل قيمة للانحراف معياري بينهما.
- بينما يدل الوزن النسبي للعبارة والذي يساوي (المتوسط الحسابي لكل عبارة تقسيم عدد البدائل مقياس ليكرت) وفق العلاقة التالية (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 211): $\overline{X}(\%) = \frac{\overline{X}}{K} * 100$

01. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول والمتعلق بمستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال

جدول رقم (3–15): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

العبارة		المتوسط الحسابي	(δ)الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
		(x̄)Mean	Std. Deviation			
رقم (01)	تعمل شركتكم على حماية أموال المساهمين بالدرجة الأساس، من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة.	4,03	0,789	80,52	01	درجة عالية
رقم (05)	يحصل حملة الأسهم على المعلومات الكافية والصحيحة التي تسمح بالتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية بشكل سليم في الشركة.	4,03	0,912	80,52	02	درجة عالية
رقم (03)	تلتزم إدارة الشركة بكل متطلبات الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر، حيث تساهم الشركة في حماية حقوق المستثمرين من خلال إرساء متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم وبورصة الأسهم للتشجيع على الإفصاح.	3,97	0,712	79,30	03	درجة عالية
رقم (06)	يساهم الإفصاح المحاسبي في شركتكم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الاطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهم.	3,97	0,863	79,30	04	درجة عالية
رقم (04)	يعمل المحاسبين في الشركة على تحسين التنظيمات المحاسبية والإفصاح لمراقبة الحسابات التي تقلل من إمكانية تسجيل المدراء للمعاملات الاقتصادية لا تكون في مصلحة الملاك.	3,90	0,912	77,91	05	درجة عالية
رقم (02)	تمنح الشركة لكل أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال.	3,83	0,837	76,70	06	درجة عالية
مستويات تطبيق الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال		3,9536	0,64116	79,07		عالية
مقدار الخطأ المعياري (*) الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0,05979)						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26 .

(*)– **الخطأ المعياري:** يقيس مقدار الخطأ الموجود في الوسط الحسابي، وبالتالي فهو دلالة على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع، بمعنى دقة المتوسط في تمثيل مركز البيانات ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري للعينة على الجذر التربيعي لحجم العينة نقلًا عن: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 220).

يعرض الجدول أعلاه النتائج حسب قيم المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبة للمتوسط الحسابي لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم(موافق تماما، موافق) أو عدم موافقتهم(غير موافقون، غير موافقون تماما) أو محايدين اتجاه عبارات المحور الأول المتعلق بقياس مستويات **الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال**، حيث وجدنا أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور بلغ (3.953) بانحراف معياري قدره(0.641)، وهو يشير إلى درجة تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (0.059=Std. ErrorMean) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل اتجاهات أفراد العينة بنسبة موافقة قدرت ب(79.07%) والتي تعكس المستوى العالي للإفصاح المحاسبي ومدى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال هو بدرجة عالية وفيما يلي ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمجمع صيدال حسب وجهة نظرهم كما يلي:

الشكل رقم (3–10): تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الأول لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال

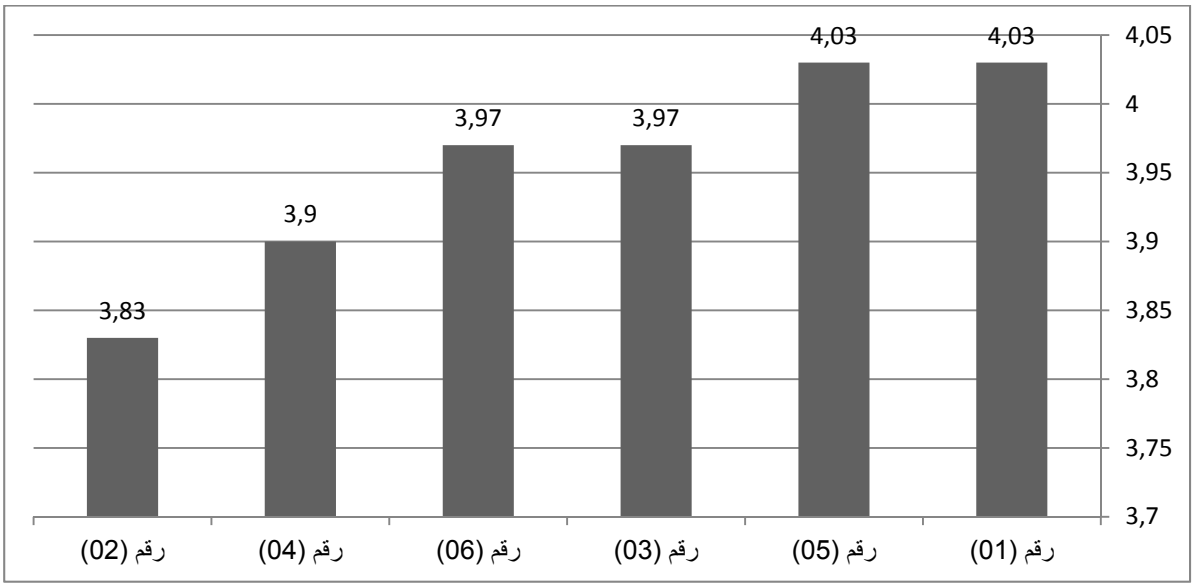

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Excel.V.2013.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم01 [تعمل شركتكم على حماية أموال المساهمين بالدرجة الأساس، من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الأولى من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4.03 وبانحراف معياري قدره: 0.789، وقيمة المتوسط الحسابي

العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 80.52%على أنه يعمل مجمع صيدال على حماية أموال المساهمين بالدرجة الأساس، من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم05 [يحصل حملة الأسهم على المعلومات الكافية والصحيحة التي تسمح بالتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية بشكل سليم في الشركة]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 4.03 وبانحراف معياري قدره: 0.912، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 80.52%على أن مجمع صيدال يحصل بدرجة عالية حملة الأسهم على المعلومات الكافية والصحيحة التي تسمح بالتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية بشكل سليم في الشركة حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم03 [تلتزم إدارة الشركة بكل متطلبات الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر، حيث تساهم الشركة في حماية حقوق المستثمرين من خلال إرساء متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم وبورصة الأسهم للتشجيع على الإفصاح]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.97 وبانحراف معياري قدره: 0.712، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 79.30%على أن إدارة مجمع صيدال تلتزم بدرجة عالية من حيث كل متطلبات الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر، حيث تساهم الشركة في حماية حقوق المستثمرين من خلال إرساء متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم وبورصة الأسهم للتشجيع على الإفصاح حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم06 [يساهم الإفصاح المحاسبي في شركتكم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الاطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهم]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.97 وبانحراف معياري قدره: 0.863، وقيمة المتوسط

الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 79,30%على أنهيساهم الإفصاح المحاسبي بدرجة عالية بمجمع صيدال تلتزم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الاطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهمحسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم04 [يعمل المحاسبين في الشركة على تحسين التنظيمات المحاسبية والإفصاح لمراقبة الحسابات التي تقلل من إمكانية تسجيل المدراء للمعاملات الاقتصادية لا تكون في مصلحة الملاك]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الخامسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.90 وبانحراف معياري قدره:0.912، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 77.91%على أنه يعمل المحاسبين بدرجة عالية في مجمع صيدال على تحسين التنظيمات المحاسبية والإفصاح لمراقبة الحسابات التي تقلل من إمكانية تسجيل المدراء للمعاملات الاقتصادية لا تكون في مصلحة الملاك حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم02 [تمنح الشركة لكل أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة السادسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.83 وبانحراف معياري قدره:0.837، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 76.70%على أن يمنح مجمع صيدال لكل أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال وهذا بدرجة عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يضمن للمساهمين والمستثمرين حقوقهم في المنشأة بصفتهم من المصادر الأساسية في التمويل وتوفير رؤوس الأموال للشركات، بحيث يعتمد أغلبهم على البورصة لتزويدهم بالحماية الكافية وتوفير المعلومات الهامة في الوقت المناسب من جهة، ومن جهة أخرى يعمل في إتاحة الفرصة للمساهمين في حضور الجمعيات العامة من خلال المشاركة

والتصويت. فالإفصاح المحاسبي يعتبر أداة رقابية يفعل نظام حوكمة الشركات من خلال الاطلاع على القوائم المالية المفصح عنها وكذلك حقوقهم في نقل وتحويل ملكية الأسهم في الوقت المناسب.

02. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني والمتعلق بمستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال

جدول رقم (3–16): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

العبارة		المتوسط الحسابي $(\bar{x})$Mean	(δ)الانحراف المعياري Std. Deviation	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي(%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (01)	تحترم شركتكم حقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم.	3,99	0,800	79,83	01	درجة عالية
رقم (03)	تعامل شركتكم أصحاب الملكية الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة كمنح حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح المحاسبي عن وجود أية مصالح خاصة بهم.	3,88	0,715	77,57	02	درجة عالية
رقم (02)	توفر الشركة المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم وتحدد المسؤوليات والواجبات وحقوق إدارة الشركة، عن طريق موقعها الالكتروني.	3,77	1,001	75,48	03	درجة عالية
رقم (04)	تمنع مؤسستكم تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية.	3,75	0,804	74,96	04	درجة عالية
مستويات الإفصاح المحاسبي وتطبيق المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال		3,8478	0,61299	76,96	عالية	
مقدار الخطأ المعياري (*) الموجود في المتوسط الحسابي (Std. Error Mean=0,05716)						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26 .

التعليق على الجدول أعلاه: يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم

(*) –الخطأ **المعياري**: يقيس مقدار الخطأ الموجود في الوسط الحسابي، وبالتالي فهو دلالة على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع، بمعنى دقة المتوسط في تمثيل مركز البيانات ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري للعينة على الجذر التربيعي لحجم العينة نقلًا عن: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 220).

(موافق تماما، موافق) أو عدم موافقتهم (غير موافقون، غير موافقون تماما) أو محايدين اتجاهعبارات المحور الثاني: المتعلق بقياس مستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال، حيث من نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور بلغ:3.847 ، وبانحراف معياري قدره:0.612، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0.057) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون بنسبة 76.96% على أن مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال هو بدرجة عالية وفيما يلي ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمجمع صيدال حسب وجهة نظرهم كما يلي:

الشكل رقم (3–11): تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الثاني لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال

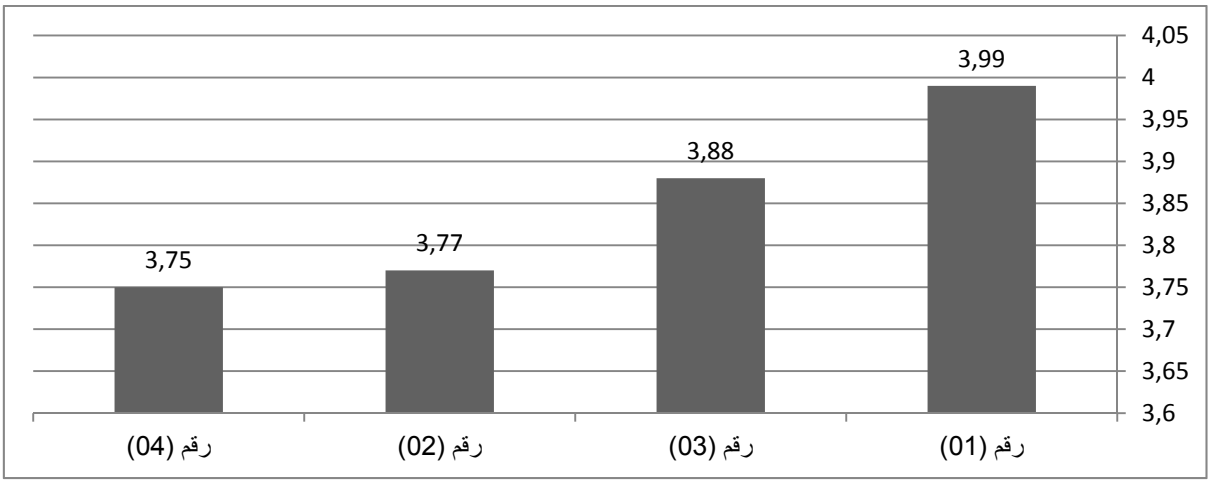

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Excel.V.2013.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم01 [تحترم شركتكم حقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم.]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الأولى من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.99 وبانحراف معياري قدره:0.800، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 79.83%على أن مجمع صيدال يحترم حقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم.بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم03 [تعامل شركتكم أصحاب الملكية الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة كمنح حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح المحاسبي عن وجود أية مصالح خاصة بهم]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.88 وبانحراف معياري قدره:0.715، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 77.57%على أن تعامل مجمع صيدال بدرجة عالية أصحاب الملكية الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة كمنح حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح المحاسبي عن وجود أية مصالح خاصة بهم.حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم02 [توفر الشركة المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم وتحدد المسؤوليات والواجبات وحقوق إدارة الشركة، عن طريق موقعها الالكتروني]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.77 وبانحراف معياري قدره:1.001، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 75.48%على أن مجمع صيدال يوفر بدرجة عالية المعلومات التي تمتاز بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم وتحدد المسؤوليات والواجبات وحقوق إدارة الشركة، عن طريق موقعها الالكتروني حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم04 [تمنع مؤسستكم تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.75 وبانحراف معياري قدره:0.804، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 74.96%على أن الإفصاح المحاسبي يساهم بدرجة عالية بمجمع صيدال حيث يعمل على تفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الاطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهم حسب وجهة نظر المستجوبين.

من خلال ما سبق توصلنا إلى إيصال معلومات كافية وواضحة ومفهومة للمساهمين من نفس الفئة، بما في ذلك احترام حقوق المساهمين يحقق المعاملة العادلة للمستثمرين والمساهمين في المنشأة،

فالإفصاح المحاسبي يضمن ذلك من خلال تقديم القوائم المالية بصورة صحيحة وسليمة ويزيد من ثقة المستثمرين في المنشأة، ويمنح لهم حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالإفصاح عن ذلك، هذا يوضح وجود أية مصلحة خاصة بهم سواء كانت مادية أو عملية أو موضوع يمس الشركة بطريقة مباشرة.

03. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث والمتعلق بمستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال

جدول رقم (3–17): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

	العبارة	المتوسط الحسابي (x̄)Mean	الانحراف المعياري (δ) Std. Deviation	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (06)	مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في المؤسسة.	3,99	0,832	79,83	01	درجة عالية
رقم (05)	تطبق شركتكم لإجراءات والسياسات المحاسبية المعمول بها في الجزائر في عرض نتائج نشاطها.	3,97	0,783	79,30	02	درجة عالية
رقم (01)	يشارك أصحاب المصالح في إرساء مبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOCDEالتي تمنحهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك في مؤسستكم.	3,78	0,711	75,65	03	درجة عالية
رقم (03)	يؤثر الإفصاح المحاسبي على التمثيل في مجلس الإدارة أو المشاركة في صنع السياسات المحاسبية والمالية بين فروع المجمع من خلال المشاركة في الملكية.	3,73	0,741	74,61	04	درجة عالية
رقم (04)	تفصح الشركة عن الحوافز والامتيازات الممنوحة للمدراء التنفيذيين، الامتيازات قصيرة الأجل للعمال، منح التقاعد والمزايا المرتبطة بحقوق الملكية.	3,70	0,957	73,91	05	درجة عالية
	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري (δ)	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (02)	تطبق شركتكم الإفصاح المحاسبي لفائدة أصحاب المصالح، هذا ما يؤثر في عملية صنع القرارات المالية والتشغيلية.	3,64	0,840	72,87	06	درجة عالية
مستويات تطبيق الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال		3,8014	0,53662	76,03	عالية	

مقدار الخطأ المعياري (*) الموجود في المتوسط الحسابي (0,05004=Std. ErrorMean)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26

التعليق على الجدول أعلاه: يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبة للمتوسط الحسابي، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم(موافق تماما، موافق) أو عدم موافقتهم(غير موافقون، غير موافقون تماما) أو محايدين اتجاه عبارات المحور **الثالث**: المتعلق بقياس مستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال، حيث من نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور بلغ:3.8014 ، وبانحراف معياري قدره:0.536، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0.050) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون بنسبة 76.03% على أن مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال هو بدرجة عالية وفيما يلي ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمجمع صيدال حسب وجهة نظرهم كما يلي:

الشكل رقم(3–12): تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الثالث لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال

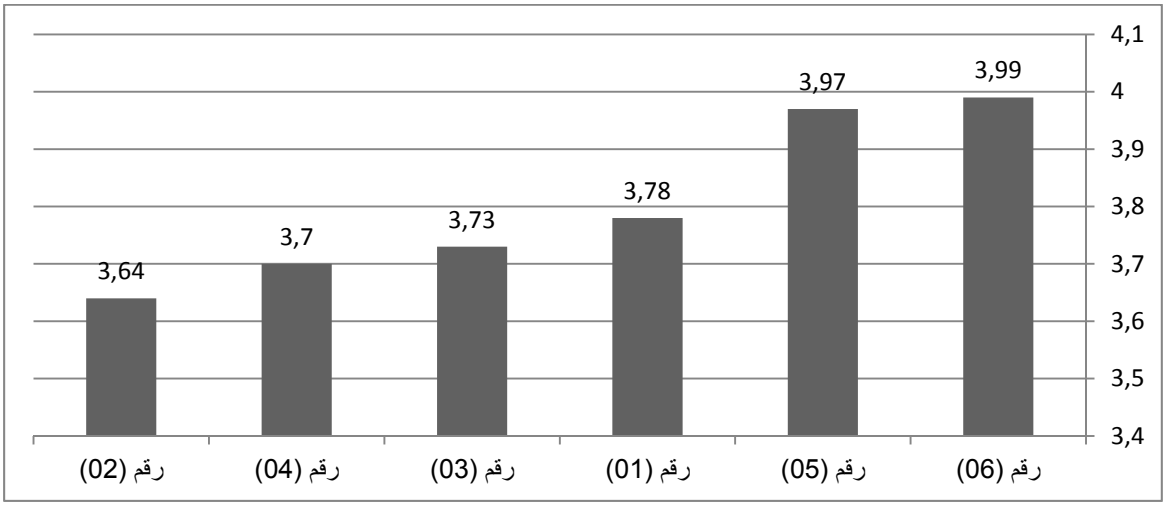

(*)– الخطأ المعياري: يقيس مقدار الخطأ الموجود في الوسط الحسابي، وبالتالي فهو دلالة على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع، بمعنى دقة المتوسط في تمثيل مركز البيانات ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري للعينة على الجذر التربيعي لحجم العينة نقلًا عن : (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Excel.V.2013.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم06 [مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في المؤسسة]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الأولى من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.99 وبانحراف معياري قدره: 0.832، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 79.83%على أنه مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في مجمع صيدال بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم05 [تطبق شركتكم لإجراءات والسياسات المحاسبية المعمول بها في الجزائر في عرض نتائج نشاطها]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.97 وبانحراف معياري قدره: 0.783، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 79.30%على أنه يطبق مجمع صيدال الإجراءات والسياسات المحاسبية المعمول بها في الجزائر في عرض نتائج نشاطها بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم01 [يشارك أصحاب المصالح في إرساء مبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOCDE التي تمنحهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك في مؤسستكم]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.78 وبانحراف معياري قدره: 0.711، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 75.65%على أنه يشارك أصحاب المصالح في إرساء مبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDEالتي تمنحهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك في مجمع صيدال بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم06 [يؤثر الإفصاح المحاسبي على التمثيل في مجلس الإدارة أو المشاركة في صنع السياسات المحاسبية والمالية بين فروع المجمع من خلال المشاركة في الملكية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ: 3.73 وبانحراف معياري قدره: 0.741، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 74.61%على أنه يؤثر الإفصاح المحاسبي على التمثيل في مجلس الإدارة أو المشاركة في صنع السياسات المحاسبية والمالية بين فروع المجمع من خلال المشاركة في الملكية بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم04 [تفصح الشركة عن الحوافز والامتيازات الممنوحة للمدراء التنفيذيين، الامتيازات قصيرة الأجل للعمال، منح التقاعد والمزايا المرتبطة بحقوق الملكية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الخامسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.70 وبانحراف معياري قدره:0.957، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 73.91%على أن مجمع صيدال يفصح عن الحوافز والامتيازات الممنوحة للمدراء التنفيذيين، الامتيازات قصيرة الأجل للعمال، منح التقاعد والمزايا المرتبطة بحقوق الملكية.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم02 [تطبق شركتكم الإفصاح المحاسبي لفائدة أصحاب المصالح، هذا ما يؤثر في عملية صنع القرارات المالية والتشغيلية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة السادسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.64 وبانحراف معياري قدره:0.840، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 72.87%على أن الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال يعمل لفائدة أصحاب المصالح، هذا ما يؤثر في عملية صنع القرارات المالية والتشغيلية.

من خلال ما سبق تأكدنا من أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر المرجع والمرتكز الأساسي والأول للإفصاح المحاسبي، فيؤثر هذا الأخير في صنع السياسات المحاسبية وأي قرار في المؤسسة الذي بدوره يوضع من قبل أصحاب المصالح أي البنوك، العاملين، حملة المستندات، الموردين والعملاء ويتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة لتشجيع

التعاون بين المؤسسة وأصحاب المصالح الذي يخلق فرص عمل ويحقق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس سليمة وواضحة.

04. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع والمتعلق بمستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة بمجمع صيدال

جدول رقم (3–18): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع

العبارة		المتوسط الحسابي (x̄)Mean	(δ)الانحراف المعياري Std. Deviation	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (04)	يلتزم المحاسب بمبدأ السلوك المهني عند تنفيذ مختلف العمليات المحاسبية والإشراف عليها فالالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية.	4,14	0,699	82,78	01	درجة عالية
رقم (01)	يلتزم المحاسبون في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية.	4,14	0,736	82,78	02	درجة عالية
العبارة		المتوسط الحسابي	(δ)الانحراف المعياري	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي (%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (03)	يلتزم المحاسب في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المحاسبية المنصوص عليها، مما يساهم في الاعتراف والمعالجة والإفصاح عن مختلف الأحداث الاقتصادية.	4,10	0,654	82,09	03	درجة عالية
رقم (02)	توفر شركتكم التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة.	4,06	0,776	81,22	04	درجة عالية
رقم (05)	يفعل مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التزام المحاسب بمبدأ الكفاءة والعناية المهنية ومبدأ السلوك المهني ومبدأ الشفافية.	4,03	0,668	80,52	05	درجة عالية
مستويات تطبيق الإفصاح المحاسبي ومبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة بمجمع صيدال		4,0939	0,52671	81,88		عالية
مقدار الخطأ المعياري (*) الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0,04912)						

(*) –الخطأ المعياري: يقيس مقدار الخطأ الموجود في الوسط الحسابي، وبالتالي فهو دلالة على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع، بمعنى دقة المتوسط في تمثيل مركز البيانات ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري للعينة على

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج26 SPSS.V

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم(موافق تماما، موافق) أو عدم موافقتهم(غير موافقون، غير موافقون تماما) أو محايدين، فاتجاه عبارات المحور الرابع المتعلق بقياس مستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة بمجمع صيدال، حيث نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور بلغ:4.093 ، وبانحراف معياري قدره:0.526، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0.049) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون بنسبة 81.88% على أن مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة بمجمع صيدال هو بدرجة عالية وفيما يلي ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بمجمع صيدال حسب وجهة نظرهم كما يلي:

الشكل رقم (3–13): تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الرابع لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال

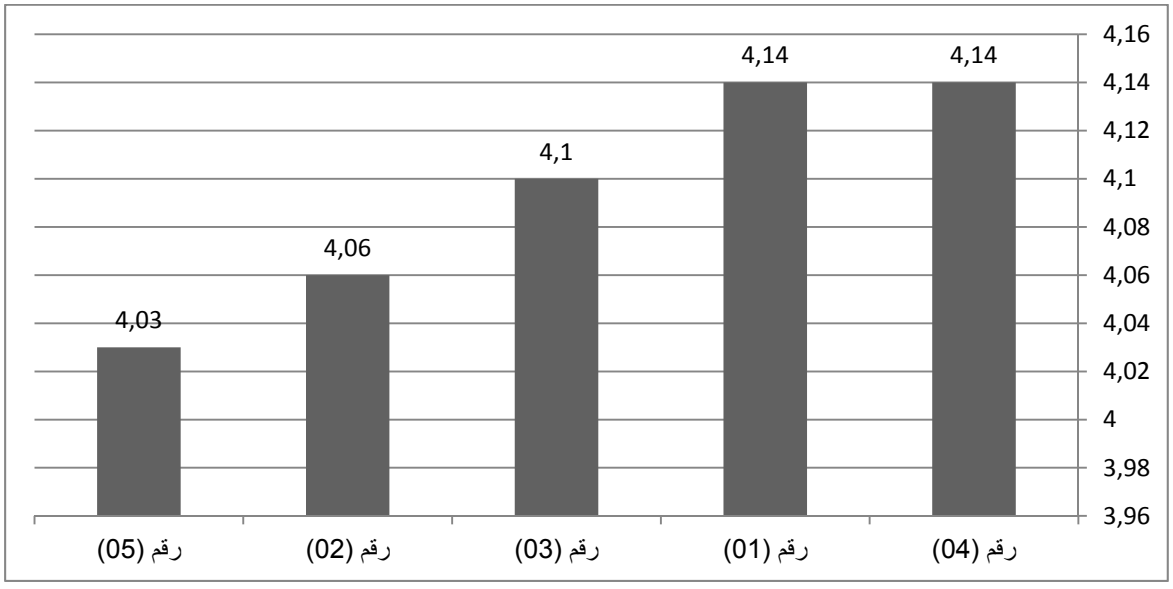

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Excel.V.2013.

الجذر التربيعي لحجم العينة نقلًا عن: (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 220).

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم04 **[يلتزم المحاسب بمبدأ السلوك المهني عند تنفيذ مختلف العمليات المحاسبية والإشراف عليها فالالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الأولى من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.14 وبانحراف معياري قدره:0.699، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 82.78%على أنه يلتزم المحاسب بمبدأ السلوك المهني عند تنفيذ مختلف العمليات المحاسبية والإشراف عليها فالالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم01 [يلتزم المحاسبون في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.14 وبانحراف معياري قدره:0.736، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 82.78%على أنه يلتزم المحاسبون في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم03 [يلتزم المحاسب في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المحاسبية المنصوص عليها، مما يساهم في الاعتراف والمعالجة والإفصاح عن مختلف الأحداث الاقتصادية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.10 وبانحراف معياري قدره:0.654، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 82.09%على أنه يلتزم المحاسب في مجمع صيدال بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المحاسبية المنصوص عليها، مما يساهم في الاعتراف والمعالجة والإفصاح عن مختلف الأحداث الاقتصادية بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم02 [توفر شركتكم التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.06 وبانحراف معياري قدره:0.776، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 81.22%على أن مجمع صيدال يضمن توفير التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة وبدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم05 [يفعل مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التزام المحاسب بمبدأ الكفاءة والعناية المهنية ومبدأ السلوك المهني ومبدأ الشفافية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الخامسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.03 وبانحراف معياري قدره:0.668، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 80.52%على أنه يفعل مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التزام المحاسب بمبدأ الكفاءة والعناية المهنية ومبدأ السلوك المهني ومبدأ الشفافية.

نستنتج من خلال ما سبق أن التزام المحاسبيين في المؤسسة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق مبدأ الإطار الفعال لحوكمة الشركات، أي شق القانوني للحوكمة الرشيدة الذي يظهر جليا في القوائم والتقارير المالية، فيضمن المعاملة المتساوية لكل الأطراف المعنية فمثلا التقارير المحاسبية تعكس صورة المنشأة، وبالتالي فالتزام المحاسبين بمبدأ السلوك المهني يزيد من فعالية نظام الحوكمة الذي يفعله الإفصاح المحاسبي، والذي بدوره يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ حوكمة الشركات التي نصت عليه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

5. عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس والمتعلق بمستويات الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال

جدول رقم (3–19): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس

العبارة		المتوسط الحسابي $(\bar{x})$Mean	الانحراف المعياري (δ) Std. Deviation	الوزن النسبي للمتوسط الحسابي(%)	ترتيب تقييم أهمية العبارة في المحور	تقييم العام لأفراد العينة نحو كل عبارة
رقم (01)	يتضمن التقرير السنوي في مؤسستكم المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية.	4,10	0,718	82,09	01	درجة عالية
رقم (04)	الإفصاح يساعد مؤسستكم في مواجهة جملة من المخاطر كمخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، خطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر القدرة على السداد من خلال تفعيل مؤشرات والنسب المالية.	3,90	0,794	78,09	02	درجة عالية
رقم (06)	تعتمد مؤسستكم على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لاتخاذ قراراتها.	3,84	0,756	76,87	03	
رقم (02)	تفصح المؤسسة عن التغيرات والأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية وتغيرات الأسعار.	3,78	0,896	75,65	04	درجة عالية
رقم (05)	تعمل مؤسستكم على تفعيل المبدأ الخامس لحوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة ووجود رقابة مستقلة وملائمة.	3,71	0,792	74,26	05	درجة عالية
رقم (03)	تطبق مؤسستكم المعيار الدولي رقم 24 الذي يمنح حق التصويت للأطراف بالمنشآت المسيطرة والشركات الزميلة والأعضاء الأساسيين.	3,62	0,696	72,35	06	درجة عالية
مستويات تطبيق الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال		3,8275	0,53070	76,55	عالية	
مقدار الخطأ المعياري (*) الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0,04949)						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 26.

(*)– **الخطأ المعياري:** يقيس مقدار الخطأ الموجود في الوسط الحسابي، وبالتالي فهو دلالة على دقة الوسط الحسابي كتقدير لوسط المجتمع، بمعنى دقة المتوسط في تمثيل مركز البيانات ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري للعينة على الجذر التربيعي لحجم العينة نقلًا عن : (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 220).

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الأهمية النسبة للمتوسط الحسابي، لأراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمدى موافقتهم(موافق تماما، موافق) أو عدم موافقتهم(غير موافقون، غير موافقون تماما) أو محايدين اتجاه عبارات المحور **الخامس:** المتعلق بقياس مستويات **الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال،** حيث من نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي لإجابات المستجوبين على جميع العبارات المحور بلغ:3.827 ، وبانحراف معياري قدره:0.530، وهو يشير إلى تقارب أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور، كما أن مقدار الخطأ المعياري الموجود في المتوسط الحسابي (Std. ErrorMean=0,04949) وهي قيمة منخفضة وبالتالي فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لاتجاهات أفراد العينة أي موافقون بنسبة 76.55% على أن مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال هو بدرجة عالية وفيما يلي ترتيب العبارات حسب أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمؤسسة مجمع صيدال حسب وجهة نظرهم كما يلي:

الشكل رقم(3–14): تقييم أهمية كل عبارات من عبارات المحور الخامس لدى الأفراد المستجوبين بمجمع صيدال

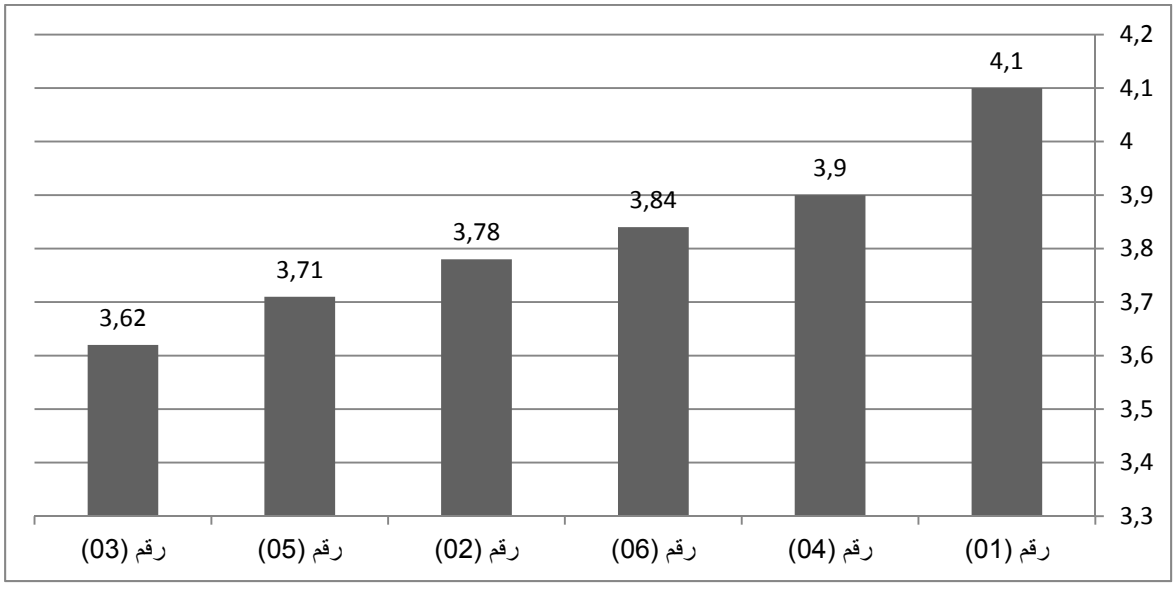

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد برنامج Excel. V.2013.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم01 [يتضمن التقرير السنوي في مؤسستكم المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الأولى من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:4.10 وبانحراف معياري قدره:0.718، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 82.09%على أنه يتضمن التقرير السنوي في مجمع صيدال المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية بدرجة تقييم عالية حسب وجهة نظر المستجوبين.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم04 [الإفصاح يساعد مؤسستكم في مواجهة جملة من المخاطر كمخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، خطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر القدرة على السداد من خلال تفعيل مؤشرات والنسب المالية]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثانية من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.90 وبانحراف معياري قدره:0.794، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 78.09%على أن الإفصاح يساعد مجمع صيدال في مواجهة جملة من المخاطر كمخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، خطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر القدرة على السداد من خلال تفعيل مؤشرات والنسب المالية.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم06 **[تعتمد مؤسستكم على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لاتخاذ قراراتها.]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الثالثة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.84 وبانحراف معياري قدره:0.756، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 76.87%على أن مجمع صيدال يعتمد على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لاتخاذ قراراتها.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم02 **[تفصح المؤسسة عن التغيرات والأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية وتغيرات الأسعار]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الرابعة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.78 وبانحراف معياري قدره:0.896، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 75.65%على أن مجمع صيدال يقوم بالإفصاح عن التغيرات والأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية وتغيرات الأسعار.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على **العبارة رقم05 [تعمل مؤسستكم على تفعيل المبدأ الخامس لحوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة ووجود رقابة مستقلة وملائمة]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة الخامسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.71 وبانحراف معياري قدره:0.792، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 74.26%على أن مجمع صيدال يعمل على تفعيل المبدأ الخامس لحوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة ووجود رقابة مستقلة وملائمة.

تحليل رأي أفراد العينة حول إجابتهم على العبارة رقم03 **[تطبق مؤسستكم المعيار الدولي رقم 24 الذي يمنح حق التصويت للأطراف بالمنشآت المسيطرة والشركات الزميلة والأعضاء الأساسيين]:** نلاحظ أنها إحتلت المرتبة السادسة من حيث، تقييم أهميتها لدى أفراد عينة الدراسة بالمتوسط حسابي بلغ:3.63 وبانحراف معياري قدره:0.696، وقيمة المتوسط الحسابي العام للعبارة ضمن المجال الأهمية (من 3.40 إلى 4.20 درجة)، وهذا يدل أي أن معظم اتجاهات أفراد العينة ايجابية وموافقون بنسبة 72.35%على أن مجمع صيدال يطبق المعيار الدولي رقم 24 الذي يمنح حق التصويت للأطراف بالمنشآت المسيطرة والشركات الزميلة والأعضاء الأساسيين.

نستنتج مما سبق أن مسؤوليات مجلس الإدارة تشمل الرقابة الفعالة وضمان التوجه الاستراتيجي، فدوره غير مقتصر على وضع القوانين والقواعد ومراقبة تنفيذها وتوفير البيئة الملائمة لدعم مصداقيتها. فمجلس الإدارة باعتباره سلطة رقابية لمواجهة المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى ضمان متابعة الأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا التي تفصح عنها المؤسسة في الاجتماعات الدورية وذلك لاتخاذ

قرارات، التأكد من سلامة التقارير المالية والنظم المحاسبية المعتمدة، الامتثال للقوانين والتعليمات وأنظمة إدارة المخاطر أي الاعتماد على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المبحث شرح الأداة الإحصائية لاختبار الفرضيات بالإضافة إلى مناقشة فرضيات الدراسة، كما يلي:

المطلب الأول: شرح الأداة الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة

للتحقق من صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار **(One-Sample T-Test)** ويعد هذا الاختبار من الاختبارات الإحصائية المهمة وشائعة الاستخدام بشكل واسع من الباحثين في دراساتهم حيث يهدف إلى الكشف عن وجود اختلاف معنوي **(Significant Difference)** بين متوسط إجابة المستجوبين (المتوسط الحقيقي) نحو كل محور من محاور الاستبيان والمتوسط الفرضي **(Constant)** بمعنى أنه يفيد في فحص إجابات المستجوبين فيما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الحقيقي لإجاباتهم والقيمة الثابتة (المتوسط الفرضي). ويتم تحديد القيمة النظرية للمتوسط الفرضي وفقا للعلاقة التالية (طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL–، 2018، صفحة 248): $a = \frac{(H+L)}{2}$:

حيث H: تمثل قيمة ترميز الحد الأعلى لسلم القياس؛ (Constant): a)

L : تمثل قيمة ترميز الحد الأدنى لسلم القياس

وفي دراستنا فإن سلم القياس استجابات المستجوبين هو سلم ليكارت الخماسي:

$$\frac{(H+L)}{2} = a = \frac{(5+1)}{2} = 3$$

ورقم 03 يمثل قيمة الوسطى (حياد) في مقياس ليكارت الخماسي.

ولاتخاذ القرار فيما يتعلق اختبار صحة الفرضيات نتبع الخطوات التالية (بوحفص ع.، 2013، الصفحات 148-162):

1- حساب المتوسط الحسابي(الحقيقي) (X) لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات لكل محور من محاور الاستبيان؛

2- نختار المتوسط الفرضي وعادة ما يكون في المقياس الخماسي ليكارت بديل (محايد) ويقدر بـ3؛

3- نحسب الفرق بين المتوسط الحقيقي والمتوسط الفرضي (X-3)؛

4- بعدها ندرس الدلالة الإحصائية لنتيجة الفرق بين (X-3)، هل هو دال أم غير دال؟

5- ولاتخاذ القرار فيما يتعلق بالدلالة الإحصائية نستخدم: اختبار في حالة عينة واحدة (One-Sample T-Test) ويرمز له إحصائيا بالرمز (T-Test) وهي القيمة T المحسوبة؛

6- اتخاذ القرار: رفض أو قبول الفرضية.

-**الأسلوب رقم 01**: مقارنة القيمةT المحسوبة مع القيمةT الجدولية، حيث إذا كانت قيمةT المحسوبة أكبر من قيمT الجدولية **وعليه** فإننا نرفضH_0 الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) ونقبل H_1 الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis). والقيمةT الجدولية يتم استخراجها من جدول إحصائي خاص يسمى (جدول توزيع ستيودنت t) وهذا من خلال: تحديد مستوى الدلالة 0,05 وحساب درجة الحرية حيث درجة الحرية=ن-1، ن: عدد أفراد العينة.

-**الأسلوب رقم 02**: وهي أكثر دقة وسهولة حيث عند حساب T test بالبرامج الإحصائية فإنها تحسب لنا أيضا قيمة احتمالية يرمز لها في مخرجات برنامج SPSS بالرمز Sig حيث تتعلق باختبار T test. **وعليه**: فإنه إذا كانت قيمة Sig أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة الذي هو 0,05 فإننا فإننا نرفض نرفض H_0 الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) ونقبل H_1 الفرضية البديلة (Alternative Hypothesis).

المطلب الثاني: عرض نتائج اختبار الفرضيات

سيتم في هذا الفرع اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الرئيسية

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

- **الفرضية الصفرية**(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛
- **الفرضية البديلة**(H_1): يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3–20): تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3–X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
إجمالي عبارات المتعلق الاستبيان	115	3,9021	0,48398	0,90209	19,988	114	0,000	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115–1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26.**

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (3,9021) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (3–X) =0,90209 وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت T=19,988 وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=19,988) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستنذل من كل هذا على أنه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

الفرع الثاني: اختبار الفرضيات الفرعية

سنختبر كل فرضية فرعية على حدا كما يلي:

1–اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

- **الفرضية الصفرية**(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛
- **الفرضية البديلة**(H_1): يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3–21): تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3–X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
(01): الإفصاح المحاسبي ومبدأ المساهمين	115	3,9536	0,64116	0,95362	15,950	114	0,000	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115–1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26.**

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (3,9536) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (3–X) = 0,95362وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت T=15.950 وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=15.950) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستذل من كل هذا على انه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة (مبدأ المساهمين) بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المؤسسة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

2–اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

- **الفرضية الصفرية**(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛
- **الفرضية البديلة**(H_1): يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المؤسسة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3–22): تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3–X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
عبارات المحور (02): الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين	115	3,8478	0,61299	0,84783	14,832	114	0,000	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115–1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26**.

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (3,9536) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (3–X) = 0,95362وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت T=14,832 وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=14,832) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستدل من كل هذا على انه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

- **الفرضية الصفرية**(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛
- **الفرضية البديلة**(H_1): يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3-23): تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على عبارات المتعلق المحور (03): الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3-X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
	115	3,8014	0,53662	0,80145	16,016	114	0,000	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115-1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26.**

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (3,8014) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (X–3) = 0,80145وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت T=16,016 وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=16,016) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستدل من كل هذا على انه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

4–اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

الفرضية الصفرية(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛

- **الفرضية البديلة(H_1):** يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3–24): تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على عبارات المتعلق المحور (04): الإفصاح المحاسبي ومبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3–X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
	115	4,0939	0,52671	1,09391	22,272	114	0,000	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115–1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26.**

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (4,0939) وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (3–X) = 1,09391وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت T=22,272 وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(T=22,272) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستذل من كل هذا على انه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة) بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

5–اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

نص الفرضية: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

نص الفرضية الإحصائية:

الفرضية الصفرية(H_0): لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05)؛

- **الفرضية البديلة**(H_1): يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم(3–25): تحليل نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الدلالة الإحصائية لإجابات أفراد العينة على عبارات المتعلق المحور (05): الإفصاح المحاسبي ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	حجم العينة	Moyenne المتوسط الحسابي	Ecart type الانحراف المعياري	Mean Difference (3–X)	T المحسوبة	درجة الحرية	Sig القيمة الاحتمالية	القرار
	115	**3,8275**	**0,53070**	**0,82754**	**16,722**	**114**	**0,000**	دال
القيمةT الجدولية=1.982 عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =115–1=114								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.26

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ **(3,8275)** وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) والفرق بينهما هو موجب، حيث بلغ (3–X) = **0,82754**وهو دال إحصائيا قيمةT المحسوبة بلغت **T=16,722** وهي أكبر من قيمةT=1.982 الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية =114وأيضا القيمة الاحتمالية المصاحبة لقيمة(**T=16,722**) المحسوبة بلغت(sig=0.000) وهي أقل من المستوى الدلالة 0.05. ونستنذل من كل هذا على انه هناك دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين نحو دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل الحوكمة من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال محل الدراسة.

ومنه نستنتج: نرفض H_0 (الفرضية الصفرية) ونقبل H_1 (الفرضية البديلة). والتي مفادها: يساهم الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05).

6–اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

نص فرضية الفروق: يوجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على حوكمة مجمع صيدال ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة والخبرة المهنية).

من أجل اختبار هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) كما يلي:

الفرضية الصفرية(H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء واتجاهات المستجوبين نحو دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05). ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

الفرضية البديلة(H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء واتجاهات المستجوبين نحو دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05). ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

جدول رقم(3–26): تحليل التباين لتأثير العوامل الديمغرافية على حوكمة مجمع صيدال

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
الانحدار	3.8	7	0.543	2.584	2.07	0.017
العوامل الباقية	22.475	107	0.210	**عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa**		
التباين الكلي	**26.275**	**114**		**R= 0.380**		**R^2=0.145**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج **SPSS.V26**.

أجري تحليل الانحدار الخطي وكانت نتائج تحليل التباين كما يلي والتي يبينها الجدول رقم (24) أعلاه حيث بلغت قيمة fالمحسوبة (2.584) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2,07) عند درجات حرية (7 و114) ومستوى الدلالة البالغ (0.05) وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة على دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال ترجع إلى العوامل الديمغرافية. ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0.017) حيث انه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد.

وقد بلغ معامل الارتباط 0.380 مما يفسر ضعف العلاقة بين العوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية)، وما يؤكد ذلك معامل التحديد الذي بلغ 0.145، مما يعني أن14.5% فقط من التغيرات التي تحدث في متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بدور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية).

الفرع الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

- **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين**، حيث توضح من نتائج المتوسطات الحسابية وقياس الأثر باستخدام اختبار ستيودنت أن مجمع صيدال يعمل على حماية أموال المساهمين بالدرجة الأولى من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة، كما أنها تمكن حملة الأسهم الحصول على المعلومات الكافية والصحيحة التي تسمح بالتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية بشكل سليم في الشركة. بالإضافة إلى التزام إدارة صيدال بكل متطلبات الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر، بل وأكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم، وذلك بهدف حماية حقوق المستثمرين، وتفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الاطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهم. مما يؤكد أن المحاسبين في صيدال يعملون على تحسين التنظيمات المحاسبية، والإفصاح لمراقبة الحسابات التي تقلل من إمكانية تسجيل المدراء للمعاملات الاقتصادية التي لا تكون في مصلحة الملاك، بحيث تمنح صيدال لكل

أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال.

- **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين،** وذلك بعد ما تبين إحصائيا احترامها لحقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم، حيث أنها تعامل أصحاب الملكية الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة كمنح حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح المحاسبي عن وجود أية مصالح خاصة بهم. بالإضافة إلى أن مجمع صيدال يوفر المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم وتحدد المسؤوليات والواجبات وحقوق إدارة الشركة، عن طريق موقعها الالكتروني، وتمنع تداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية.

- **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال– من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح،** حيث توضح لنا من خلال المتوسطات الحسابية العالية وقياس الأثر باستخدام اختبار ستيودنت أن مجمع صيدال يطبق الإجراءات والسياسات المحاسبية المعمول بها في الجزائر لعرض نتائج نشاطها، مما يمنح أصحاب المصالح فرصة الحصول على المعلومات من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOCDE والمشاركة في إرساء مبادئ الحوكمة، كذلك توصلنا إلى أن الإفصاح المحاسبي يؤثر على التمثيل في مجلس الإدارة أو المشاركة في صنع السياسات المحاسبية والمالية بين فروع المجمع من خلال المشاركة في الملكية. كما تبين لنا أن مجمع صيدال يفصح عن الحوافز والامتيازات الممنوحة للمدراء التنفيذيين، الامتيازات قصيرة الأجل للعمال، منح التقاعد والمزايا المرتبطة بحقوق الملكية، وتطبق الإفصاح المحاسبي لفائدة أصحاب المصالح، هذا ما يؤثر في عملية صنع القرارات المالية والتشغيلية، وبالتالي هذه النتائج تتوافق مع الأدبيات السابقة القائلة بأن مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في المجمع.

- **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال– من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة،** حيث تبين لنا من المتوسطات الحسابية العالية وقياس الأثر باستخدام اختبار ستيودنت أن المحاسبين في مجمع صيدال يلتزمون بمبدأ السلوك المهني عند تنفيذ مختلف العمليات المحاسبية والإشراف عليها، خاصة وأن التزام المجمع بمبدأ الشفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية، وبالتالي

فالمحاسبون في المجمع يلتزمون بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية. وكذلك التزامهم بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المحاسبية المنصوص عليها، الذي يساهم في الاعتراف والمعالجة والإفصاح عن مختلف الأحداث الاقتصادية، وتوفير تقارير محاسبية حقيقية ودقيقة وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة. هذا يتوافق مع الأدبيات التي تؤكد على أن مبدأ الإفصاح والشفافية يكون من خلال التزام المحاسب بمبدأ الكفاءة والعناية المهنية ومبدأ السلوك المهني ومبدأ الشفافية.

- **يوجد دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة**، حيث توصلنا إلى أن مجمع صيدال يعتمد على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لاتخاذ قراراتها، وهذا الإفصاح يساعده في مواجهة جملة من المخاطر كمخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، خطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر القدرة على السداد من خلال تفعيل المؤشرات والنسب المالية. بالإضافة إلى أن التقرير السنوي لمجمع صيدال يتضمن كل المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية. كما أنه تبين لنا أن صيدال تفصح عن التغيرات والأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية وتغيرات الأسعار، وتعمل على تفعيل المبدأ الخامس لحوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة ووجود رقابة مستقلة وملائمة، وبالتالي فهي تطبق المعيار الدولي رقم 24 الذي يمنح حق التصويت للأطراف بالمنشآت المسيطرة والشركات الزميلة والأعضاء الأساسيين.

- **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–**، حيث تبين لنا من خلال المتوسطات الحسابية الأهمية الترتيبية في تطبيق مبادئ الإفصاح المحاسبي في مجمع صيدال، فتحصل مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة على أكبر متوسط قدر ب(4,0939) وانحراف معياري(0,52671) ، يليه مباشرة مبدأ حقوق المساهمين بمتوسط (3,9536) وانحراف معياري(0,64116)، بعدها مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين بمتوسط (3,8478) وانحراف معياري(0,61299)، ثم مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمتوسط (3,8275) وانحراف معياري(0,53070)، وفي الأخير مبدأ دور أصحاب المصالح بمتوسط (3,8014) وانحراف معياري(0,53662)، وهذا يفسر مدى اهتمام مجمع صيدال بالمنهج الأخلاقي للمحاسبة لما له أثر كبير على تفعيل الحوكمة.

من خلال النتائج السابقة الذكر يتبين لنا **أنه يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–**

خلاصة الفصل

تم تخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية واختارت الباحثة مجمع صيدال باعتباره المنشأة الاقتصادية الأمثل والأنسب لتحقيق أهداف الدراسة من حيث جانب الإفصاح والشفافية وكونه مدرج في بورصة الجزائر، بالإضافة إلى محاولة إسقاط الجانب النظري من دراسات سابقة سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية وتخصيص استبانة تضم خمسة محاور رئيسية متغيرة في توجهاتها عن الدراسات السابقة لتغيير مجرى الدراسة لتكون لها إضافة علمية خاصة من حيث إدراج الجانب الأخلاقي لمهنة المحاسبة كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات.

ولدراسة الجانب التطبيقي قامت الباحثة بدراسة ميدانية لمجمع صيدال، وبعد استخدام الاختبارات والنماذج الإحصائية واختبار صحة الفرضيات، تم الوصول إلى دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات باعتباره مبدأ من مبادئها من جهة ومن جهة أخرى إبراز العلاقة بين المنهج الأخلاقي لمهنة المحاسبة والإفصاح المحاسبي بحيث أنه تحصل على أكبر متوسط حسابي وانحراف معياري وهذا ما يدل على التزام المحاسبون والمدققون بمنهج السلوك المهني في المجمع أي يتم تنفيذ العمليات المحاسبية طبقا لما جاء في معايير المحاسبة الدولية والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المنصوص عليها. فالمنشأة التي تعمل بمبادئ حوكمة الشركات تنتج معلومة محاسبية ذات معايير تتميز بالجودة العالية وهنا يبرز العلاقة الطردية بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات وأن الإفصاح المحاسبي هو أحد متطلباتها.

الخـــاتمـــــــــــــة

الخاتمة

أصبح موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الهامة المطروحة على الصعيد الاقتصادي العالمي، وذلك لما يحققه التطبيق السليم والفعلي لحوكمة من معلومات محاسبية ومالية تتسم بالشفافية والمصداقية لاستخدامها من الأطراف ذات المصلحة بالمنشأة، وللإفصاح المحاسبي دور أساسي في ذلك فهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال توفير الرقابة على مبادئ وآليات حوكمة الشركات من حيث التنفيذ والتطبيق العملي في المنشأة، باعتبار مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم من خلال دوره الفعال في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة من جهة مما يحقق ارتياح المساهمين. ومن جهة أخرى مواجهة المخاطر كالإفلاس والأزمات المالية التي تهدد المنشأة والتحكم في إدارة هذه المخاطر بفاعلية.

من هذا المنطلق، تبلورت أفكار البحث في محاولة للإلمام بنظام حوكمة الشركات الذي يعتبر مدخل من مداخل الرقابة والتسيير الحديثة، فلم يقتصر هذا المصطلح على الدول المتقدمة فقط التي شهدت العديد من الأزمات المالية والانتكاسات في البورصات، بل امتد إلى الدول النامية أو في الطريق النمو فمثلا جاءت مصر في المقدمة سنة 2001 والتي تعتبر الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتجارب دول الخليج وافتتاح معهد الحوكمة في دبي سنة 2006. أما فيما يخص الجزائر فقد كانت مع انعقاد الملتقى الدولي الأول حول الحكم الراشد للمؤسسات سنة 2007، فتجارب الدول العربية مازالت بحاجة إلى الاهتمام والتطوير لأن معظم اللوائح التنظيمية لحوكمة الشركات فهي لا تحتوي على شروط إلزامية تفرض على المنشأة تطبيقها.

هدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المنشأة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وهذه المبادئ التي أقرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE باعتبار الحوكمة وسيلة من وسائل الإدارة فالتزام المنشأة، مما يعزز من جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية التي يساهم في تطبيقها الإفصاح المحاسبي، ونظرا لخصوصية هذه المعلومة ولانفتاح الأسواق على بعضها وجب أن تكون موحدة أي تماشيا بما جاءت به معايير المحاسبة الدولية لتعمل ضمن مقاييس ومعايير مضبوطة دوليا.

حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال عرض الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات الموضوع والدراسة التطبيقية التي جاءت كتكملة للجانب النظري عل مجمع صيدال، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

1- النتائج الدراسة النظرية:

ففي الجزء الأول من الدراسة حاولنا الإحاطة بتحليل للبحوث السابقة والإطار النظري لمتغيرات البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من العوامل التي ساعدت على ظهور حوكمة الشركات كنظام جيد يحمي حقوق أصحاب المصالح في المنشأة ويزيد من عدد المستثمرين فيها، ظهور القوائم المالية بصورة غير صحيحة أي مظللة للواقع أدت إلى اختلال موازين الأخلاق المهنية وتزايد الشكوك في الأنظمة والقوانين التي تعمل بها معظم المؤسسات الاقتصادية؛
- سعي معظم المنظمات لوضع قوانين ومعايير تحدد الإطار الفعال والممارسة الجيدة لحوكمة الشركات؛
- تطبيق حوكمة الشركات ومدى نجاحها يتم من خلال خصائصها، مبادئها وآلياتها، كم أن تقييم عملية التطبيق ومحاولة قياس متغيراتها للوصول إلى تقارير مالية صحيحة صادقة وتعبر عن الأداء الفعلي في المنشأة؛
- تعتبر مبادئ حوكمة الشركات المتطلبات الداعمة والمساهمة للإفصاح المحاسبي؛
- تعد الآليات المحاسبية محور الارتكاز لمختلف مبادئ وآليات حوكمة الشركات، ومن أهم هذه الآليات النظام المالي والمحاسبي والإفصاح المحاسبي وما ينبثق عنهما من أبعاد محاسبية كالعمل المحاسبي، والذي ينعكس بدوره عل جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية؛
- الإفصاح المحاسبي هو إظهار وتقديم المعلومات إلى مستخدميها بالشكل الصحيح للكشف عن الوضع المالي للمنشأة، مما يفي باحتياجات مستعمليها لغرض ممارسة الرقابة والمساءلة لضمان حماية المستثمرين؛
- سعي الجزائر لتوفير إطار مناسب لحوكمة الشركات من خلال صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من مقاربة النظام المالي المحاسبي لمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه لم يحقق متطلعات هذا الميثاق؛

- جاء القانون 07-11 لإصلاح قانون المهن المحاسبية في الجزائر ومساعدة متخذي القرارات في المنشأة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في المنشأة الاقتصادية الجزائرية الجزائرية؛
- يواجه تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية مجموعة من المعوقات؛ إذ يواجه العمل بمعايير المحاسبة الدولية صعوبات عديدة خاصة من الجانب التكويني للمحاسبيين والمدققين وعدم العمل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الذي يزيد من جودة المعلومة المحاسبية؛
- الإفصاح المحاسبي يعتبر من عناصر جودة نظام حوكمة الشركات بحكم مساهمته في تحليل القرار الاستثماري في الأسواق المالية الذي يعتمد بدور على المعلومة المحاسبية المقدمة بدراسة العائد المحاسبي، معدلات التوزيع، معدل النمو وبعض النسب المالية؛
- يزيد الإفصاح المحاسبي من مصداقية المنشأة أمام جمهور المتعاملين، الأمر الذي يكسبها سمعة حسنة، يعيد الثقة بسوق المال ويحقق معدلات نمو مرتفعة.

2-نتائج الدراسة التطبيقية:

من هنا نخلص من بحثنا إلى تحديد بعض الاستنتاجات التي تكمن في الآتي:

- تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية جدا على **الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بمجمع صيدال**، والذي كان من خلال حماية مجمع صيدال لأموال المساهمين بالدرجة الأساس، من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة، وهذا ما تعكسه نسبة الموافقة العالية المقدرة ب (79.07%).

- تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية جدا على مستوى **الإفصاح المحاسبي وتطبيق المعاملة المتكافئة للمساهمين بمجمع صيدال**، والذي كان من خلال أن مجمع صيدال يحترم حقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم، وهذا ما تعكسه نسبة الموافقة العالية المقدرة ب (76.96%).

- تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية جدا على مستوى **الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح بمجمع صيدال**، والذي كان من خلال أن مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على

تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في مجمع صيدال، وهذا ما تعكسه نسبة الموافقة العالية المقدرة ب (76.03%).

- تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية جدا على **مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة بمجمع صيدال**، والذي اعتبر من خلاله أن المحاسب في مجمع صيدال يلتزم بمبدأ السلوك المهني عند تنفيذ مختلف العمليات المحاسبية والإشراف عليها فالالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية، وهذا ما تعكسه نسبة الموافقة العالية المقدرة ب (81.88%).
- تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية جدا على **مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمجمع صيدال**، والذي كان من خلال أن التقرير السنوي في مجمع صيدال يتضمن المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية، وهذا ما تعكسه نسبة الموافقة العالية المقدرة ب (76.55%).
- **الفرضية الرئيسية:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–، وبالتالي **يوجد دور للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية – مجمع صيدال–**
- **الفرضية الفرعية الأولى:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المؤسسة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المساهمين من وجهة نظر المستجوبين فيها.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين من وجهة نظر المستجوبين فيها.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة

الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ دور أصحاب المصالح من وجهة نظر المستجوبين فيها.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ المنهج الأخلاقي للمحاسبة من وجهة نظر المستجوبين فيها.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة عند معنوية أقل من (0.05) والتي مفادها: يوجد أثر للإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–من خلال مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من وجهة نظر المستجوبين فيها.
- **الفرضية الفرعية السادسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء واتجاهات المستجوبين نحو دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية– مجمع صيدال–وجهة نظر المستجوبين فيها عند مستوى دلالة (0.05). ترجع إلى العوامل الديمغرافية مجتمعة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، الوظيفة، الخبرة المهنية). لكن بنسبة ضعيفة جدا قدرت ب 14.5% فقط والتي حددها معامل التحديد.

من خلال الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات يتضح أبرزها فيما يلي:

- يعتبر توافر الإطار الفعال لحوكمة الشركات المدخل الأساسي لتحقيق جودة القوائم المالية والمعلومات الناتجة عنها، وبالتالي فهناك علاقة وثيقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛
- يعد الإفصاح المحاسبي **آلية** لاجتذاب رأس المال فهو يساهم في عملية التنبؤ واتخاذ القرار في المنشأة؛
- الإفصاح المحاسبي **آلية** تضمن حقوق أصحاب المصالح في المنشأة، فهو أساس الثقة في التعاملات بحكم ما يظهر ويفصح عنه في القوائم المالية؛
- تأكيد العلاقة بين المنهج الأخلاقي لمهنة المحاسبة، الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، فالمنهج الأخلاقي يعتبر تحدي أخلاقي من تحديات ظهور حوكمة الشركات لأنه السبب

الرئيسي لمعالجة بعض السلوكيات والممارسات غير مرغوب فيها في النظم الإدارية والمالية في المنشآت،

- عدم التقيد بالأخلاقيات المهنية والوظيفية والقيم الإنسانية يؤثر على مكانة المنشأة وثقة المستثمرين فيها، لذلك ينبغي على الحكومة تعظيم وتعزيز القيم والأخلاق المهنية لتحقيق هدف واحد هو نجاح المنشأة،
- عملية التنبؤ بمخاطر السوق، السيولة، معدلات الفائدة، أسعار الصرف وإدارة الأعمال يقيسها الإفصاح المحاسبي للتمكن من التحكم فيها بمؤشرات ونسب مالية وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار.

توصيات البحث:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري والتطبيقي تم بلورة مجموعة من المقترحات، نذكر مها:

- إن وجود نظاما جيدا لحوكمة الشركات يوفر نظاما حاميا ومانعا لظهور كثير من التصرفات ويحد من محاولات التظليل، فالحوكمة هي الأخلاق وهي تدعو لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتحسين درجة الوضوح والإفصاح والشفافية؛
- الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يعمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في المنشأة؛
- حرص الدولة على التطبيق السليم لحوكمة الشركات وذلك للحد من التلاعب والممارسات غير شرعية وضمان حقوق المستثمرين؛
- اهتمام الجهات الرقابية على المستوى الدولي بموضوع الإفصاح والشفافية والدعوة إلى إعادة النظر في التشريعات والقواعد والممارسات التي تحكمها بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من الأنظمة الرقابية في المنشأة؛
- العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في المنشأة الاقتصادية الجزائرية لتحسين مستوى التطبيق للنظام المحاسبي المالي؛
- إلزام جميع المؤسسات بالإفصاح الإلكتروني سواء كانت مدرجة في البورصة أم لا، وإصدار قوانين تعزز آليات حوكمة الشركات في البورصة وعدم الاكتفاء بما جاء في ميثاق الحكم الراشد من مبادئ؛

- ضرورة الاهتمام أكثر بميثاق الحكم الراشد الذي أصدر منذ سنة 2009 والذي يعتبر اختياري من حيث الالتزام مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الرائدة في مجال حوكمة الشركات؛
- عقد مؤتمرات وتنظيم ندوات وملتقيات لتأصيل العلمي لمفهوم حوكمة الشركات وإعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد بما يتماشى مع المستجدات الاقتصادية العالمية؛
- العمل على ربط بورصة الجزائر بما يتوافق والبورصات العالمية للاستفادة من التجارب الهيئات المختصة كالإتحاد الدولي للبوصات FIBV والهيئات المنظمة للأسواق المالية IOSCO.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا الإفصاح المحاسبي وعلاقته بمبادئ حوكمة الشركات واقتصرنا على دراسة حالة مجمع صيدال، ومن خلال تحليل الجانب النظري والنتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي لاحظنا أن الموضوع يحتوي على جوانب متعددة للدراسة في المستقبل القريب ومن أهم مواضيع التي لها علاقة وطيدة بالبحث والتي يمكن أن تكون كأفاق بحث مستقبلية وهي:

- أثر الإصلاح المحاسبي على القرارات الاستثمارية لأصحاب المصالح في المنشأة الاقتصادية الجزائرية؛
- أثر الحوكمة الإلكترونية على فاعلية متطلبات الرقابة الداخلية في المنشأة الاقتصادية؛
- العلاقة بين المنهج التوسعي للإفصاح المحاسبي والأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة؛
- التحدي الأخلاقي لمهنة المحاسبة ودوره في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات؛
- دور الإفصاح المحاسبي كآلية لمواجهة المخاطر المالية في ظل حوكمة الشركات في المنشأة الاقتصادية الجزائرية؛
- مستقبل وآفاق الحوكمة الرقمية في الجزائر وبلدان العالم النامي؛
- دراسة مقارنة لميثاق الحكم الراشد ومدونات حوكمة الشركات في الدول العربية؛
- مدى مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تفعيل متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- ابن الفارس. معجم مقاييس اللغة.

2- أحمد حلمي جمعة. (2015). أخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي. القاهرة: دار الصفا للطباعة والنشر والتوزيع.

3- أحمد صافي، صادق صفيح، و ياسين بن زيدان. (مارس, 2018). آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي (03).

4- أحمد لطفي أمين السيد. (2013). دور المراجعة في تعزيز الإدارة الرشيدة وتفعيل الأداء المؤسسي لتنظيمات الأعمال. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

5- أحمد مخلوف. (20-21 أكتوبر 2009). الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديةالدولية والحوكمة العالمية. الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي. سطيف: جامعة سطيف.

6- أحمد مهدي الهادي العنزي. (2014). تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي _دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية_. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (04).

7- الأخضر رينوبة. (2017). مدى مساهمة تطبيق قواعد الحوكمة في زيادة جودة الإتصال المالي-دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر-(أطروحة الدكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير-علوم تجارية-، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

8- آدم إسحاق جنة. (2014). نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات(رسالة دكتوراه غير منشورة). 131-132. قسم العلوم وتكنولوجيا: الخرطوم -جامعة السودان-.

9- أمينة جودي، و ابتسام بن غزال. (2017). أخلاقيات مهنة المحاسبة في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 02 (10).

10-بشرى فاضل خضير. (2009). الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية _دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. العراق، كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة بغداد.

11-بشير سعد زغلول. (2003). البرنامج الاحصائي. جمهورية العراق: الجهاز المركزي للاحصاء.

12-بندر مرزوق الشلاحي. (2012). تحديد طبيعة الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت(رسالة ماجستير). الكويت، – قسم المحاسبة–كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط.

13-الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية. (الصادرة بتاريخ 28 صفر 1432 الموافق ل 02 فبراير 2011). . (07)

14-شبكة المحاسبين العرب شبكة المحاسبين العرب. (06 MARS, 2019). ARAB ACCOUNTANTS NETWORK. تم الاسترداد من https://www.acc4arab.com

15-جمال الدين أشرف. (2007). خطوات نحو تطبيق حوكمة الشركات وأسواق المال العربية. القاهرة– مصر–: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

16-جمال الدين سحنون. (2018). الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحكومة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري. 32 (01).

17-جون د سوليفان. (2008). البوصلة الأخلاقية للشركات.... أدوات مكافحة الفساد: مبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات. (جورج كيل، المترجمون) الدليل السابع: المنتدى العالمي لحوكمة الشركات،مؤسسة التمويل الدولية.

18-جيهان عبد المعز جمال. (2014). المراجعة وحوكمة الشركات. العين الإمارات: دار الكتاب الجامعي.

19-حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة. عمان–الأردن–: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

20-حكيمة بوسلمة. (2014). دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات – دراسة ميدانية مقارنة بين بورصتين مصر والأردن–(أطروحة دكتوراه علوم). 118. قسم علوم التسيير، باتنة–الجزائر–: جامعة باتنة 1.

21-حمزة ضويفي. (2015). فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي _ دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز_. قسم علوم التسيير: جامعة الجزائر.

22-خلف دلف العيساوي، و آخرون. (2008). دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 04 (11).

23-خولة قرة. (2010). أثر حاكمية المصارف في الأداء المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية – (رسالة ماجستير). الأردن، قسم إدارة الأعمال: جامعة آل البيت.

24-دلف العيساوي عوض خلف، صدام محمد محمود الحيالي، و علي ابراهيم حسين الكسب. (2008). دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4 (11).

25-ريمة ليلى هيدوب. (2016). إسهامات الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية–دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر–(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

26-زبير عياش، و أحلام بوحايلي. (2018). أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال. 4 (1)، الصفحات 237-251.

27-سميحة فوزي. (ابريل, 2003). تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية –ورقة عمل مقدمة رقم 82-. منشورات المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، صفحة 05.

28-سيد أحمد محمد معتز ميرغني. (2011). الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية 2005-2008 –(أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا–تخصص فلسفة في المحاسبة والتمويل–، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

29-صباح غربي. (2017). أثر نظم المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات–دراسة حالة شركات الإسمنت الغرب الجزائري–(أطروحة دكتوراه). 34. سعيدة–الجزائر–، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة.

30-صبرينة صالحي. (2010). أثر تطبيق الحوكمة في البنوك على تطوير القطاع المصرفي في الجزائر(مذكرة ماجستير). جامعة عنابة.

31-طارق عبد العال حماد. (2009). حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

32-طـه أحمـد مزمـل عـوض. (2012). دور لجـان المراجعـة فـي تفعيـل حوكمـة الشـركات لضـمان جـودة الإفصـاح المحاسـبي _دراسـة ميدانيـة علـى سـوق الخرطـوم لـلأوراق الماليـة_ . السـودان، قسـم المحاسـبة: جامعة النيليين.

33-عاكف حلوش. (26-2008/10/28). دور الحاكمية المؤسسية في الإصلاح الإداري ومواجهة الفساد. مؤتمر التطور والإصلاح الإداري. عمان-الأردن-.

34-عبد الحميد بوحفص. (2013). الاساليب الاحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام برنامج SPSS (المجلد الجزء الأول). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

35-عبد الكريم بوحفص. (2013). الأساليب الإحصائية وتطبيقاتها يدويا وباستخدام SPSS. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

36-عبد الكريم عبد الله. (2009). الحوكمة والإدارة الرشيدة (المجلد 01). بيروت-لبنان-: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

37-عبد الوهاب موسى الحجلي محمد. (2010). أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية-. كلية الدراسات العليا-المحاسبة والتمويل-: جامعة السودان.

38-عبد الوهاب نصر علي. (2009). المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

39-عثمان محمود دليل عبد المطلب. (2015). نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية-دراسة ميدانية-. مصر: جامعة الدول العربية.

40-عدنان بن حيدر بن درويش. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. بيروت-لبنان-: إتحاد المصارف العربية.

41-عز الدين محمود الطميزي. (2011). درجة إلتزام شركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم -01-"عرض القوائم المالية(رسالة ماجستير). الأردن، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط.

42-علي عبد الوهاب شحاتة السيد شحاتة. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية.

43-عمار حبيب جهلول. (2011). النظام القانوني لحوكمة الشركات. القاهرة-مصر-، مكتبة الكتب القانونية: دار شتات للنشر والتوزيع.

44-عمر علي عبد الصمد. (2013). إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر : دراسة مقارنة مع مصر. مجلة الباحث (12).

45-فاتح بلواضح، و محمد براق. (2018). حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر_دراسة تجربة أن سي أرويبة في مجال حوكمة الشركات_. 12 (25)، الصفحات 282-295.

46-الفارابي. ديوان الأدب.

47-فاطمة الزهراء نوي. (2016-2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين الآداء البنوك الجزائرية. بسكرة: جامعة بسكرة.

48-فريدريك تشوي، كارول آن فروست، و ميك جاري. (2004). المحاسبة الدولية. (محمد عصام الدين زايد، و أحمد حامد حجاج، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

49-فضيلة بن شهيدة، و محمد رمضاني. (مارس, 2017). العلاقة التبادلية بين حفظ حقوق المساهمين وتفعيل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من الشركات الجزائرية 2014_2016. (07).

50-فؤاد مسعود. (2013). إنعكاس النظام المالي SCF على سياسة الإفصاح في الجزائر(أطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الوادي.

51-قورين حاج قويدر. (19-20 نوفمبر 2013). الحوكمة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي والمالي ودورها في تأهيل السوق المالية في الجزائر. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل آداء المؤسسات الاقتصادية. الشلف: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية-جامعة الشلف-.

52-كارم فاروق عبد الرسول صالح. (2013). نموذج مفترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين آداء المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة-دراسة تطبيقية على الصندوق الاجتماعي للتنمية-(رسالة دكتوراه). جمهورية مصر العربية: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

53-لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. (20 جانفي, 2000). القرار رقم 02/2000 المؤرخ في 20 جانفي 2000.

54-مجدي أحمد الجعبري. (2014). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية –دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية–. مجلة كلية التجارة (02)، الصفحات 02–26.

55-مجيد عبد زيد حمد. (2013). مدى توافق التقارير المالية للشركات المساهمة العراقية مع متطلبات الإفصاح والشفافية في ظل مبادئ الدولية لحوكمة الشركات – دراسة اختبارية –. مجلة القادسية ، 15 (02)، الصفحات 154–178.

56-محسن أحمد خضير. (2005). حوكمة الشركات (المجلد 01). مجموعة النيل العربية.

57-محمد الأمين مصباحي. (2017). حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 10 (01)، الصفحات 187–207.

58-محمد العسيلي. (2003). تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال استخدام قواعد القيد بالبورصات المالية – دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية–. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات. الاسكندرية.

59-محمد حسني عبد الجليل صبيحي. (2002). دور المراجع في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات الجارية (01).

60-محمد طارق يوسف. (2007). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية. مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

61-محمد عبد الله المهندي، و وليد زكريا صيام. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم –دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية–. دراسات العلوم الإدارية ، 34 (02).

62-محمد عطية مطر. (1996). نظرية المحاسبة المالية. الأردن: دار الحنين.

63-محمد محسن الخطيري. (2007). حوكمة الشركات. مجموعة النيل العربية.

64-محمد مصطفى سليمان. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

65-محمد يزيد صالحي، و عبد الوهاب بن بريكة. (2016). واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر –دراسة ميدانيـة علـى المؤسسـات المدرجـة فـي بورصـة الجزائـر–. تـاريخ الاسـترداد 10 10, 2018، مـن http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle123456789/7389

66-مداني بن بلغيث، و فريد عوينات. (29–30 نوفمبر 2011). الإصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية. الملتقى الوطني للإصلاح المحاسبي في الجزائر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

67-مركز المشروعات الدولية الخاصة مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2009). حوكمة الشركات قضايا وإتجاهات. الولايات المتحدة الأمريكية: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

68-مصطفى أيمن صالح. (ديسمبر, 2016). أثر الإفصاح المحاسبي على المستثمرين الجدد والبيئة التنافسية على منشآت السياحة في الأردن. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ، 02 (07)، الصفحات 177-193.

69-مصطفى شوقي. (أكتوبر, 2003). دور الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية. مجلة المرجع نشرة دورية (78).

70-مصطفى طويطي. (2018). التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان –تطبيقات عملية على برنامج EXCEL– (المجلد الجزء الأول). تلمسان– الجزائر–: النشر الجامعي الجديد.

71-ميخائيل أشرف حنا. (2005). تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. القاهرة.

72-نجم نجم عبود. (2006). أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال (المجلد 01). الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية: الوراق للنشر والتوزيع.

73-نوال صبايحي. (19–20 نوفمبر 2013). واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل آداء المؤسسات والاقتصاديات . الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية.

74-نوال صبايحي. (2016). أخلاقيات المهنة المحاسبية كأساس حوكمة الشركات. مجلة المعارف للعلوم الاقتصادية، 21.

75-نوفـان حامـد محمـد العليمـات. (2010). القيـاس المحاسـبي لتكـاليف أنشـطة المسـؤولية الإجتماعيـة والإفصـاح عنهـا فـي القـوائم الماليـة الختاميـة-حالـة تطبيقيـة علـى شـركة مصـفاة البتـرول الأردن-رسـالة دكتوراه في المحاسبة. كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.

76-هاشم ممدوح. (1997). أثر الاختلاف والحجم وطبيعة النشاط على التوسع المحاسبي. مجلة البحوث التجارية (01).

77-هشـام سـفيان صلواتشـي. (2013). دور علاقـة الوكالـة فـي تحسـين آداء المؤسسـة الاقتصـادية الجزائرية_دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية_. علوم التسيير: جامعة الجزائر-3

78-وزارة المالية. (29 أكتوبر, 2009). أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010. تعليمة وزارة المالية رقم 02 . الجزائر.

79- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2009). ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdulahad, A. (2019). Environmental, Social and Governance disclosure and Profitability : GCC Banks Comparative Study. Qatar, Faculty of the college of Businnes and Economics: Qatar University.

2. Al-Maghzom, A. (2016). the Determinants and Consequances of Risk disclosure in Saoudi Banks-PHD Thesis-. 67-68. School of Busniss: University of Gloucestershire.

3. André, P., & Schiell, E. (2004, juin). Les systèmes de Gouvernance. *Revue Finance-controle et stratégie , 7* (2).

4. Auditor, T. I. (s.d.). *Standard For the Professional Practices of Internal Auditing:Atamonte Spring Florida.* Consulté le 10 09, 2019, sur www.the iia.org.com.2003

5. Bedford, N. M. (1973). *ExtentionS In Accounting Disclosure.* New Jersey: Prentice-hall,Engewood Cliffs.

6. Biersteker, T. (1992). *The ' Triumph ' of neoclassical Economics in the developing world : Policy couvergence and Bases of Governance in the international Economic Order.* Cambridge: Cambridge University Press.

7. Blume, D. (2017). *The G20/OECD Principles of Corporate Governance Key Challenges and Global Developments.* IGCD Jornada de Gobierno Corporativo. OECD Corporate Affairs Division .

8. Boubakeur, M. (2016). L'impact des normes internationales de divulgation financières sur le renforcement des principles de la gouvernance d'entreprise. *مجلـة آداء المؤسسـات الجزائرية*(09).

9. Boussadia, H. (2013-2014). La Gouvernance d'entreprise et le Contrôle du dirigeant : Cas de l'entreprise publique Algérienne. Telmcen, Management des organisation-Audit et Controle de Gestion-: Université Abu Bekr Belkaid.

10. Broye, G., & Di GIACOMO, A. (2017, avril). Gouvernance des entreprises st divulgation d'informations relatives à la rémunération des dirigeants. (U. d. Strasbourg, Éd.) *Laboratoire de Recherche en Gestion et Economie* .

11.CARDON لجنة CARDON.بلجيكا. (1998) .

12. Carricano, M., & Poujol, F. (2009). *Analyse de données avec spss.* Edition PERSON.

13. Code de gouvernnement d'entreprise, C. d. (2013, juin). Code de gouvernnement d'entreprise des societies cotées.

14. Gungormus, U. A., & Kuzey, G. (2017). Impact of the accounting Information System on Corporate Governance : Evidence from Turkish Non-listed Companies. *Australian Accounting Business and Financial Journal, 11* (01).

15. Hassan, O. A., & Marston, C. (2019). Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature- A Review Article-. *International Journal of Accounting , 54* (02), 58.

16. Hassan, O., & Marston, C. (2010, september). Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature :Areview Article". (10-18).

17. Hassan, O., & Marston, C. (2010, september). Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature :Areview Article". (10-18).

18.*investopedia* من ،2019 ,12 11 تاريخ الاسترداد. (بلا تاريخ) .investopedia.com/terms: investopedia.com/terms

19. Izyani Abdilah Wan, M. W. (2010, october). Corporate Governance Mechanisms and Extent of Disclosure : Evidence from listed companies in Malaysia. (U. S.-F. Accountancy-, Éd.) *3* (4).

20.khandaker Mizanur, R., & Bremer, M. (2016). Effective Corporate Governance and Financial Reporting in Japan. *12* (1), pp. 93-122.

21. Lacroix, I., & ST-Arnand, P. O. (2012). La gouvernance,tenter une définition. *Cahiers de recherche en politique appliqués , 06* (03), pp. 15-28.

22. Mezghani, A., & Ellouze, A. (2007). Gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financiére". *01.* France: HAL-Archives ouvertures.

23. Naciri, A. (2011). *Traité de gouvernance d'entreprise: l'approche scolaire.* Québec: Presse de l' Université de Québec.

24. Oman, C. P. (2001). *Corporate Governance and National Development* (éd. Working paper N° 180).

25. Peltier, F. (2004). *La corporate Governance au secours des conseils d'administration.* Paris: Dumond.

26. Ploix, H. (2006). *Gouvernance d'entreprise pour tous: dirigeant administrateurs et investisseurs.* Paris: collections HEC.

27. Radwa Magdy, M. A. (2016). Disclosure quality, Corporate Governance Mechanisms and Firm Value. Scotland, Division Stirling Management School-Accounting and Finance-: University of Stirling in Accounting.

28.SAIDAL GROUPE, S. G. (2020, 09 02). *http://www.saidalgroup.dz/fr/partenariat/politique-partenariat*. Récupéré sur saidalgroup.dz: http://www.saidalgroup.dz/fr/partenariat/politique-partenariat

29.SAIDAL GROUPE, S. G. (s.d.). *http://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/notre-politique-qualite*. Consulté le 03 20, 2020, sur sidalgroup.dz: http://www.saidalgroup.dz/fr/notre-groupe/notre-politique-qualite

30. Subra, M., & Himachalam, D. (2014). " Corporate Governance and Disclosure Practices in listed information Technology Companies in India. (3), pp. 89-106.

31. Hendrickson, E., & Vanbreda, M. (1992). *Accounting Theory* (Vol. 5 TH ed). New York: IRWIN.

32. Tan delilin, E., Hermeindito, k. P., & Mahadwartha, S. (2007). *Corporate Governance, RisK Management, and Bank Performance : Does Type of Ownership Matter.* Final repport of an EADN INDIVIDUAL Research Grant Project, Indonisia.

33.V. KREJCIE, R., & W.MORGAN, D. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. *Educational and Psychological Measurement* .

34. Vaurs, L. (1997). Actualité le comité d'audit. *Revue Française d'Audit Interne* (137), p. 05.

الملاحـــــــــــــــــــــــــــــق

الملحق رقم 01:

قائمة المحكمين:

	اسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية
1	زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي
2	عثماني أحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي
3	تقرارت يزيد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة أم البواقي
4	شيروف فضيلة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة أم البواقي
5	خالد حسيني	أستاذ	جامعة بورتسموت –بريطانيا–
6	بن زواي محمد الشريف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة أم البواقي

الملحق رقم 02:

الاستبيان باللغة العربية الفرنسية والإنجليزية:

جامعة-أم البواقي-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ما بعد التدرج

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الاستمارة

تحية طيبة وبعد

في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان: "***الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مجمع صيدال-***"، تم إعداد هذا الاستبيان للتعرف على مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات.

لذا يرجى منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيكم كمساعدة منكم لإتمام هذه الدراسة، كما أحيطكم علما أن أجوبتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم

الباحثة: دواس ليندة

البريد الالكتروني:lyndadouas25@yahoo.fr

يرجى التكرم بالإجابة عن جميع الأسئلة المطروحة في المكان المخصص بوضع علامة (X):

أولا: البيانات الشخصية

1.الجنس	ذكر		أنثى	

2.المؤهل العلمي	ليسانس		ماستر		ماجستير		دكتوراه		أخرى	

3.التخصص	محاسبة		مالية		مراجعة		أخرى	

4.الوظيفة	محاسب		مدقق		إداري		مدير تنفيذي		محافظ حسابات		أخرى

5.العمر	**أقل من 30 سنة**		**من 30 إلى 40 سنة**		**من 41 إلى 50 سنة**		**أكثرمن50سنة**	

6.الخبرة المهنية	**أقل من5سنوات**		**من 5 إلى 10 سنوات**		**من 11 إلى 15 سنة**		**أكثرمن15سنة**	

ثانيا: محاور الاستمارة

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
1.تعمل شركتكم على حماية أموال المساهمين بالدرجة الأساس، من حيث الملكية، التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب ودون تكلفة. 1. Votre entreprise protège les fonds des propriétaires principalement en termes de propriété, de vote et d'obtention d'informations suffisantes en temps adéquat et sans frais 1. Your company works to protect capitals of shareholders in terms of property, vote and access to information anytime without fees					
2.تمنحالشركةلكل أصحاب الملكية الحق في ممارسة الرقابة على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال. 2. La Société accorde à tous les propriétaires le droit d'exercer un contrôle sur les règles et procédures régissant l'acquisition de droits de contrôle sur les sociétés sur les marchés des capitaux. 2. The company gives the right to all owners to exercise control on rules and procedures that govern control rights on companies in financial markets.					
3. تلتزم إدارة الشركة بكل متطلبات الإفصاح التي تفرضها بورصة الجزائر، حيث تساهم الشركة في حماية حقوق المستثمرين من خلال إرساء متطلبات الإفصاح أكثر تفصيلا من التي يراقبها واضعي النظم وبورصة الأسهم للتشجيع على الإفصاح. 3. La société contribue à protéger les droits des investisseurs en établissant des exigences de divulgation plus détaillées que les organismes de réglementation et la bourse pour encourager la divulgation. 3. The company commits to respect all disclosure information imposed by Algiers stock exchange. It protects investors rights by setting more detailed disclosure information than ones imposed by regulation and stocks organizers to encourage disclosure.					
4.يعمل المحاسبين في الشركة على تحسين التنظيمات المحاسبية والإفصاح لمراقبة الحسابات التي تقلل من إمكانية تسجيل المدراء للمعاملات الاقتصادية لا تكون في					

مصلحة الملاك. *4. Les comptables de l'entreprise travaillent pour améliorer la réglementation de la comptabilité et de la divulgation pour surveiller les comptes qui réduisent la capacité des gestionnaires d'enregistrer des transactions économiques qui ne sont pas dans l'intérêt des propriétaires.* *4. Company accountants work to enhance accountancy regulations and disclosure to supervise accounts that decrease chances for managers to register non-profitable transactions.*					
5.يحصل حملة الأسهم على المعلومات الكافية والصحيحة التي تسمح بالتأكد من تطبيق السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية بشكل سليم في الشركة. *5. Les actionnaires reçoivent des renseignements nécessaires et adéquats pour s'assurer que les politiques comptables et les estimations comptables raisonnables sont appliqués à votre organisation* *5. Shareholders have all correct and necessary information that allow the application of accountancy policies and estimations in a healthy manner within the company.*					
6.يساهم الإفصاح المحاسبي في شركتكم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تمكين أصحاب الملكية من الإطلاع على القوائم المالية الذي يسهل عليهم الرقابة على أموالهم. *6. La divulgation comptable dans votre entreprise contribue à l'activation de la gouvernance d'entreprise en permettant aux propriétaires d'accéder aux états financiers qui leur facilitent le contrôle de leur monnaie.* *6. Accountancy disclosure in your company contributes to companies' governance by allowing shareholders to access financial statements, which facilitate capital control.*					

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي ومبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1.تحترم شركتكم حقوق الملاك وتحقيق العدالة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بالمساواة بينهم. *1. Votre entreprise respecte les droits des propriétaires et la réalisation de la justice entre eux et leur participation à la prise de décision avec égalité entre eux.* *1. Your company respects shareholders rights and include them in decision making equally.*					

					2.توفر الشركة المعلومات بشفافية واضحة لكل حاملي الأسهم وتحدد المسؤوليات والواجبات وحقوق إدارة الشركة، عن طريق موقعها الالكتروني. 2. La société fournit des informations avec une transparence claire à tous les actionnaires et définit les responsabilités, les devoirs et les droits de gestion de la société, via le site Web. 2. The company provide all information in clear transparency for shareholders and it determines administration rights and duties through company's website.
					3-تعامل شركتكم أصحاب الملكية الذين ينتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة كمنح حق التصويت ومطالبة مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح المحاسبي عن وجود أية مصالح خاصة بهم. 3. Votre société traite les propriétaires de la même catégorie que les droits de vote égaux et exige que le conseil d'administration ou les dirigeants divulguent l'existence de leurs propres intérêts. 3. Your company treat all shareholders that belong to the same category equally by giving them vote right and asking board management or executive managers of accountancy disclosure and any profit related to them.
					4-تمنع مؤسستك متداول الأسهم التي لا تتسم بالإفصاح والشفافية. 4. Votre organisation empêche la circulation d'actions qui n'ont pas une divulgation et transparence. 4. Your company prohibits shares exchange in case there is no disclosure or transparency.

المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي ومبدأ دور أصحاب المصالح

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
1-يشارك أصحاب المصالح في إرساء مبادئ الحوكمة المنصوص عليها من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDEالتي تمنحهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك في مؤسستكم. 1. Les intervenants participent à l'établissement					

					des principes de gouvernance établis par l'OCDE qui leur donnent accès à l'information pertinente au sein de votre organisation. *1. Stakeholders participate in installing governance principal's set by OCDE that give them access to these information in your company.*
					2-تطبق شركتكم الإفصاح المحاسبي لفائدة أصحاب المصالح، هذا ما يؤثر في عملية صنع القرارات المالية والتشغيلية. *2. Votre société applique la divulgation comptable aux parties concernées, ce qui affecte le processus de décision financière et opérationnelle.* *2. Your company applies accountancy disclosure for stakeholders, which impact decision making on financial and operational level.*
					3-يؤثر الإفصاح المحاسبي على التمثيل في مجلس الإدارة أو المشاركة في صنع السياسات المحاسبية والمالية بين فروع المجمع من خلال المشاركة في الملكية. *3. La divulgation comptable influe sur la représentation au conseil d'administration ou sur la participation à l'élaboration des politiques comptables et financières entre les succursales du complexe en partageant la propriété.* *3. Accountancy disclosure impact representation in board management or participation in making financial and accountancy policies within the group by participation in ownership.*
					4-تفصح الشركة عن الحوافز والامتيازات الممنوحة للمدراء التنفيذيين، الامتيازات قصيرة الأجل للعمال، منح التقاعد والمزايا المرتبطة بحقوق الملكية. *4. La société divulgue les mesures incitatives, les avantages des principaux gestionnaires, les avantages à court terme pour les employés, les prestations de retraite et les avantages en matière de droits de propriété.* *4. The company declares motivations and incentives given to executive directors, short tern advantages given to workers, retirement incentives and advantages related to ownership.*
					5-تطبق شركتكم لإجراءات والسياسات المحاسبية المعمول بها في الجزائر في عرض نتائج نشاطها.

					5. Votre organisation travaille sur l'application des procédures et politiques comptables en Algérie pour montrer les résultats de son activité. *5. Your company follows accountancy procedures and policies applied in Algeria where exposing activity results.*
					6-مبدأ الوفاء والشفافية المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح من أجل العمل على تنميتها وديمومتها من خلال وصف الواقع الحقيقي في المؤسسة. *6. Le principe de loyauté et de transparence comptable favorise la collaboration des parties prenantes pour promouvoir leur développement et leur durabilité en décrivant la véritable réalité de l'institution.* *6. Accountant Loyalty and transparency reinforce collaboration between stakeholders by working on keeping and growing this principle through declaring the reel status of the company.*

المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي و المنهج الأخلاقي للمحاسبة

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1-يلتزم المحاسبون في شركتكم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية من خلال ما يظهر في القوائم المالية. *1. Les comptables de votre entreprise sont tenus d'appliquer les normes comptables internationales pour assurer un traitement équilibré de toutes les parties concernées par les états financiers.* *1. Your accountants commit to apply all international accountancy standards to achieve equality for all parties through financial results.*					
2-توفر شركتكم التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة. *2. votre entreprise fournit des rapports comptables avec un compte rendu réel et précis et*					

					sans fausse représentation des différents phénomènes et événements. *2. Your company provides accountant reports that reflect the real situation without any false representation of different events.*
					3-يلتـزم المحاسـب فـي شـركتكم بتطبيـق المعـايير المحاسـبية والسياسات والإجراءات والممارسات بالأساليب والقواعد المحاسبية المنصوص عليها، مما يساهم في الاعتراف والمعالجة والإفصاح عن مختلف الأحداث الاقتصادية. *3. Le comptable de votre société est tenu d'appliquer les normes, politiques, procédures et pratiques comptables aux méthodes et règles comptables prévues, contribuant ainsi à la comptabilisation, traitement et divulgation de divers événements économiques.* *3. Your company accountants commit to apply accountancy standards, policies, processes and regulations which allow to recognize, treatment and disclosure of different events.*
					4- يلتـزم المحاسـب بمبدأ السلوك المهنـي عنـد تنفيذ مختلـف العمليـات المحاسـبية والإشـراف عليهـا فـالالتزام بمبـدأ الشـفافية والإفصاح يسمح له بتحقيق الموضوعية. *4. Le comptable respecte le principe du comportement professionnel dans l'exécution et la supervision des différents processus comptables. Le respect du principe de transparence et de divulgation lui permet d'atteindre l'objectivité.* *4. Accountant commits to be professional when executing and supervising different accountancy tasks by respecting transparency and disclosure to be objective.*
					5-يفعل مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التزام المحاسب بمبدأ الكفاءة والعناية المهنية ومبدأ السلوك المهني ومبدأ الشفافية. *5. Le principe de divulgation et de transparence est exercé par l'engagement du comptable à l'égard du principe de compétence, du soin professionnel, du principe de conduite professionnelle et du principe de transparence.* *5. Accountancy disclosure is active through accountant commitment to equality, transparency and professionalism*

المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي و مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1-يتضمن التقرير السنوي في مؤسستكم المعلومات عن الأحداث والمتغيرات التي أثرت على النشاط والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والاستثمارية المستقبلية. 1.Le rapport annuel de votre organisation comprend des renseignements sur les événements et les variables qui ont eu une incidence sur l'activité, les perspectives d'avenir, les plans de croissance et les politiques opérationnelles et d'investissement futures. 1. Your annual report include information on events and changes that impacted activity, also forecast on future plans for growth, employment and investments.					
2-تفصح المؤسسة عن التغيرات والأحداث غير مالية في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية والتحسينات التقنية وتغيرات الأسعار. 2. La société divulgue les changements et les événements non financiers dans les postes de haute direction, les politiques clés, les améliorations techniques et les changements de prix. 2. The company declares all non-financial changes and events in high administrations, main policies, technological improvements and price change.					
3-تطبق مؤسستكم المعيار الدولي رقم 24 الذي يمنح حق التصويت للأطراف بالمنشآت المسيطرة والشركات الزميلة والأعضاء الأساسيين. 3. Votre organisation applique la norme internationale No. 24, qui accorde le droit de vote aux partis ayant des entreprises contrôlées, des sociétés partenaires et des membres clés.					

					3. Your company applies international standard N 24 which gives vote right for stakeholders in main companies, sister companies and main stakeholders.
					4-الإفصاح يساعد مؤسستكم في مواجهة جملة من المخاطر كمخاطر الائتمان، السيولة، أسعار الفائدة، خطر السوق، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر القدرة على السداد من خلال تفعيل مؤشرات والنسب المالية. 4.La divulgation aide votre organisation à faire face à un ensemble de risques tels que le risque de crédit, la liquidité, les taux d'intérêt, le risque de marché, le risque de change, le risque de solvabilité grâce à l'activation des indicateurs financiers et des ratios. 4. Disclosure allows you to face many risks such as insurance risks, liquidity, interest rates, market risk, currency exchange rates risk and solvability risk by applying financial percentages and indicators.
					5-تعمل مؤسستكم على تفعيل المبدأ الخامس لحوكمة الشركات، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة ووجود رقابة مستقلة وملائمة. 5. Votre organisation travaille sur le cinquième principe de la gouvernance d'entreprise, le principe des responsabilités du conseil d'administration pour assurer la surveillance et la gestion des images de conflit d'intérêts et l'existence d'un contrôle indépendant et approprié. 5. Your company works to activate the fifth principle of governance and administration board principle to guarantee follow ups , avoid interest conflict and ensure independent control.
					6-تعتمد مؤسستكم على الإفصاح المالي وغير المالي في إرساء مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة لاتخاذ قراراتها. 6. Votre organisation s'appuie sur la divulgation financière et non financière pour établir le principe des responsabilités du conseil d'administration pour prendre ses décisions. 6. Your company relies on financial and non-financial disclosure to establish administration board principle for decision-making.

الملحق رقم 03:

نتائج الدراسة الإحصائية

الفرضية الرئيسية:

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور الأول: الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين	115	3,9536	,64116	,05979

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المحور الأول :الإفصاح المحاسبي ومبدأ حقوق المساهمين	15,950	114	,000	,95362	,8352	1,0721

الفرضية الفرعية2

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ومبدأ المحاسبي الإفصاح: الثاني المحور للمساهمين المتكافئة المعاملة	115	3,8478	,61299	,05716

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
ومبدأ المحاسبي الإفصاح: الثاني المحور للمساهمين المتكافئة المعاملة	14,832	114	,000	,84783	,7346	,9611

الفرضية الفرعية 3:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مبدأ و المحاسبي الإفصاح: الثالث المحور المصالح أصحاب دور	115	3,8014	,53662	,05004

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
مبدأ و المحاسبي الإفصاح: الثالث المحور المصالح أصحاب دور	16,016	114	,000	,80145	,7023	,9006

الفرضية الفرعية 4:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
و المحاسبي الإفصاح:المحورالرابع للمحاسبة الأخلاقي المنهج	115	4,0939	,52671	,04912

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المنهج و المحاسبي الإفصاح:المحورالرابع للمحاسبة الأخلاقي	22,272	114	,000	1,09391	,9966	1,1912

الفرضية الفرعية 5|:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
و المحاسبي الإفصاح: الخامس المحور الإدارة مجلس مسؤوليات مبدأ	115	3,8275	,53070	,04949

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
و المحاسبي الإفصاح: الخامس المحور الإدارة مجلس مسؤوليات مبدأ	16,722	114	,000	,82754	,7295	,9256

الفرضية السادسة اختبار الفروق:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,380[a]	,145	,089	,45831

a. Predictors: (Constant), ,العلمي المؤهل ,الجنس ,الوظيفي المسمى ,المهنية الخبرة.
العمر ,التخصص ,الوظيفة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,800	7	,543	2,584	,017[a]
	Residual	22,475	107	,210		
	Total	26,275	114			

a. Predictors: (Constant), العمر ,التخصص ,الوظيفة ,العلمي المؤهل ,الجنس ,الوظيفي المسمى ,المهنية الخبرة.

b. Dependent Variable: والحوكمة المحاسبي الافصاح

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4,294	,308		13,944	,000
	الجنس	-,121	,090	-,125	-1,345	,182
	العلمي المؤهل	,003	,030	,009	,093	,926
	التخصص	-,055	,019	-,362	-2,859	,005
	الوظيفي المسمى	,041	,040	,131	1,030	,306
	الوظيفة	,028	,028	,113	,985	,327
	العمر	,025	,080	,047	,310	,757
	المهنية الخبرة.	-,124	,066	-,276	-1,881	,063

a. Dependent Variable: والحوكمة المحاسبي الافصاح

الملخصات

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة المنشأة الاقتصادية الجزائرية، واستعراض مبادئ حوكمة الشركات مع التركيز على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل مبدأ من مبادئها وما يظهر في القوائم والتقارير المالية من معلومات محاسبية تتسم بالجودة والشفافية العالية، فعدم وجود نظام حوكمة جيد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر المالي ويضعف النظام الرقابي في إطار حوكمة الشركات. بالإضافة إلى التركيز على إدراج فرضية جديدة كمبدأ من مبادئ حوكمة الشركات هي المنهج الأخلاقي لمهنة المحاسبة، وذلك لتمتين العلاقة التي تبنى عليها أي منشأة اقتصادية والتي بدورها تشكل الخلية الأساسية في البناء الاقتصادي.

ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على "**مجمع صيدال**"، حيث تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لجمع البيانات وبرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة الموجبة ذات الدلالة الإحصائية بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات (مبدأ حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، المنهج الأخلاقي للمحاسبة ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)، فالإفصاح المحاسبي هو الركيزة الأساسية في التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات الذي سينعكس بالإيجاب في تفعيل وتنشيط السوق المالي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، المعلومة المحاسبية، السوق المالي، مهنة المحاسبة.

Résumé :

Cette étude vise à éclairer le rôle de la divulgation comptable dans l'activation de la gouvernance de l'établissement économique Algérien, et à revoir les principes de gouvernance d'entreprise en mettant l'accent sur la relation entre la divulgation comptable et chacun de ses principes et ce qui apparait dans les états financiers et les rapports d'information de synthèse de haute qualité et transparence, car s'il n'y a pas un bon système de gouvernance cela conduira à une augmentation du risque de défaillance financière et affaiblira le système de surveillance ou de contrôle dans le cadre de la gouvernance d'entreprise. En ,outre , de se concentrer sur l'inclusion d'une nouvelle hypothèse comme l'un des principes de la gouvernance d'entreprise, qui est l'approche éthique de la profession comptable, afin de renforcer la relation sur laquelle toute institution économique est construite, ce qui constitue la cellule de base de la structure économique.

Pour atteindre cet objectif, l'étude a été menée sur le Complexe de SAIDAL, où le questionnaire a été utilisé comme outil de collecte de données en plus du programme statistique SPSS. L'étude a conclu qu'il existe une relation positive et statistiquement significative entre la divulgation comptables et les principes de gouvernement d'entreprise (le principe des droits des actionnaires, le principe de traitement égal des actionnaires, le principe du rôle des parties prenantes, l'approche éthique de la comptabilité et le principe des responsabilités du conseil d'administration), la divulgation comptable est le principal pilier de l'application effective des principes de gouvernement d'entreprise, qui se traduira positivement dans l'activation et la revitalisation du marché financier algérien.

Mots clés : gouvernance d'entreprise, divulgation comptable, information comptable, marché financier, profession comptable.

Abstract

This study aims to shed light on the role of accounting disclosure in activating the governance of the Algerian economic establishment, and to review the principles of corporate governance with a focus on the relationship between accounting disclosure and each of its principles and what appears in high-quality transparent financial statements and summary reports.

If there is no good governance system that leads to an increased, risk of financial failure and weakens the supervision or control system as part of corporate governance. In addition, to focus on the inclusion of a new hypothesis as one of the principles of corporate governance, which is the ethical approach of the accounting profession, in order to strengthen the relationship on which any economic institution is built, it also constitutes the economic structure.

To achieve this objective, the study was conducted on the SAIDAL Complex, where the questionnaire was used as a data collection tool besides the SPSS statistical program. The study concluded that there is a positive and statistically significant relationship between accounting disclosure and corporate governance principles (the principle of shareholder rights, the principle of equal treatment of shareholders, the principle of the role of stakeholders, the ethical approach to accounting and the principle of the responsibilities of the board of directors), accounting disclosure is the main pillar of the effective application of corporate governance principles, which will positively translate into the activation and revitalization of the Algerian financial market.

Key words:

Corporate governance, accounting disclosure, accounting information, financial market, accounting profession.